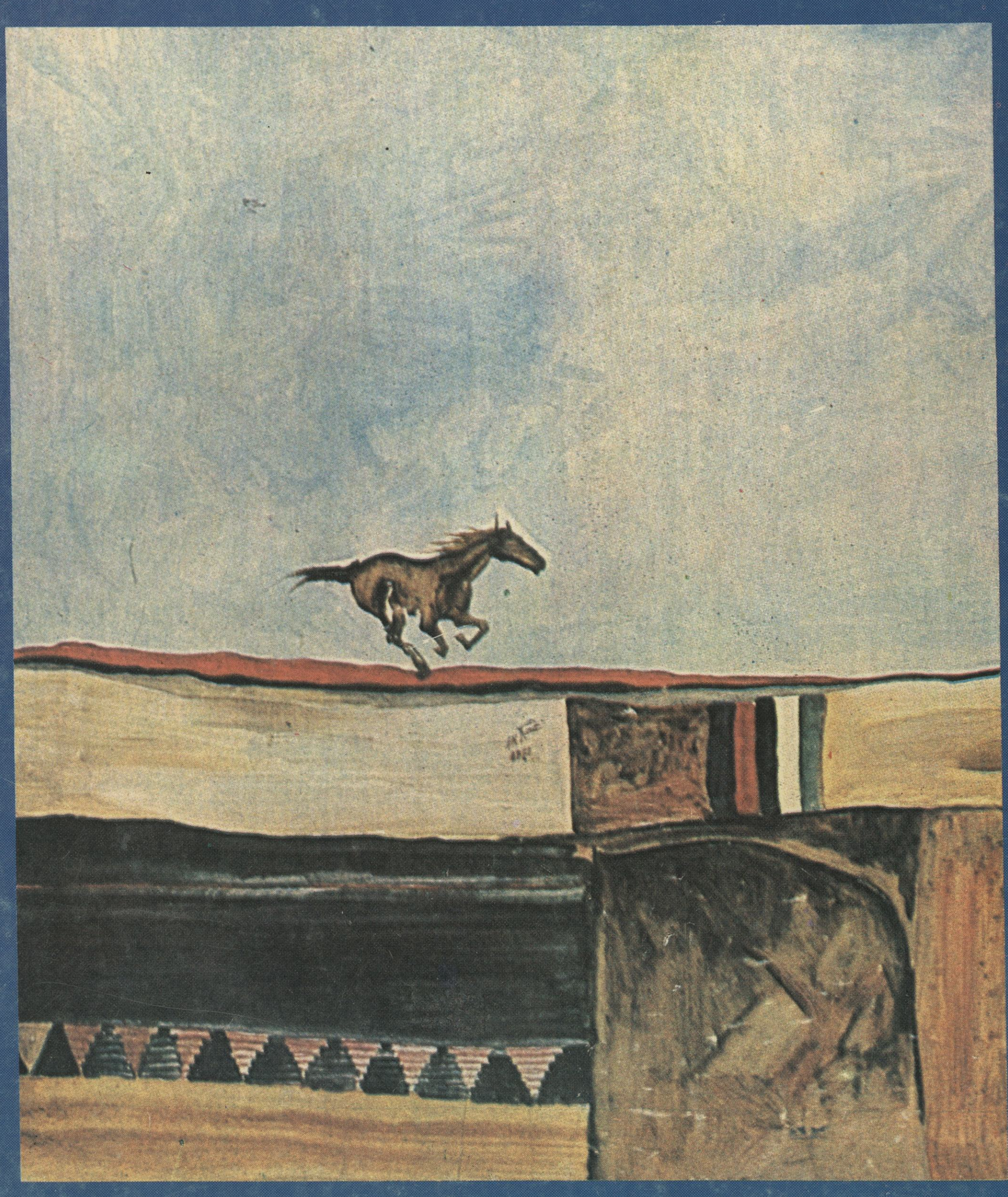
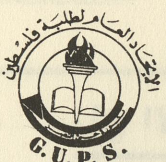
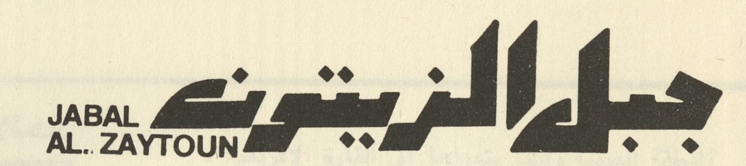
جبل الزيتون
JABAL AL_ZAYTOUN

العام السادس عشر — العدد الثاني — تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١







المجلة المركزية للاتحاد العام لطلبة فلسطين تصدر شهرياً عن الهيئة التنفيذية

العام السادس عشر — العدد الثاني — تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١

معا

بعد صدور « جبل الزيتون » بشكلها الجديد ، في ايلول (سبتمبر) الماضي ، وردنا الكثير من عبارات التشجيع ، كما وردنا ، ايضا ، العديد من الملاحظات والاقتراحات نوجزها فيما يلي :

أ ـ لماذا لا تتخصص المجلة ، اكثر ، في المواضيع التعليمية والتربوية والنقابية ؟

ب ـ لماذا لا تقوم المجلة بدور اكبر ، في القاء الضوء على الاوضاع التعليمية والتربوية والنقابية للفلسطينيين في مختلف اماكن تواجدهم ؟

ج ـ لماذا لا تعتمد المجلة ، في جزئها الاكبر ، على اقلام الطلاب والشباب والعمال انفسهم .

هذا الايجاز للملاحظات والاقتراحات هو ، ايجاز ، ايضا لطموحنا . ولكن هذا الطموح ، لا يمكن تحقيقه دون مشاركة اصحاب هذه الملاحظات والاقتراحات ، ودون مشاركة المختصين في شؤون التعليم والتربية والنقابات ، ودون مشاركة الطلاب والشباب والعمال انفسهم .

وانطلاقا من ذلك ، فان « جبل الزيتون » تفتح صفحاتها لكل مشاركة « **جدية وفعالة** » في ارساء قواعد ما نصبوا اليه جميعا .

هيئة التحرير

هذا العدد

الثمن : ٢ ل. ل. أو ما يعادلها .
الاشتراكات يتفق بشأنها مع الاتحاد
ص. ب : ٨٩٨٤ .

لوحة الغلاف : عصام بدر

بعض الآراء الواردة يعبر عن وجهات نظر كاتبيه ولا يعكس بالضرورة رأي الهيئة التنفيذية .

رأي الاتحاد

التصعيد الامبريالي والمواجهة المطلوبة

منذ تولي ريغان رئاسة الادارة الامريكية ، تصاعدت بشكل مستمر الشراسة الامبريالية الامريكية في مواجهة القوى التقدمية والديمقراطية وحركات التحرر ، على كافة الجبهات . وغني عن القول ان منطقة الشرق الاوسط هي احدى الجبهات الهامة والهامة جدا ، لمثل تلك المواجهة ؛ حيث تشهد الان مزيدا من التصعيد النوعي من الجانب الامبريالي يمكن تحديده بالمحاور التالية :

ـ الاتفاق الاستراتيجي الامريكي ـ الاسرائيلي ، الذي انجز مؤخرا ، والذي يمكن اعتباره تطورا في منتهى الخطورة ، انتقل بموجبه العدو الصهيوني من مجرد قاعدة امبريالية متقدمة ، الى شريك فعال في اتخاذ القرار الامبريالي العام .

ومن الطبيعي ان مثل تلك الخطوة لم تتم اعتباطا ، وانها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمخططات الامبريالية في المنطقة العربية والمناطق المجاورة التي ستعطي فيها اسرائيل دورا متعاظما على جميع الاصعدة وخاصة الصعيد العسكري .

ـ الضوء الاخضر الامريكي للعميل السادات ، ليمارس اكبر عملية قمع في تاريخ النظام وليعتقل بموجبها الافا من المواطنين المصريين ، من اصحاب الموقف الوطني الصحيح المناوىء للنظام ، من اليمين الى اليسار الى المستقلين واساتذة الجامعات وغيرهم من الفئات المهنية.ولا شك ان تلك العملية قد اثبتت الخطورة الحقيقية التي يتعرض لها النظام من جانب الجماهير المصرية .وأنهت بالمقابل الهامش الديمقراطي المحدود الذي كان السادات يفاخر به مدعيا الديمقراطية الصحيحة .

ومن المؤكد ان هناك دورا امبريكيا هاما ملقى على عاتق نظام السادات ، لا يقتصر على

المنطقة العربية وانما يتعداها الى القارة الافريقية .

ـ الخطة الامريكية المتعلقة بالوضع في لبنان ، والتي تستهدف تصفية وضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية لحساب القوى الانعزالية المرتبطة باسرائيل ، والخطة واضحة ومباشرة وتتلخص فيما يلي :

١ ـ زيادة حجم وفعالية قوات الطوارىء الدولية ، بحيث يزيد انتشارها وبالتالي امكانية تحويلها الى قوات رادعة في الجنوب اللبناني .

٢ ـ دفع القوات المشتركة الى ما وراء نهر الليطاني ، وهذا يعني انهاء امكانية المواجهة مع العدو الصهيوني ، و محاصرة الثورة الفلسطينية .

٣ ـ تقوية الجيش اللبناني بتركيبته الطائفية الحالية ، تمهيدا لاعطائه دورا اكبر في مرحلة الحسم ضد الثورة والحركة الوطنية . ويهمنا هنا توضيح ان الحركة الوطنية اللبنانية قد عبرت بوضوح عن رفضها لهذا الجيش الفئوي ورفعت بالمقابل شعار « بناء الجيش الوطني غير الفئوي » وضرورة تطبيق خدمة العلم .

٤ ـ منع دخول السلاح الى لبنان لغير الجيش اللبناني .

ومن فهمنا لتلك الخطة الامريكية ، كان حذرنا من اي خطوات يقدم عليها اي طرف من الاطراف ومن هنا نستنكر مقدمات الموقف الفرنسي الذي يعلن عن استعداده للمشاركة بفعالية اكبر في قوات الطوارىء الدولية ، ومن هنا ايضا نستنكر قرار لجنة المتابعة العربية بمنع دخول السلاح الى لبنان دون اي استثناء للثورة الفلسطينية ، رغم ان اتفاقية القاهرة تجيز ذلك الامر الذي يضع علامات استفهام كثيرة على عمل تلك اللجنة ومن هنا نؤكد بالمقابل على ضرورة تعزيز وتصليب التحالف السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني لمواجهة تلك الخطة وكل الخطط البديلة .

تلك هي محاور التحرك الامريكي في المنطقة ، فماذا بالمقابل ؟ ماذا عن الجانب العربي ؟ والجواب بصراحة : تقريبا لا شيء ، لولا انعقاد قمة جبهة الصمود والتصدي في ليبيا ، الذي هو في حد ذاته مسألة ايجابية ، وبرغم تلك الايجابية وبعض الايجابيات الاخرى للقمة ، فان الموضوع يبقى مرتبطا بامكانية تحقيق المبادرة في العمل ضد المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي في المنطقة بشكل عملي ، وبامكانية تحقيق التحالف القوي مع المعسكر الدولي المعادي للامبريالية .

اذن ، فالامر يحتاج الى عمل جاد ونضال حقيقي واستعداد كامل من جانب كل القوى المعنية في المنطقة ، ونحن من جانبنا ، ندرك حقيقة الوضع وجاهزون للمواجهة .

الهيئة التنفيذية

معضلة « ريغان » في الشرق الاوسط

نصير عاروري

ان قرار الادارة الامريكية باستئناف شحن الطائرات المقاتلة من طراز (أف ـ ١٥) و (أف ـ ١٦) في السابع عشر من آب الماضي ، رغم انه كان متوقعا ، الا انه يعكس فشل السياسة الامريكية في التعامل والتجاوب بشكل ايجابي وفعـال مع الحقائـق الشرق اوسطية . كما ان قرار استئناف الشحن هذا ، لم يوضح ما اذا كانت اسرائيل قد خرقت العقود العسكرية المبرمة مع الولايات المتحدة الامريكية ، بعد غارتها على المفاعل النووي العراقي في السابع من حزيران الماضي . كما ان وزير الخارجية الامريكي الكسندر هيغ المح الى ان القرار لا يعني « بالضرورة » عجز الولايات المتحدة عن لجم اسرائيل او محاسبتها ، على الرغم من ان الغارة قد اثرت فعلا على فرص السلام في الشرق الاوسط .

وخلال الفترة ما بين السابع من حزيران والثاني والعشرين من تموز من العام الحالي ، خرق الطيران الاسرائيلي اجواء اربع دول ذات سيادة ، وقصف عاصمتين . وكان حصيلة ذلك اكثر من ١٥٠٠ اصابة ، عوضا عن الدمار الهائل الذي لحق منشآت المفاعل النووي العراقي والاحياء السكنية في بيروت .

ولم تدن الادارة الامريكية الغارات الاسرائيلية ، بل اكتفت باصدار بيان استنكرت فيه « كافة اعمال العنف » ، مبدية ، كعادتها ، الاسف على الضحايا والمدنيين ، مبررة بذلك سلوك اسرائيل لمجرد انها تعرضت لقصف صاروخي .

وبينما كان يسمع الكثير من التصريحات من قبل الرئيس الامريكي « ريغان » ووزير خارجيته « هيغ » حول ضرورة مكافحة « الارهاب الدولي » فان شيئا لم يقل عن مكافحة الارهاب الرسمي لبعض الدول . وفي الواقع ، فان الولايات المتحدةنفسها ، تمول وتمون

الاعتداءات الاسرائيلية ، كما تقدم لاسرائيل الغطاء السياسي اللازم اثناء غاراتها على المدنيين . وبالرجوع الى اتفاقيات الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واسرائيل لعام ١٩٥٢ ، تمنع استعمال الاسلحة الامريكية في اي عمل عدواني من قبل اسرائيل على الدول الاخرى . كما ورد في القانون المعدل لمراقبة تصدير الاسلحة لعام ١٩٧٦ ، ان استعمال الاسلحة الامريكية مقصور على حالات الدفاع عن النفس ، وان السلطة الامريكية التنفيذية معنية باعلام الكونغرس عن اي خرق للقانون المذكور .

وفي حال تبين مثل هذا الخرق فان الولايات المتحدة ستفرض حظرا على تصديـر الاسلحة . حيث قال السنتور « لاري برسلر » في هذا المجال « اننا لسنا بحاجة الى مخيلة واسعة لكي نفهم ان قانون مراقبة تصدير الاسلحة لاسرائيل لم يخرق في عملية قصف المفاعل النووي العراقي » وهؤلاء هم قلة الذين يوافقون السناتور « لاري » في الولايات المتحدة .

لم توضح الادارة الامريكية حتى الآن ما اذا كانت اسرائيل قد خرقت القانون المذكور ، وكل ما قامت به هو عملية تأجيل شكلية لتسليم اسرائيل مجموعة من الطائرات الحربية لمدة عشرة اسابيع ، محاولة بذلك تضليل الرأي العام العربي والمحلي وامتصاص النقمة العالمية ، في الوقت الذي اعتبر فيه ريغان وقف اطلاق النار في لبنان انجازا شخصيا .

ان صادرات الولايات المتحدة الامريكية العسكرية لاسرائيل منذ عام ١٩٧٣ قد بلغت ١٥ بليون دولار . اي ثلث الميزانية الاسرائيلية . وقد تم تغطية ثلثي هذه القيمة من قبل المنح والقروض الامريكية ، حيث ان الخزينة الاسرائيلية لم تتكبد سوى ثلث القيمة اي ما يعادل ٥ بلايين دولار .

وبالاضافةالى ذلك ، فان الولايات المتحدة تقوم بتمويل الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي ذلك خرقا لميثاق جنيف الذي وقعته صيف عام ١٩٤٩ كل من الولايات المتحدة واسرائيل ، وتصل مصاريف واشنطن على الاستيطان الاسرائيلي الـ ٦٠٠ مليون دولار ، اي ربع قيمة المساعدات التي تقدمها واشنطن الى اسرائيل ،

ان النتيجة النهائية لسياسة الاستيطان الاسرائيلي هي ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، واعاقة اي حل سلمي للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، حيث يجري كل هذا في غضون استعداد « اريئيل » شارون لاستلام حقيبة وزارة الدفاع في حكومة بيغن الثانية .

ان ادارة « ريغان » تتحمل مسؤولية عواقب مثل هذه الاعمال غير القانونية ، فالسياسة الامريكية الحالية اخذت منحى مغايرا للادارة السابقة ، حيث لم يعترف الرئيس الاسبق « جيمي كارتر » بشرعية المستوطنات الاسرائيلية ، بل انه انتقد ، ايضا ، سياسة التغلغل الاسرائيلي في لبنان . وقد اعلم كارتر ، عام ١٩٧٨ ، بيغن بضرورة اعلام الكونغرس عن وجود السلاح الامريكي في لبنان ، وبالتالي فان القانون يلغي المساعدات المقدمة لاسرائيل .

ومن جانب آخر فان « ريغان » يؤكد ان لاسرائيل الحق في الحفاظ على حدودها الشمالية

خالية من الفدائيين ، ويحق لها الاحتفاظ بالاداة ،الطريق التي تراها مناسبة من اجل تنفيذ هذه المهمة .وان موقف « ريغان »هذا قد ايده كل من وزير الخارجية « الكسندر هيغ » ومستشار الامن القومي « ريتشارد الن » وقد تمادى الاخير عندما قال ان « مطاردة اسرائيل للمنظمات الارهابية مطاردة مشروعة » ، وان مثل هذا الموقف قد اعطى دفعة جديدة للعربدة العسكرية الاسرائيلية .

وعلى الرغم من هذا الضوء الاخضر الامريكي لاسرائيل ، فان ما حدث في لبنان في تموز الماضي قد اقنع بعض الناس في الادارة الامريكية وفي وسائل الاعلام الامريكية ، ان مصالح الولايات المتحدة ليست ، على اية حال ، في اطلاق يد بيغن وسياسته العسكرية . والذي فعله « بيغن » في بيروت لم يلق التأييد الا من اثنين من اعضاء الكونغرس اللذين ندد بعمله هذا . اما « واشنطن بوست » وفي تعليق محررها بتاريخ ٢٤ تموز ، ذكرت ان اسرائيل لم تلتزم باتفاقات كامب ديفيد وان مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية تفرض عليها القيام بالاتصال ب م . ت . ف اما محرر « النيويورك تايمز » فقد كتب في ٢٢ تموز : « ان الروح الوطنية الفلسطينية اصيلة لا يمكن ان تباد بعمليات القصف » . ومرة اخرى كتب « وليم راسفيري » William Raspherry في « الواشنطن بوست » مقالا عنوانه « طالعنا حليفنا المجنون » بينما وصف « جيمس كرافت » نهج بيغن بـ « الفارس » كما نصح الاسرائيليين بالتصويت ضد بيغن في انتخابات حزيران .

ان عناوين الصحف غالبا ما اشارت الى ان الغارة الاسرائيلية على بيروت قد ادت الى اخفاق في سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية ، والتحقيق الاخباري لـ (ول ستيريت جورنال) والمكتوب في ٢٢ تموز بقلم « كارن اليوت هاوس » « بيغن يتحدى ريغان بشدة حول رأيه في اسرائيل حليف استراتيجي » (اشار) الى « ان بيغن حاول حثيثا السعي لانجاز اهدافه دون ان يأخذ في الاعتبار العواقب المدمرة على سياسة ريغان في الشرق الاوسط » .

تدعي اسرائيل « ان هذه الضربات الوقائية ضرورية لا بد منها » ومن هنا فان الصحافة الامريكية خرجت باستنتاج « ان كل اسرائيلي يقتل يسقط بالمقابل .. مائة فلسطيني ولبناني » . وانه لاول مرة وبشجاعة ، قالت الصحافة ، أن دولة الارهاب وممارستها قد تجسدت في حكومة بيغن .

اما « واشنطن » الرسمية فلم تكن اقل انتقادا من المعتدلين فقال وزير الدفاع « كاسبر وينبرغر » ان « بيغن قد عطل مرتين مهمة فيليب حبيب » ، وقال نائب وزير الخارجية الامريكية وليم كلارك ، ان « موقف الولايات المتحدة تجاه بيغن مخيب للآمال ومحرج » .

ظهرت السياسة الامريكية ، عقب الغارات على بغداد وبيروت ، كأنها مقابلة بالانفصام والحيرة ، فالرئيس « ريغان » اعتبر اسرائيل « الرصيد الاستراتيجي الحرج » على الرغم من الاحراج الذي سببته سياسة « بيغن » للامريكان ولصانعي الرأي العام . ان ما تقدم

لا يعني ان هناك شرخا في ساحة السياسة الامريكية ، ولكن هناك عدم وضوح رؤيا في التمييز بين دولة اسرائيل والتزامات الولايات المتحدة تجاهها ، وبين رئيس وزرائها المتطرف ، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة العالمية .ان هذه المفارقات قد عبرت عنها بوضوح الجهات الرسمية والاعلامية على الرغم من ان بيغن قد كوفىء من قبل الناخب الاسرائيلي باعطائه الفرصة لتشكيل اكثر حكومة اسرائيلية تصلبا في تاريخ اسرائيل .

ما هو جوهر التقارب الظاهري بين المصالح الاسرائيلية والامريكية ؟

ان جوهر سياسة « ريغان » في الشرق الاوسط يرتكز على افتراض « ان الاتحاد السوفياتي يمثل الخطر الحقيقي المحدق بامن المنطقة ، » ومن هنا فان التصعيد في العمليات العسكرية الاسرائيلية قد اعاق جهود الرئيس ريغان في تكوين اجماع استراتيجي على مفهوم معاداة السوفيات مرتكزا على اقطابه الثلاث : السعودية ــ مصر ــ واسرائيل .

ان واشنطن تخشى عدم قبول السعودية لمقولة ان السوفيات اكثر خطرا من اسرائيل على الشرق الاوسط .

ان استمرار النهج الحالي للادارة الامريكية ، حيال التصعيد العسكري الاسرائيلي « في اطر سياسة اعدها اسلافها ستكشف المعضلة : غياب التفكير الواضح في السياسة الامريكية .

ان فترة الاستراتيجية الحالية للحرب الباردة لا تفي بغرض سياسة متجانسة مثابرة التي يجب ان تساير الحقائق الموضوعية والمفاهيم الدولية المرتكزة على مباديء عدم القبول بالاحتلال والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره .

ان تسليح العملاء حتى الاسنان ، وتطوير سلاح الجو والتسهيلات البحرية على شاطيء البحر الاحمر المصري وخليج عمان لكي تسهل عمل قوة التدخل السريع ، ستثبت بانها لن تكون ذات فاعلية مثل سابقتها في الخمسينات .

ان على سياسيي الولايات المتحدة ان يفهموا ان الشعوب التي تسعى للعيش بسلام وتدير شؤونها الداخلية بمعزل عن تدخل القوى الكبرى باقية ، وان الانظمة التي تستمد شرعيتها من ترسانات الاسلحة لا بد زائلة .

---

* كتب هذا المقال قبل زيارة « مناحيم بيغن » واشنطن ، وتوقيعه اتفاق « التعاون الاستراتيجي » مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد وردنا بالانجليزية وقام بترجمته جون عيسى.

وضـــع المرأة
في قانـــون الاحـــوال الشخصية
(سوريا ولبنان والاردن وفلسطين)

انعام عبد الهادي

يقودنا اجماع الارادات البشرية الواعية على ضرورة التعجيل بتوفير الضمانات المادية والحقوقية المتكاملة لتحرر المرأة ، في سياق الايجابية الحاصلة في هذا الشأن ، الى الوقوف امام وضع المرأة القانوني ، لأن حق المرأة في المساواة على الصعيد القانوني ، هو الترجمة الفعلية للطروحات النظرية اذ يتعدى الطوعية الى الممارسة الملزمة ، ولا بد في هذا السياق من القاء نظرة سريعة على بعض النصوص القانونية ، ولن اطيل فالقانون لمن لا يتعاطاه ليس مادة سهلة الهضم او شيقة السماع . وقانون الاحوال الشخصية ـ الذي هو موضع بحثنا ـ لا ينفرد بدونية المرأة ـ فاذا كانت القوانين توضع اصلا لتواكب وتتلائم مع المجتمع القائم فلن نتوقع الكثير من القوانين الاخرى لصالح المرأة .

ولنأخذ مثلا على ذلك قانون التجارة اللبناني حيث تنص المادة ١١ منه تحديدا على ان « المرأة المتزوجة مهما تكن احكام القانون الشخصي الذي تخضع له ، لا تملك الاهلية التجارية الا اذا حصلت على رضى زوجها الصريح والضمني ... » وللزوج « مادة ١٢» ان يرجع عن هذا « الرضى » او الاجازة لاسباب عادلة .

وفي قانون العقوبات يتجلى التمييز بوضوح فتعاقب المرأة الزانية بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين ، وتسري العقوبة نفسها على شريك الزانية اذا كان متزوجا ، والا بالحبس من شهر الى سنة . « مادة ٤٨٧ » .

وتشترط المادة « ٤٨٨ » ان يرتكب الزوج الزنى في البيت الزوجي حتى ينال عقوبة الحبس من شهر الى سنة وتنزل العقوبة نفسها في المرأة الشريك ...

ونلاحظ الفرق بين المادتين ، اولا مدة العقوبة ، وثانيا الشروط التي تحدد مكان ارتكاب الزوج للجرم بينما هو بالنسبة للمرأة زنى اينما كان .

وفي احد النصوص المتعلقة بجرائم الشرف تعطي المادة « ٥٦٢ » لمرتكب جريمة القتل حق الاستفادة من العذر المحل فتنص صراحة على انه « يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجة او احد اصوله او فروعه او اخته في جرم الزنى المشهود ، او في حالة الجماع غير المشروع فاقدم على قتل احدهما او ايذائه دون قصد » .

وتنص الفقرة الثانية من هذه المادة على انه « يستفيد مرتكب القتل او الاذى من العذر المخفف اذا فاجأ زوجه او احد اصوله او فروعه في حالة مريبة مع آخر » .

خلفية هاتين المادتين اجتماعية ، فلو رأت الاخت اخاها في الجرم لا تقتله لان تربيتها تعتبر ممارسة الجنس حق طبيعي للرجل ، وليس لنا ان نطالب بتحديث القوانين وتطويرها ما لم نعمل على تطور المجتمع من خلال مشاركة المرأة في ذلك ، وتطور المجتمع هو حجر الزاوية في معالجة هذا الموضوع فكل نص يسبق التطور الاجتماعي لا قيمة له وباستطاعة الافراد التحايل عليه .

الا ان تطور وتحديث القوانين ليس دائما مرهونا بتطور المجتمعـات فالسلطـة التشريعية احدى السلطات الثلاث التي ترسمها سياسة النظام القائم . وهناك كثير من النصوص تطور المجتمع وتخطاها وما زالت سارية المفعول . كما ان العكس وارد كما هو حاصل في اليمن الديمقراطية .

قانون الاحوال الشخصية :

ولعل ابرز مثال على هذه النصوص قانون الاحوال الشخصية ووضع المرأة في هذا القانون بشكل خاص ، حيث يلاحظ من يطلع على وضع المرأة الاجتماعي اي غبن يلحق بها لدى تطبيق القانون المذكور عليها . وانسجاما مع واقع المرأة الاجتماعي ومستواها الثقافي ، سارعت بعض الدول الى تحديث هذه القوانين ، ولم يعد خافيا على احد ان تونس كانت السباقة الى ذلك ، حيث ركز قانون الاحوال الشخصية الصادر في العام ١٩٦٥ على علاقات الاسرة والزواج . ويقتضي هذا القانون حضور رئيس دائرة الاحوال المدنية لدى عقد القران للتأكد من احادية الزواج ، والشهادة الصحيـة ، وتوفـر الحـد الادنـى للزوجين (٢٠ سنة للشاب ، ١٨ سنة للفتاة) كما اشترط موافقة الزوجيـن بشـكل اساسي ، وينظم بعد ذلك عقد مدني بحضور الطرفين وتوقيعهما فقط دون شهود ، كذلك يقضي القانون المذكور بالغاء المهر ، كما يعطي كلا الزوجين الحق بطلب الطلاق او الغاء الزواج .

وفي مصر ثار جدل عنيف حول كثير من الامور المعقدة التي يتناولها قانون الاحوال الشخصية والتي رأى فيها الداعين الى تحرر المرأة ومساواة حقوقها بحقوق الرجل اجحافا كبيرا بحق المرأة ، ولم تأت القوانين لتحسم هذا الجدل او النقاش وانما حاولت الوصول الى ذلك ضمن برنامج ليس محدودا بزمن . فقيد القانون حق الزوج بالطلاق باذن القاضي ، وحسم في مسألة حيوية لها مساس بكرامة المرأة ، فمنع بيت الطاعة الذي كانت تساق اليه المرأة قسرا اذا تركت منزل الزوجية .

وقد طالت عدوى التحديث اليمن الديمقراطي حيث الغت السلطة التشريعية قانون الاسرة المعمول به سابقا واستبدلته بآخر في العام ١٩٧٤ ، اعطى المرأة الكثير من الحقوق ويلاحظ من نصوص هذا القانون انه تخطى الواقع الاجتماعي ، ولكن الثورات لا تعرف سياسة الخطوة خطوة . وعدل القانون العراقي نصوصه في هذا الشأن بحيث تتناسب مع تطور وضع المرأة الاجتماعي .

ولدينا الان دراسة مقارنة بين قوانين الاحوال الشخصية في البلدان التي تتواجد فيها الاكثرية الغالبة من النساء الفلسطينيات وهي سوريا ولبنان والاردن حيث ينسحب القانون الاردني على سكان الضفة الغربية ، اما قطاع غزة والمناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨ فما زالت المحاكم هناك تعمل وفق القانون العثماني الذي كان سائدا زمن الانتداب . وعموما فان الاختلاف بين قوانين الاحوال الشخصية في الدول الاسلامية ليس جذريا ، فالقوانين مستقاة من التشريع الاسلامي ، وليس للمشرع الوضعي دور كبير في هذه القوانين ، واختلفت الاجتهادات في كل ما لم يرد بشأنه نص صريح ، او امكن تخريج النص بشكل يتوافق مع التحديث دون المساس بالجوهر ، مما يمكن ان يعتبر خروجا عن التعاليم الاسلامية .

وقد ادخل المشرع السوري خمسين تعديلا على قانون الاحوال الشخصية في الوقت الذي اتت فيه تعديلات القانون الاردني طفيفة ولم تتناول النصوص المتعلقة بالمرأة وانما اقتصرت على الوصية وانواعها .

اما في لبنان فقد الغى زمن العنف حقوقا كثيرة للرجال والنساء معا الا انه لم يبدل شيئا في التركيبة القانونية البنيوية لجهة التمييز ضد المرأة ، واعتقد ان وضع لبنان الحساس بسبب تركيبته الاجتماعية المرتكزة على الطائفية الذي لا شبيه له في باقي الدول العربية هو عامل اساسي في ذلك .

ونظرا لان استعراض قوانين الاحوال الشخصية في البلدان المذكورة والتعرض لكل نص يتعلق بالمرأة يتطلب دراسة موسعة ، فقد اقتصرت هذه الدراسة على بعض النصوص ذات العلاقة المباشرة والمساس بحياتنا اليومية .

وفي محاولة لاستيعاب هذه المواضيع كان لا بد من الاختصار دون تحليل موسع او تعليق لان كل موضوع والحالة هذه يحتاج الى دراسة خاصة . بالاضافة الى ان كل طرح بديل هو مشروع قانون .

وقانون الاحوال الشخصية كما هو معروف معني بشكل اساسي بتنظيم العلاقة الاسرية وعند البدء بالتسلسل الطبيعي لهذه العلاقة نرى ان القانون لم يترك شيئا الا تناوله في محاباة واضحة للرجل .

الزواج

كما هو معروف تبدأ العلاقة بالخطبة ، حيث تجمع القوانين على جواز رؤية الخاطب للمخطوبة ويحددون ذلك بمناطق معينة فينص القانون السوري والمادة ١٣ منه على جواز النظر الى وجه الخطيبة وكفيها ... هذا النص وان كان غير ملزما الا انه ينطوي على مفهوم المعاينة قبل الامتلاك ، وليس من نافل القول المطالبة بالغائه فزمن الحجاب قد زال .

وتلي الخطوبة مرحلة اكثر تعقيدا حيث تأخذ صيغة قانونية جديدة بعيدة عن خيار الرؤية وتتعدى الوعود الشفهية الى القيود المكتوبة وهذه المرحلة هي الزواج ... وسأتناول هذه المسألة بشكل قانوني بعيدا عن كل ما يحكم هذا العقد او يؤدي له .

فالزواج عقد له شروط واحكام ، اسوة ببقية العقود ، ولا بد فيه من ايجاب وقبول يكون الرجل فيها هو صاحب الحق في الاول وعلى المرأة يقع القبول ، وهذا العقد الذي لا ينصرف اثره الى ثالث لا بد من وجود اربعة او خمسة لدى انعقاده وهم طرفا العقد واثنان من الشهود او رجل وامرأتان . (المواد ٧ سوري ، ١٧ اردني ، ٣٤ لبناني)

ان شرط الشهادة بصحة عقد الزواج مسألة فيها نظر اما اعتبار شهادة المرأة نصف شهادة الرجل فتلك هي المسألة .

وثمة شخص يعتبر وجوده حتميا في العرف وهو الولي ، علما بان الولاية في عقد الزواج ليست شرطا لصحته ، الا في حال الصغير والصغيرة ، وللكبيرة حق تزويج نفسها باعتبارها تتمتع باهلية كاملة وليس للولي دور في ذلك الا اذا كان الزوج دونها كفاءة وهنا تجمع القوانين على اعطاء حق الولي فسخ عقد الزواج ، ولا يسقط حقه في ذلك الا بظهور الحمل (٥٢ سوري ، ٢٧ اردني) وفي هذا انتقاص صارخ لاهلية المرأة حيث لا ينص القانون على حق فسخ العقد بحال زواج الرجل بمن هي دونه منزلة او كفاءة .

ولا تعطى المرأة حتى وان كانت اما ، حق الولاية في زواج ابنها او ابنتها القاصر الا

في حال عدم وجود ولي عاصب (من لا تتوسط في قرابته امرأة : الاب واصوله وفروعه)

وإذا تخطينا اركان الزواج الى احكامه وآثاره نأتي للمهر الذي يترتب دينا في ذمة الزوج بمجرد العقد الصحيح .

وتؤكد المادة ١١ من القانون السوري على ان النكاح ينعقد صحيحا بدون تسمية المهر ومع نفيه اصلا وتستدرك قائلة ويوجب مهر المثل في حال عدم النص .

ولكن ما هو المهر ؟ المهر باجماع الفقهاء ثمن لمتعة قياسا على الاية الكريمة « وما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن » والآية « فانكحوهن باذن اهلهن واتوهن اجورهن » . والمال ليس شرطا وانما يمكن ان يكون المهر شيء ما يمكن استبداله بالمال ... وباختصار نلاحظ مفهوم التملك الفردي في عقد الزواج والحسابات المادية مثلما يحصل في المقايضة والبيع والشراء . وهو لا يعدو كونه ظاهرة من ظواهر الملكية الفردية المستغلة للتعامل الانساني والعلاقات البشرية ، مستعملة المقاييس والمكاييل المادية في اكثر مسائل المجتمع اهمية وحساسية وهي مسألة استمرارية الحياة .

ان هذا الحق الذي يشار اليه على انه حق مكتسب للمرأة وامتياز على حساب الرجل حري بالمرأة التنازل عنه فضرره بعيد الاثر .

ويستوفي في عقد الزواج شروطه واركانه فتبدأ الاسرة ويبدأ طرفا العقد بتنفيذ التزاماتهما كل تجاه الاخر ، وبمعنى ادق ، وكما ورد في الاصطلاح القانوني ، لكل من الزوجين حقوق على الآخر .

حقوق الزوجة وحقوق الزوج :

القوانين باجماعها تختصر حقوق الزوجة في النفقة وحسن المعاشرة والعدل في حال وجود اكثر من زوجة .

اما الزوج فحقوقه على زوجته تقتضي الطاعة والاقامة في بيت الزوجية والذهاب معه حيث اراد (وتتناول المواد ٢٠٦ ــ ٢١١ ، من القانون السوري ذلك تفصيلا) (٣١ ــ ٣٦ ــ اردني) [يلاحظ كيف يحرم هذا النص المرأة من حق العمل فمتابعتها لزوجها تتناقى وهذا الحق]

وللزوج على زوجته ولاية التأديب والتي تتدرج شرعا ابتداء من الموعظة مرورا بالهجر بالمضاجع وانتهاء بالضرب !على ان لا يكون مؤذيا .

تعدد الزوجات :

وتتسع حقوق الزوج لتستوعب الحق في الزواج باكثر من واحدة . ولعل موضوع

تعدد الزوجات هو الاكثر اثارة للاهتمام ، حيث ما زال الجدل حوله قائما في كل مجتمع يسعى الى بناء صحيح من خلال تماسك خلاياه التي تشكل الاسرة وحدتها الاساسية . بالاضافة لما لهذا التصرف من مساس بمشاعر وكرامة المرأة ، وغالبا ما يربط علماء الاجتماع تقدم الشعوب بالغاء هذه الظاهرة .

وتعدد الزوجات ليس مسألة فلسفية عقائدية وانما وباء اجتماعي حرصت بعض الدول التي نالت فيها المرأة قسطا من الحرية على الغائه وان كان الغاؤه قد بدأ يتكرس عرفا قبل النص عليه . ذلك ان التعدد في الوسط البرجوازي ظاهرة نادرة لان الاطفال الكثيرين من زوجات مختلفات يقود الى تفتيت الملكية ، كما ان المثقفين يأنفون من ذلك ويلتزمون في واقعهم نمط حياة تتلاءم مع قناعاتهم ، اما في الاوساط الفقيرة ومع ارتفاع مستوى المعيشة لم تعد الامكانيات متوفرة لاعالة اكثر من زوجة ... هكذا نرى ان هذا التقليد في طريقه الى الزوال اجتماعيا .

اما شرعا، فالله شرع تعدد الزوجات وبعبارة ادق حدده وقصره على اربع وجعله مرتبطا بالعدل والمساواة فالتعدد مباح عند الثقة باقامة العدل فاذا انتفى الوثوق وخيف منه توقع الظلم فالتعدد حرام التزاما بالآية الكريمة « وان خفتم الا تعدلوا ... »

وفي القانون ، ولنبدأ بالسوري نراه ينص في المادة ١٩ منه على جواز الزواج باربعة في عقد واحد او عقود متفرقة ، وفي الوقت نفسه يضع قيودا في ثمانية مواد (١٥٢ ــ ١٥٩) على كل راغب في الزواج باكثر من واحدة يصعب تطبيقها ، ان لم نقل يستحيل ، وان اخل باحد هذه الشروط يقع تحت حرمة التعدد بسبب عدم العدل .

وتشترط المادة (٣٦) من القانون الاردني على الزوج ان يعدل ويساوي بين زوجاته وليس له اسكانهن في بيت واحد الا برضاهن واشتراط السكن المنفصل يثقل كاهل الزوج في زمن تحكمه ازمة المساكن .

وليس هنالك في لبنان قانون يمنع تعدد الزوجات او يقيده بالنسبة للمسلمين السنيين . كذلك في فلسطين ، حيث ينسحب القانون الاردني على الضفة الغربية وتعمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة والقسم المحتل منذ العام ١٩٤٨ وفق القوانين العثمانية كما قدمنا مع اختلاف في التطبيق ، فالسلطات الاسرائيلية ــ وقد يكون دافعها في ذلك الحد من تكاثر السكان العرب ــ قيدت ذلك دون المساس بالتشريع السائد ، او دون ان تدخل في نقاشات مع رجال الدين المسلمين واليهود ، فاوردت نصا مدنيا يقضي بالعقوبة بالسجن ٥ سنوات على كل من يعقد زواج رجل متزوج ، ولم يعد هناك من يجرؤ على ذلك ، الا انه في بعض الاحيان يجري التحايل على النصوص وهذا يفسر وجود بعض الحالات النادرة .

الطلاق :

واذا كان الزواج عقد بين طرفين يكون بايجاب وقبول ، اسوة ببقية العقود فان فسخ هذا العقد حقا كاملا من حقوق الزوج . وهذا الحق مكرس شرعا وعرفا وقانونا .

وتجمع القوانين التي نتناولها في دراستنا على ان للرجل دون المرأة رفع « قيد النكاح » وان محل الطلاق هي المرأة (٦٧ اردني ، ١٧ سوري) الا ان حق الرجل في هذا ليس مطلقا ، فقد تشترط المرأة في عقد زواجها اعطاءها هذا الحق ويقولون في هذا « عصمتها بيدها » وهذا شرط اجمع المشرعون على صحته وللمرأة التي يتضمن عقد زواجها مثل هذا الشرط ان تبادر الى الطلاق ان هي ارادت كذلك تستطيع المرأة ان تطالب القاضي بالتفريق بينها وبين زوجها اذا علمت انّ في الزوج علة تحول دون بنائه بها ، ولكن هذا الحق يشرط « سلامة المرأة من كل عيب يحول دون الدخول بها » .

هنا نلاحظ ان حق الزوج في الطلاق لم يقترن بشيء ما ، اما المرأة فلها ان ارادت ان تمارس هذا الحق وان تشترطه صراحة في عقد زواجها ، او ان يكون في الزوج علة ما وهي سليمة تماما من العيوب .

وقد يلجأ الزوج الى الطلاق لاتفه الاسباب ، ولتلافي هذه المزاجية لدى الزوج جاء القانون السوري المعدل ، في محاولة لتقييد الزوج في استعمال هذا الحق ، فميز بين نوعين من الطلاق : الطلاق التعسفي ، وهو الذي يوقعه الزوج على الزوجة دون اسباب موجبة ، ويقتضي القانون في هذه الحالة على الزوج ان يضاعف قيمة مؤخر الصداق ، وان تمتد نفقة العدة الى ثلاث سنوات بدل ثلاثة اشهر .

اما النوع الآخر فهور الطلاق غير التعسفي ومفهومه واضح لا يحتاج الى تفصيل .

ان الحالات التي ذكرناها فيما سبق والتي تعطي الزوجة حق فسخ العقد او الطلاق ليست على سبيل الحصر فهنالك حالة وان كانت تختلف في طبيعتها عن الطلاق الا انها تؤدي الى نفس النتيجة ، وتدعى هذه الحالة شرعا وقانونا (المخالعة) .

والمخالعة في حقيقتها عقد بين الزوجين على خلاص المرأة من زوجيتها نظير بدل ... فهو طلاق يشترك فيه الزوجان ولا يتم من جانب واحد . اي انه لا بد من موافقة الزوج وقبوله به ، وله وحده تحديد البدل الذي يرضى ان يخالع زوجته عليه فقد يكون مؤخر الصداق او ضعفه او غير ذلك ، وتلزم الزوجة بما خالعها زوجها عليه ويبرأ كل منهما من الحقوق الثابتة عليه لصاحبه .

والانفصال الذي يتم بالخلع بمثابة الطلاق البائن والذي لا يتيح للمرأة العودة الى زوجها ما لم تنكح زوجا غيره .

ولقد اعتاد الناس التحايل على ذلك بعقد زواج صوري يقوم الزوج الجديد فيه بدور « المحلل » يطلق بعدها الزوجة فتعود الى زوجها . ما مدى صحة هذا التصرف قانونا ؟

التشريعات والقوانين تؤكد على ان زواج البينونة الكبرى بالزواج الثاني لا يقصد بها التحليل ، كما انها تشترط الدخول الصحيح وذلك بنص المادة (١١٨ لبناني ، ٢٤٩ سوري ، ٨٢ اردني) .

اذاً ما هي الفائدة المرجوة من هكذا نص ؟

وبعد انتهاء الزواج يبقى الزوج مسؤولا عن الانفاق على زوجته لمدة ٣ اشهر وتدعى هذه بنفقة العدة ، وينظر كل من القانون السوري والاردني الى وضع الزوجة المالي في تقدير هذه النفقة بينما ينظر القانون اللبناني الى وضع الزوجين .

ولكن هذا الحق الذي يعطى للمرأة ، والذي يسقط حتى بالمخالعة ، يحتاج الى اعادة نظر فاذا تحقق مبدأ اتفاق الطرفين على الطلاق ، كيف للمرأة ان تطالب الزوج بتعويضها عن ضرر هي ساهمت فيه وسعت اليه ؟

هذا بالنسبة للنفقة الخاصة بالزوجة اما نفقة الاولاد الذين هم دون السن القانونية والذين هم في حضانة الام فالقوانين حتى الآن تلزم الاب بهذه النفقة حتى يبلغوَن سن اختلفت القوانين في تحديدها . ففي الوقت الذي ينص فيه القانون الاردني على حضانة البنت تنتهي لدى بلوغها التاسعة والصبي لدى بلوغه السابعة ، ويشاركه القانون اللبناني في ذلك مع اعطاء القاضي حق تقدير تمديد المدة ، رفع القانون السوري مدة الحضانة الى ١٣ للبنت و ١١ للصبي ، كما ان للقاضي في الارض المحتلة منذ العام ١٩٤٨ تقدير الحالة .

ان تحديد سن معينة مهما بلغت فيه اجحاف واضح بحق المرأة اولا والاولاد ثانيا ، فالام ليست حاضنة تتقاضى اجرا على ذلك واما الاولاد فالمطلوب ان يترك لهم « حق تقرير المصير » ـ واسمحوا لي باستعارة التعبير ـ لدى بلوغهم سن الرشد

وقد ينتهي الزواج فما هو نصيب الزوجة من الارث ؟؟

ان المرأة تعامل لدى تقسيم الارث باعتبارها نصف الرجل فقط فهي ترث الربع عند عدم وجود الفرع الوارث ، والثمن لدى وجوده ، اما الزوج فنصيبه من ارث زوجته هو النصف في جميع الاحوال ... وقياسا على هذا النصيب ترث المرأة نصف ما يرث الرجل دائما وفي فلسطين المحتلة عمدت السلطات الاسرائيلية الى الغاء تطبيق هذا دون النص عليه فجاء في القانون المدني ان الرجل والمرأة متساوون في الحقوق وكل من يعمل خلاف ذلك يعاقب بالسجن او الغرامه.

صفحات من نضال الحركة الطلابية المصرية :

انتفاضة طلبة مصر في العام ١٩٧٢

(مقدمات ونتائج)

احمد المصري

كانت هزيمة الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ انبعاثا جديدا للحركة الطلابية المصرية . فالجيل الذي صدمته الهزيمة ، وانهارت امام عينيه الاحلام والاوهام والشعارات والتصورات ، بدأ يبحث عن طريق جديد للنضال من اجل وطنه وقضيته . وفي عام ١٩٦٨ شهدت مصر بعد سنوات طويلة ـ اول تحرك عمالي ـ طلابي بارز ؛ كانت مظاهرات الطلبة والعمال ، التي انفجرت رفضا للهزيمة ، ولنتائجها ، ايذانا ، بمرحلة جديدة ذات ملامح خاصة وسمات محددة لنضال الحركة الطلابية ، وفي ظروف جديدة بالغة الصعوبة ... فالوطن ـ الذي طالما ناضل الطلاب ـ ضمن صفوف جماهير الشعب طلبا لحريته واستقلاله ـ عاد محتلا ، والتقدم الذي حلمت به جماهير الشعب ، وفي قلبها الطلاب ... تبددت مؤشراته .. وانتهى الامر الى هزيمة قاسية عرت كل اوراق التوت التي كانت تتستر على سوءات الواقع ... وفي ظلال الهزيمة السوداء التي دمرت الكثيرين ... ومن خلال التخبطات والترددات والاخفاقات وردات الفعل ، التي افقدت الكثيرين قدرتهم على تحديد معالم الطريق ... انبثقت على البعد ثلاث اشارات هادية كان لها ابرز الادوار في دفع الحركة الطلابية بقوة الى الامام :

الاولى : الاندفاع النضالي للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة ، خاصة « بعد معركة الكرامة ، حيث طرحت الثورة الفلسطينية على الاجيال الثورية المصرية الجديدة امكانيات لا متناهية للتحرر وقدمت بديلا جديداً عن الطريق الذي لم يقد الا الى الانتكاسات المتتالية والهزائم .

الثانية : الصمود البطولي للشعب الفييتنامي في مواجهة عدوانية الولايات المتحدة الاميركية ، لقد كان للانموذج الفييتنامي فعل السحر في النفوس والافكار والرؤى الثورية

للجيل الجديد . فها هو شعب بسيط ، فقير ، مكافح ... استطاع ـ بوسائل بدائية ـ ان يلطخ وجه اقوى امبرياليات العالم في الوحول . واستطاع ان يهزم تكنولوجيتها المتفوقة بقوة ايمانه وارادته واصراره على الحياة ، وما دام هذا الامر ممكنا ـ كما تبدى من خلال امثولة النضال الاسطوري الفييتنامي ـ فمن الممكن اذن ، لنا ، ان نقدم نحن ايضاً نموذجا جديداً للنضال ، يستطيع ان يضع حداً لغطرسة القوة الصهيونية ، ولاسطورة « الجيش العبراني الذي لا يهزم » .

الثالثة : وتمثلت في الاستشهاد البطولي لارنستو شي جيفارا ! ... فالنهج الثوري للقائد اللاتيني ، والنموذج الفذ لاستشهاده في احراش بوليفيا ، بعد تخليه الطوعي عن المنصب وحياة الترف والراحة ، كذلك فكرة النضال الاممي في كل موقع تتواجد فيه الامبريالية العالمية ، والشجاعة الانسانية الآسرة لشخصيته التي اصبحت راية للنضال في كل مكان ... جسدت جميعها ، مثلا جديدا ، للانسان الجديد ـ ذلك الذي دعاه جيفارا نفسه انسان القرن الحادي والعشرين ـ وهو ما كان يعني بالنسبة لاجيال الشباب في مصر آنذاك ، البديل الموضوعي للنماذج التي تربعت على دست الحكم فترة ، فخضعت لنزواتها ، واخضعت أوطاننا لمشيئتها ، وقادتها الى الكوارث التي لم تنقطع البتة .

دور لجان مناصرة الثورة الفلسطينية :

في عام ١٩٧٠ ، وكانت الحركة الطلابية المصرية الجديدة قد بدأت رحلة طويلة شاقة ، شنت السلطة الهاشمية في الاردن حملة ابادة همجية على الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة في محاولة لتصفيتها وتصفية القضية برمتها . وبلغت هذه الحملة ذروتها في ايلول (سبتمبر) من ذلك العام ، وكرد على هذه الحملة ، ومن اجل حشد طاقات الجماهير الشبابية والطلابية المصرية وجماهير الشعب ، من خلف الثورة الفلسطينية ، انشئت اولا ، في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، ثم من بعد في اغلب الكليات والجامعات ، ـ وتحت ذات الاسم او تحت مسميات اخرى ـ لجان مناصرة الثورة الفلسطينية ، والتي بدأت حركة واسعة النطاق من اجل تعبئة الجماهير الطلابية والشبابية والشعبية المصرية خلف الثورة الفلسطينية وطلائعها المقاتلة ، تلك التي كانت حينذاك تخوض معركة مصيرية حاسمة .

واتخذ نشاط لجان المناصرة ثلاثة محاور اساسية :

اولا : تقديم العون المادي والادبي والاعلامي للثورة الفلسطينية .

ثانيا : الضغط من اجل فرض مبدأ التطوع في صفوف الثورة الفلسطينية ، للراغبين من الشباب والطلاب المصريين .

ثالثا : فضح كافة السياسات الانهزامية التي تؤثر في مسار القضية الفلسطينية ، وبالذات موقف السلطة المصرية بعد رحيل الرئيس عبد الناصر ، واستيلاء السادات على

الحكم منفردا ، في ١٥ مايو [ايار] ١٩٧١ .

لكن حركة انصار الثورة الفلسطينية التي بدأت بمجموعة ضئيلة من الطلاب ، لم تلبث ان إتسع نطاقها وامتدت لكي تجتذب الى صفوفها المئات من الطلاب النشيطين ، والمثقفين خارج الجامعة الذين اندفعوا لدعمها وتقديم العون لحركتها ، وبرزت في هذه الآونة علاقة نضالية خاصة ربطت مغني الشعب الشيخ امام عيسى ، والشاعر احمد فؤاد نجم ، وغيرهما من فناني وشعراء مصر بحركة الطلاب ، وجماعات انصار الثورة ، حيث تكرر ترددهم على مؤتمراتها وندواتها ومظاهراتها ، لكي ينشدوا للطلاب وللجماهير الشعبية المتدفقة الى الجامعة اغنيات النضال والحرية ... وتحولت الجامعة الى مقصد يومي لكل المناضلين والتقدميين ، واصبحت كعبة « جديدة » للنضال ، تزدان حوائطها بالآلاف من المطبوعات واللوحات النضالية ، وبالمئات من صحف الحائط ، وتموج جنباتها بمئات من اشكال النشاط الثوري المتنامي بدون توقف .

الحرب ضد العدو الصهيوني : قضية محورية :

وفي اطار الصعود الملحوظ لروح النضال الثوري خارج وداخل الجامعة ، بدأت الحركة الطلابية المصرية في التركيز على القضية الاساسية ، المحورية ، للنضال في اوائل السبعينات ـ قضية الحرب ضد الكيان الصهيوني المغتصب ، وضد الهزيمة وما ترتب عنها من نتائج ، كانت السلطة وعلى رأسها انور السادات تماطل في اتخاذ الاجراءات اللازمة لخوض معركة التحرير المصرية ، وتسوف في الاعدادات الواجبة لهذا الامر ، ومع نهاية عام ١٩٧١،ـ عام الحسم كما أطلق عليه السادات،أي عام حسم حالة اللاحرب واللا سلم بالقتال ـ وانكشاف عجز النظام الساداتي عن الوفاء بعهوده للشعب ، كانت جماعات انصار الثورة الفلسطينية شرارة التفجير لانتفاضة طلابية عارمة ، وشاركت في تنظيم اكبر اعتصام طلابي في تاريخ الجامعة المصرية ، امتد لكي يشمل كل جامعات مصر ومعاهدها العليا ، ويهز مصر من اقصاها الى اقصاها

الانتفاضة المجيدة :

في شهر يناير (كانون ثاني) ١٩٧٢ كان طلاب مصر على موعد مع انتفاضتهم الكبرى . ولم تكن هذه الانتفاضة شيئا مفاجئا لطلاب مصر ، ولا كانت هبة عفوية مؤقتة ، وربما كان عنصر المفاجأة فيها هو ضخامتها ، واتساع حجمها ، الامر الذي تهاوت امامه كل اجراءات التعتيم الاعلامي ، فشاهدت الجماهير في مصر والعالم وفي الوطن العربي ، وشاهد العالم كله ، حركة جماهيرية تشمل كل جامعات مصر الخمس ، ومعاهدها العليا التي تزيد على العشرين معهدا ، والتي تضم حوالى ربع مليون طالب ؛ ومع ذلك اتسمت الحركة بدرجة عالية من الانضباط والوحدة في الموقف السياسي وفي الشعارات

وبالعمق في تحليل ما يجري في الواقع المصري والعربي ونضجا وجرأة في طرح ومناقشة كل القضايا التي تشغل بال كل الوطنيين في مصر ، وفي بقية ارجاء الوطن العربي .

كل ذلك كان شيئا جديدا ، فلم يكن الناس يسمعون من مصر سوى الكلمات الرسمية ، ولا يرون منها سوى ذلك القدر من الحركة السياسية الرسمية التي يسمح بها النظام طوال سنوات فرضت فيها وصاية سياسية قاسية على الشعب المصري ، وبذلت محاولات ، كانت في احيان كثيرة محاولات دموية ، لترويضه على السلبية ، وارغامه على « تطليق » النشاط السياسي .(١)

« لقد انتصرت الانتفاضة الوطنية لطلاب مصر في يناير ١٩٧٢ ، وتركز انتصارها في النواحي التالية :

اولا : انها حولت الخط الوطني الديمقراطي ، من مجرد افكار يدور حولها النقاش الى حركة جماهيرية واسعة .

ثانيا : انها اثبتت كفاءة وفعالية وديمقراطية القيادات الوطنية ، التي تنبثق عن الحركة الجماهيرية وتلتزم بخط برنامجي واضح وواقعي .

ثالثا : انها كسبت للجماهير الشعبية في مصر ، حق المعارضة الوطنية لسياسات النظام ، وهو حق حرمت منه لسنوات طويلة .

رابعا : انها كسرت كل حواجز الصمت الاعلامي ، واوصلت كلمة شعب مصر الى بقية الشعب العربي والى شعوب العالم ، واظهرت الوجه الحقيقي لشعب مصر ، كشعب له تقاليده وقيمه النضالية ، وله مكانه بين الشعوب المناضلة من اجل الحرية والتقدم والديمقراطية .

خامسا : انها كانت الجسر الذي تم من خلاله « لحم صلات وروابط النضال المشترك والمصير الواحد بين الجماهير في مصر والجماهير في بقية انحاء الوطن العربي ، بعد ان كانت الاتجاهات الاستسلامية والانعزالية قد الحقت ابلغ الضرر بهذه العلاقات »(٢)

لكن النظام الساداتي ، الذي انقض على السلطة في ١٥ مايو/ايار ١٩٧١ ، متشدقا بشعارات « الديمقراطية » و « سيادة القانون » و « دولة المؤسسات » و « عصر الحريات » ... الخ . لم يستطع ازاء تطور اعتصام الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر ، واجتذابها لمشاركة العديد من فئات المجتمع بشكل متسع ـ دوما ـ الا ان يقدم على خطوة لم تسبق في تاريخ مصر وجامعاتها على الاطلاق ، حينما اقتحم بمصفحاته وقوات امنه وقمعه البوليسية ، الحرم الجامعي ـ فجر اليوم الرابع والعشرين من شهر يناير ١٩٧٢ ـ لكي يلقي القبض على الآلاف من خيرة ابناء الوطن ، وليحملهم الى اقبية سجونه ومعتقلاته ، وفي مقدمتهم اعضاء « اللجنة الوطنية العليا لطلاب مصر » وهي القيادة المنتخبة للانتفاضة ، والتي تسمت بهذا الاسم اعتزازا منها بتاريخ نضال الحركة الطلابية المصرية ، ولجنتها الوطنية العليا ـ المتحدة مع العمال ، في الاربعينات ...

كان فجر جديد يطل على مصر ، بينما طوابير الطلاب الوطنيين ــ تحت ضباب شهر يناير الشتوي القارس ــ تمتد في مداخل الجامعة ... صاعدة ــ وسط صفوف جنود الامن المركزي المدججة بالسلاح ، الى السيارات التي ستمضي بهم الى المعتقل ... وفجأة ، وبلا مقدمات ... انطلق الجميع ــ في نفس واحد ، يرددون بترتيل رهيب مدوي ، كلمات نشيدهم العظيم :**«بلادي بلادي بلادي .. لك حبي وفؤادي »** .

---

١ ــ الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة في مصر ، تحليل ووثائق ، مجموعة من المناضلين المصريين ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٣ ، ص ٦٢ .

٢ ــ المصدر نفسه .

المثقفون الفلسطينيون والتغير الثوري

(١)

بقلم : الدكتور خليل نخلة

ترجمة : الدكتور عبد القادر ياسين

على الرغم من ان هذا الفصل سيتناول المثقفين الثوريين ، فان من الاهمية بمكان ان نميز بين فئة المثقفين وفئة المثقفين الثوريين . وبصورة عامة فان مفهوم « المثقف » الذي استخدم في هذا الفصل يشمل « الفئتين الرئيسيتين » من المثقفين اللتين أفاض غولدنر Gouldner في الحديث عنهما [1] ، أي تلك الفئة من المثقفين التي يعتبر نشاطها الفكري « فنيا » والمثقفين ذوي الاهتمامات النقدية والتحررية ، وغالبا ، السياسية .

ان تلقي التعليم الحديث من خلال التدريب الرسمي والدراسة هو القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق هذه النشاطات الفكرية[2] . كما ان الحصول المنظم على المعرفة من خلال التعليم الحديث يزود الطالب بنوع محدد من الوعي « التكنوقراطي » أو الثقافي . وهذا امر مختلف عن « الوعي الثوري » لأن اكثرية المثقفين ليسوا ملتزمين بالتغيير الثوري للوضع الراهن .

يشير « التغيير الثوري » الى العملية التي يتم من خلالها تغيير الوضع الراهن القائم وغير الديمقراطي والمستغل (بكسر الغين) والاستبدادي والتمييزي في فلسطين والدول العربية الاخرى . يجب ان يكون [هذا التغيير] ثوريا لانه يهدف الى اقامة نظام اجتماعي مختلف بصورة جذرية . انه « تغيير » لان تبدلا بهذه الاهمية لا يمكن تحقيقه من خلال التعديل التدريجي للنظام القائم .

للتركيز على دور المثقفين الفلسطينيين في عملية التغيير هذه ، لا بد لنا ان نعزل تلك الفئة من الفلسطينيين الذين اكتسبوا « الوعي الثقافي » من خلال التعليم ، وذلك القسم

الذي ترجم ذلك الوعي الى « وعي ثوري » . مع ان الوعيين ليسا مترادفين ، فان « الوعي الثقافي » عامل ضروري ولكنه غير كاف لاحداث « الوعي الثوري » .

لنتفحص ، اولا ، « وظيفة » المثقفين وطبيعة « الوعي الثوري » الذي سيحدثوه . في كتابه « صور من السجن » **Prison Notebooks** يقول غرامشي .

« جميع الناس مثقفون .. ولكن ليس جميعهم يمتلكون وظيفة المثقفين في المجتمع . وعندما يميز المرء بين المثقفين وغير المثقفين ، فانما يشير بذلك ، في الواقع ، الى الوظيفة الاجتماعية المباشرة لفئة المثقفين المحترفة ، اي تلك الفئة التي يتصور المرء نشاطها سواء باتجاه التطوير الثقافي او باتجاه الجهد العضلي .. ليس هنالك نشاط انساني يمكن ان يستثنى منه كل شكل من اشكال المشاركة الثقافية .. ان كل انسان ، خارج نشاطه المهني ، يقوم بشكل من اشكال النشاط الثقافي » [٣] .

ينشغل غرامشي بتلك الوظائف التي تؤثر في التغيير الثوري للوضع الراهن . ان ما يهمنا هنا هو العلاقة الجدلية بين الوظيفتين الرئيسيتين للمثقفين في أي نضال سياسي : احداث الوعي الثوري وكونهم « ممثلو » المجموعة المسيطرة ويمارسون وظائف ثانوية للهيمنة الاجتماعية والحكومة السياسية » [٤] . ان الوظيفتين متناقضتان : الاولى تهدف الى الاطاحة بالمجموعة الحاكمة المسيطرة بينما تهدف الاخرى الى المحافظة عليها . وبشكل مختلف ، فان المثقفين الذين يقومون بعملية « احداث الوعي الثوري » يحرضون ضد المثقفين الذين يتولون « الادارة الشرعية » للنظام القائم . ولهذا السبب ، هنالك معركة [لاحداث] الوعي ومن اجل الهيمنة ـ اي وعي وهيمنة من ؟

ان اهمية المثقفين في هذا المجال واضحة تماما . فهم الذين « يقومون بالدور الرئيسي في التوضيح والتعبير عن ابعاد تلك المعركة » [٥] . ومع ذلك ، فان الوظائف المتناقضة للمثقفين في معركة [احداث] الوعي تدفعنا الى دراسة تصنيف غرامشي [للمثقفين] ومناقشة هذه النقطة . تحدث غرامشي عن « المثقفين العضويين » ، اي اولئك القادرين على إعطاء الطبقات الدنيا « التجانس » و« الوعي الذاتي » و« التنظيم » التي تعتبر من الشروط الاساسية لاحداث السيطرة [٦] .

ان الاحداث الناجح للوعي الثوري يتطلب تفاعل عدد من العمليات :

١ ـ احداث « نظرية متقدمة » للتحدي [في مواجهة] السيطرة الايديولوجية القائمة الشاملة والمنظمة والبعيدة المدى والمقنعة [٧] .
٢ ـ محاولة نزع الشرعية عن واضعاف هيمنة النظام القائم .
٣ ـ تشكيل تحالفات عضوية مع الطبقات الاجتماعية المضطهدة .

ان انتاج الافكار التي تكتسب صفات مسيطرة تتعلق ، بالطبع ، بالقوى التي تسيطر على الانتاج المادي . في كتابهما « الايديولوجية الالمانية » يقول كل من ماركس وانجلز :

« ان افكار الطبقة الحاكمة هي ، في كل عهد ، الافكار الحاكمة . اي ان الطبقة التي هي بمثابة القوة المادية الحاكمة للمجتمع ، هي ، في الوقت نفسه ، القوة الفكرية الحاكمة . ان الطبقة التي تمتلك وسائل الانتاج المادي للانتاج الفكري تسيطر على افكار اولئك الذين يفتقرون الى وسائل الانتاج الفكري » [٨] .

وعلى أي حال ، وكما يحذر ر. ميليباند [٩] ، فان السيطرة الايديولوجية « للطبقة الحاكمة » ليست غير قابلة للتغيير ، ذلك ان عليها دائما ان تناضل ضد « التحدي الدائم والمتعدد الجوانب » الذي يحدث تآكلا مستمرا لتلك السيطرة » . جزء من هذا التحدي ينتج عن العملية التي يصفها كل من ماركس وانجلز في البيان الشيوعي :

« عندما يقترب الصراع الطبقي من ساعة الحسم ، ... ينضم جزء من البرجوازية الى البروليتاريا ، وعلى وجه التحديد جزء من **الايديولوجيين البرجوازيين** الذين رفعوا انفسهم الى ان يستوعبوا نظريا ، الحركة التاريخية ككل » [١٠]

ومع ذلك ، وكما يقول لينين في « ما العمل ؟ » ، فان دور هؤلاء الايديولوجيين مهم في تأمين « النظرية الاكثر تقدما » لتوجيه الحزب الطليعي . وعلى الرغم من ذلك ، لا يمكن ان يوثق بهم كثوريين حقيقيين ؛ كأعضاء حقيقيين في الحزب . يقول لينين ـ كما قال غرامشي من بعده ـ ان محيط النشاط الثوري الفعال هو الحزب شريطة ان يصار الى طمس « **كافة الفروقات بين العمال والمثقفين** » [١١] وبصفتنا طليعة حقيقية ، « يجب ان ننتشر بين جميع طبقات السكان كمنظرين ومحرضين ومنظمين » [١٢] .

بايجاز يمكن القول : بعد ان تتبعنا العرض الكلاسيكي لدور المثقفين في الحركات الثورية ، اثبتنا الوظيفتين المتناقضتين الرئيسيتين [اللتين يقوم بهما المثقفون ـ المترجم] في « معركة [احداث] الوعي » . اولا ، يقوم المثقفون بدور « مدراء الشرعية » للطبقة المسيطرة ، وثانيا ، يقومون باحداث الوعي الثوري الذي يهدف الى تآكل تلك السيطرة الايديولوجية .

بعبارات هذا الاطار النظري ، سأقوم بدراسة الوظائف المتناقضة للمثقفين العرب ، والفلسطينيين بصورة خاصة ، في ادارة ودعم الثورة الفلسطينية .

المثقفون العرب
تقييم اجتماعي ـ تاريخي

في تقييمه لفشل العملية الثورية في ايطاليا في مطلع هذا القرن يقول غرامشي ان « نجاح الحركة الثورية في أي وقت يعتمد على طبيعة ومدى الوعي السياسي التي يكونها . وهذا يمكن ان يكون جزءا من تدفق الافكار التدريجي والمنتشر ، ويستلزم الانصهار العضوي للعالمين « الشخصي » و« الثقافي » [بالعالم] السياسي » (١٣) .

سأتناول هنا وظائف المثقفين العرب ، وبشكل رئيسي المثقفين الفلسطينيين الاوائل ، في احداث الوعي السياسي الضروري الذي يكون الحركة الثورية الفلسطينية . وهذا يمكن تبريره ، من ناحية منهجية ، نظرا للاستمرارية التاريخية في الافكار بين المثقفين العرب قبل عام ١٩٤٨ واولئك المثقفين الفلسطينيين الذين ساهموا في توضيح الاتجاه الثوري المعاصر .

دفع التباين الاقليمي والطبقي والديني للثقافة العربية الباحثين الى التركيز على « الخلفية الاجتماعية » التي أدت الى [ظهور] المثقفين العرب والوعي السياسي الذي احدثوه (١٤) . وعلى الرغم من الامثلة الفردية القليلة (١٥) ، فان العمل الجماعي للمثقفين العرب تحت الاحتلال العثماني ، لغاية العقد الاول من القرن العشرين كان اجتماعيا . فقد تركزت جميع قرارات المؤتمر العربي الاول لحزب اللامركزية في حزيران عام ١٩١٣ في باريس ، على سبيل المثال ، تركزت حول حقوق العرب في الامبراطورية العثمانية والاعتراف باللغة العربية ومنح [المناطق العربية] نوعا من الاستقلال الذاتي ضمن اطار النظام القائم . ان حركة انفصالية عربية والتي كان يمكن ان تتطلب ايديولوجية مناهضة للوضع الراهن ومتماسكة ، مثل هذه الحركة لم تظهر الا قبل سنوات قليلة من زوال الامبراطورية العثمانية نتيجة للحرب العالمية الاولى (١٦) . وبعبارة اخرى ، كانت السيطرة الاسلامية التركية على العرب مقبولة الى ان اصبح عداء القومية التركية للعرب سافرا . ان اكثر المطالب جذرية في ذلك السياق كانت تلك التي [اعلنتها] جمعية العربية الفتاة التي اسست في عام ١٩٠٩ في باريس من قبل مجموعة من الطلاب المسلمين العرب الذين كانوا يدرسون هناك . كانت « العربية الفتاة » تسعى الى تحقيق الاستقلال العربي ولكن بدون تقطيع اوصال الامبراطورية العثمانية (١٧) .

حتى الآن ، كان المثقفون العرب تحت [الاحتلال] التركي « مدراء الشرعية » للطبقة المسيطرة المسلمة التركية . ومع ذلك ، واذا ما اخذنا تعديل النظام الاجتماعي القائم الذي كانوا يسعون اليه بالمعنى الظاهري نلاحظ انه كان هنالك ومضة من وعي تقدمي . اشارت اهداف حزب اللامركزية ، بصورة جزئية ، الى ما يلي :

« اننا نرغب في حكومة عثمانية ، لا تركية ولا عربية ، حكومة يتمتع فيها جميع المواطنين العثمانيين بحقوق وواجبات متساوية حيث لا يجرؤ طرف او مجموعة على حرمان الطرف الآخر او المجموعة الاخرى من حقوقها لاسباب عرقية او دينية سواء أكانت [هذه المجموعة] عربية او تركية او ارمنية او كردية او مسلمة او مسيحية او يهودية او درزية » (١٨) .

وبدفاعه عن العلمانية الديموقراطية ، فان هذا الموقف يعكس وعيا تقدميا . غير انه من الواضح بانه لو تحقق هذا التغيير [المنشود] فان المجموعة المثقفة التي تؤيده كانت ستتثبت في السلطة لانهم كانوا اعضاء الطبقات المسيطرة من الناحية الاقتصادية . ولهذا السبب [نلاحظ انه] كان هناك غياب شامل لأي وعي اقتصادي جديد من حيث الانتاج المادي وتوزيع الثروة في المجتمع .

الفروقات بين المثقفين المسلمين والمسيحيين خلال النهضة ، والتي كانت تماثل [الفروقات] في نوع ومحيط التعليم الرسمي الذي تلقوه ، كانت تتركز ، بصورة رئيسية ، على أي نمط من انماط التنمية وأية وجهة نظر عالمية سيتم تبنيها : ثقافة عربية تقليدية مع تباين في التركيز على الاسلام أو ثقافة اوروبية غربية مع تأكيد على مظاهر الفكر الاجتماعي اكثر من التشديد على وجهة نظر عالمية دينية مسيحية . وليس ثمة شك في ان التوترات بين هذين النموذجين ، اللذين قدما من قبل مثقفين مختلفين ، أحدثت اشكالا جديدة من الوعي في الوسط الثقافي العربي . بيد ان النقطة المهمة هنا هي ما اذا كان هذا النقاش قد أدى الى مجرد تغيير في الولاء والافتتان بنظام اجتماعي قائم آخر (في هذه الحالة ، النظام الاوروبي الغربي) ، او الى وعي جذري بشأن السيطرة على وسائل الانتاج المادي ودور الدين والاقليات ، الى آخره (١٩) ؟

لم يطور المثقفون العرب ، لغاية الحرب العالمية الاولى ، اية ايديولوجية سياسية متماسكة ، يمكن ان تكون عملهم الجماعي في تغيير الثقافة العربية (٢٠) . ومع توسع السيطرة الثقافية والاقتصادية والسياسية الاوروبية على اكثر اجزاء العالم العربي بعد تمزق الامبراطورية العثمانية ، واجه المثقفون العرب ـ المسلمون والمسيحيون ـ وضعا جديدا للحكم الاجنبي . فقد تم تجاهلهم مرة اخرى بالنسبة للقضايا المتعلقة بحقهم في تقرير المصير ووجودهم القومي . ولذلك ، من العشرينات الى عام ١٩٤٨ ، طور بعض المثقفين الذين تلقوا تعليمهم الرسمي في الغرب ، طوروا الاطار الايديولوجي للقومية العربية بهدف تطوير الثقافة العربية في هذه المرحلة . وعكس تطور « الوعي القومي » الجديد ادراك اولئك المثقفين للحاجة الى ايديولوجية شاملة . كأيديولوجية ، لم تكن القومية العربية ، كما تصورها هؤلاء المثقفون ، متطورة بشكل جيد ، اذ كان لديها العديد من المشاكل غير المحلولة التي لا بد من مواجهتها (مثل دور الدين ، والاقليات غير العربية في الدول العربية

وعدم التوازن الفاضح في توزيع الثروة ، وغياب المبادىء الديمقراطية ، واستعباد النساء الى آخره) . ان اكثر العوائق خطورة ، في اعتقادي ، هو صياغة ايديولوجية القومية العربية على غرار القوميات الاوروبية مع نظرة تطورية للتطور الثقافي والتاريخي (٢١) . ومع ان الغرض من هذا الاطار الايديولوجي كان اقامة وحدة حيث يسود الاختلاف ، فان حافزه الواضح كان الوصول الى نفس مستوى التطور [الذي حققته] اوروبا . وبكلمات اخرى ، هنا أيضا قام مثقفون عرب بارزون بدور « مدراء الشرعية » لنظام اجتماعي كانوا ممتعضين من سيطرته السياسية المباشرة .

ان ما كان يدعى بـ « القومية العربية الليبرالية » تطور الى شكل اكثر جذرية من اشكال القومية العربية بعد ضياع فلسطين عام ١٩٤٨ (٢٢) .

تدفق الافكار من المراكز الثقافية في لبنان ، وسوريا ومصر الى فلسطين (على الاقل لغاية ١٩٤٨) حملنا على تقييم الطبيعة التغييرية للوعي الذي احدثه المثقفون العرب بصورة عامة . ومع انه كان غير ثوري ، فقد حاول [الوعي] توضيح الاتجاه لتطوير الثقافة العربية التي كانت خاضعة تماما لحكم غير ديموقراطي واجنبي . [ويجب ان لا يغيب عن البال ـ المترجم] ان المثقفين الذين برزوا في توضيح [افكار] القومية العربية كانوا من النخبة السياسية والاكاديمية المسيطرة .

في غضون تلك ، كانت فلسطين أيضا تحت الحكم الاجنبي . ولم يكن لديها سوى أمل ضئيل في الاستقلال السياسي والسيادة . في الفصل التالي سنركز على وظائف المثقفين قبل وبعد ضياع فلسطين .

المثقفون الفلسطينيون قبل عام ١٩٤٨

طبيعة الخطر في فلسطين شكلت ، بدرجة كبيرة ، نوع الوعي الذي احدثه المثقفون الفلسطينيون وبخلاف الدول العربية الاخرى بين العشرينات وعام ١٩٤٨ ، عندما كان النضال من أجل الاستقلال الوطني ، كان الخطر الرئيسي في فلسطين موجها ضد وجودها القومي بحد ذاته (٢٣) . السلسلة المتعاقبة من النجاحات الدبلوماسية والاستراتيجية [التي حققتها] الحركة الصهيونية بشأن تحويل فلسطين الى « وطن قومي » يهودي ، والتي اتضحت من خلال الهجرة اليهودية المتزايدة [الى فلسطين] زادت من حدة التأكيد على عروبة فلسطين . وبسبب التأثر بالتشكيلات القومية القائمة في لبنان وسوريا ومصر ، اصبح تشديد المثقفين الفلسطينيين على الهوية العربية لفلسطين والابعاد الايجابية والتي تدعو الى الفخر للتاريخ العربي اصبح مثالا واضحا لهذا الوعي . ونظرا لقلة عددهم ومباشرية الخطر ، فقد كان على المثقفين الفلسطينيين ان يقوموا بجهد وقائي ، كان عليهم

ان يطوروا الأطر [الكفيلة] بمواجهة هذا الخطر . انتشار الاحزاب السياسية ، والجمعيات الثقافية ، والاندية ، والمنظمات ، الى آخره ، في هذه المرحلة من النضال الفلسطيني يدل على غياب الاطار التنظيمي الذي كان يمكن ان يترجم الى عمل سياسي موحد . ووفقا لبعض التقديرات ، كان في حيفا وحدها حوالى ٤٠ ناد وجمعية في منتصف الثلاثينات (٢٤) .

وبصرف النظر عن غياب الايديولوجية المتماسكة ، فمن الواضح ان المثقفين الفلسطينيين في هذه الفترة رفضوا آثار ونتائج وعد بلفور وكانوا يجادلون ضد اي تغيير في هوية فلسطين . وقد فعلوا ذلك في « فيضان من الكراسات والكتيبات والمقالات والدراسات . [واستعرضوا] أصول واهداف وأساليب الصهيونية وحللوها وأدانوها ، وفي بعض الحالات ، قدموا اقتراحات لمواجهتها » (٢٥) كان النضال السياسي الفلسطيني ، بحكم الولاء لايديولوجية القرابة المسيطرة ، موجها ضمن اطار ستة احزاب سياسية عربية في عام ١٩٣٦ (٢٦) . كانت الاحزاب الرئيسية (الحزب العربي الفلسطيني ، وحزب الدفاع الوطني وحزب الاستقلال) تمثل مجموعات ملاكي الاراضي والعائلات الثرية والبرجوازية الصاعدة المتعلمة ذات الوعي التكنوقراطي . وكان حزب الاستقلال (٢٧) الذي شكل من قبل مثقفين متحدرين من عائلات ثرية محلية ، كان الحزب الوحيد الذي شدد على ايديولوجية الوحدة العربية . وبعبارة اخرى ، طالب هذا الحزب برابط بين النضال في فلسطين والنضال العربي العام (٢٨) . وربما يكمن تفسير ذلك في ان مؤسسه كان بارزا في الحركة الوطنية العربية السابقة . ولكن لماذا اجتنب هذا الحزب المثقفين الآخرين ؟

لم يكن حزب الاستقلال حزبا شعبيا . غير انه ضم العديد من [شباب] النخبة الوطنية المعروفة في فلسطين . وكقوة مضادة للاحزاب القائمة على رابطة القرابة ، فقد قدم [هذا الحزب] للمثقفين امكانية الصمود والتأثير في مجرى الاحداث . وبالاضافة الى ذلك ، وبخلاف الاحزاب القائمة على رابطة القرابة والتي كانت تعمل على أساس ان الاستعمار البريطاني يمكن استمالته لصالح الفلسطينيين ، كان حزب الاستقلال وطنيا ومعاديا للاستعمار . ولذلك [نلاحظ ان] الفلسطينيين الذين درسوا الحقوق والطب ، على سبيل المثال ، في لبنان وسوريا ، تحت تأثير القومية العربية كانوا اكثر انجذابا الى هذا النوع من الاطار الايديولوجي .

قسم آخر من المثقفين الفلسطينيين ـ وبصورة أساسية ، غير المهنيين الذين انهوا الدراسة الثانوية فقط ـ كان يسعى الى توسيع الوعي السياسي والثقافة السياسية للفلسطينيين باتجاه اليسار . كان [هذا القسم من المثقفين] يعمل خارج اطار الاحزاب السياسية العربية القائمة في منتصف الثلاثينات ، وشكل هؤلاء العديد من الاندية

والجمعيات المختلفة . أسست اولى هذه المنظمات في صيف عام ١٩٣٧ من قبل مجموعة من طلاب المدارس الثانوية في القدس وبيت لحم (٢٩) . قررت « جمعية الطلاب العرب » القيام بتنظيم المدارس الصيفية لمكافحة الامية [المتفشية] بين الكبار . وقد جذبت اليها العديد من الطلاب ، في بيانها التأسيسي ، وصفت الجمعية المشروع بانه « وفاء للالتزامات القومية التي فرضها التاريخ عليهم » (٣٠) .

ولكي يعكسوا طبيعتها الشاملة ، قرر مؤسسو الجمعية في عام ١٩٣٨ تغيير اسم الجمعية الى « رابطة الطلاب العرب » . وعلاوة على ذلك ، افتتحت الجمعية فروعا جديدة لها في يافا وحيفا . كانت اهداف الجمعية :

١ ــ خدمة الشعب بمكافحة الامية وتقديم المساعدة الطبية ومساعدة المحتاجين .

٢ ــ نشر الشعور باحترام الذات في اوساط الطلاب العرب وتعزيز روابط الصداقة فيما بينهم وتعزيز وعيهم . وكانت [الرابطة] أيضا تسعى الى تعزيز الثقافة والفنون والرياضة ، الى آخره (٣١) . كما قررت الرابطة ايضا اصدار مجلة شهرية باسم « الغد » . وعلى الرغم من ان المواقف المعلنة للرابطة لم تظهر اية مواجهة للمسائل السياسية المطروحة في ذلك الوقت ، فقد كانت تعكس الطبيعة القادرة على الانتشار للوعي القومي مع التأكيد ، بالطبع ، على بعث الثقافة العربية في فلسطين .

وفي محاولة لضم مثقفين فلسطينيين آخرين خارج اطار طلاب المدارس الثانوية ، غير اسم الرابطة في عام ١٩٤١ الى « رابطة المثقفين العرب » ، تحت قيادة وتأثير اعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني مثل عبد الله البندك . وكانت كتابات المثقفين الآخرين الاعضاء في الحزب الشيوعي الفلسطيني مثل اميل حبيبي ، وإميل توما ، وتوفيق طوبي وبولس فرح تنشر في مطبوعات الرابطة .

تم تشكيل منظمتين متجانستين : « شعاع الأمل » التي شكلها اميل توما وبولس فرح ، « ونادي الشعب » الذي اسسه اميل حبيبي في حيفا . كانت هاتان المنظمتان تقومان بتوزيع المنشورات المؤيدة للسوفييت والمناهضة للفاشية ، وتطالبان بالحقوق الديموقراطية للشعب الفلسطيني . وعلاوة على ذلك ، كانتا تعملان من اجل حركة نقابية عربية . وبناء على ذلك ، تم اقامة اتحاد للنقابات العربية ضم نقابة عمال شركة « شل » وشركة بترول العراق ومصافي حيفا ، الى آخره ، وادى ذلك الى اقامة تحالف وثيق بين المثقفين في هاتين المنظمتين وبين العمال في اتحاد النقابات .

طالب الشباب من الاعضاء العرب في الحزب الشيوعي الفلسطيني باتخاذ « موقف وطني اكثر وضوحا بالنسبة للقضايا العربية » (٣٢) . وكان انهيار الحزب العربي ــ اليهودي [يقصد الاختلاف بين الاعضاء العرب والاعضاء اليهود في الحزب الشيوعي

الفلسطيني ــ المترجم] حول الصهيونية ، والتكتيكات السياسية ، الى آخره ، كان موضع ترحيب في اوساط الشيوعيين العرب الشباب . وبذلك التطور ، وبما حققوه في الحركة العمالية العربية ، كانوا قادرين على ان يشكلوا ، في عام ١٩٤٤ ، منظمة قومية جديدة ذات قاعدة صلبة في اوساط العمال والمثقفين على السواء : عصبة التحرر الوطني .

أصبحت عصبة التحرر الوطني حزبا سياسيا [بالاشتراك] مع مكونين رئيسيين : الاعضاء السابقين في الحزب الشيوعي الفلسطيني والمثقفين ذوي الميول اليسارية والعمال . وقد سعت العصبة منذ استهلالها (الذي سبق تشكيل الهيئة العربية العليا) « الى اقامة فرع ديموقراطي ذي اتجاه يساري للحركة الوطنية العربية في فلسطين » (٣٣) ، [وسعت] بالتالي الى النضال ضد السيطرة غير الديموقراطية لمجموعات القرابة التقليدية (٣٤) .

كانت عضوية العصبة مفتوحة امام كل عربي فلسطيني منسجم مع برنامجها الذي يحتوي على الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التالية :

١ ــ الغاء الانتداب .
٢ ــ اقامة حكومة ديموقراطية في فلسطين المستقلة
٣ ــ معارضة الصهيونية وتطلعاتها
٤ ــ تعزيز الروابط مع الشعوب العربية .
٥ ــ رفع مستوى المعيشة للعمال والفلاحين .
٦ ــ دعم التشريعات العمالية والسياسية الضريبية التدريجية .
٧ ــ جعل الحكومة البلدية ديموقراطية .
٨ ــ تطوير المدارس والتعليم الالزامي المجاني للجميع
٩ ــ نشر الثقافة وتعزيز دور المثقفين (٣٥) .

ووفقا ليهوشوابوراث ، كان موقف العصبة مميزا عن مواقف الوطنيين العرب الآخرين بالنسبة لنقطتين : ١ ــ ميز بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين ، ٢ ــ حذت حذو الاتحاد السوفييتي وطالبت بعرض القضية الفلسطينية على مجلس الامن وبأن لا يتم التفاوض حولها مع بريطانيا . يتبع

1 A.W Gouldner, «Prologue to a Theory of Revolutionary Intellectuals», Telos, no. 26 (Winter 1975- 6), p.4.
2 See E. Shils,«The Intellectuals in the Political Development of the New States», World Politics, vol II (1960), p. 332.
3 Q. Hoare and G.N. Smith, Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci (New

York, 1971), p.9.
4 Ibid, p. 12.
5 R. Miliband, Marxism and Politics (Oxford, 1977), p. 57.
6 A. Gramsci, The Modern Prince and Other Writings (New York, 1968).
7 V.I.Lenin, What is to be Done? (Moscow, 1964), pp. 25- 6.
8 K. Marx and F. Engels, The German Ideology (New York, 1947), p. 39.
9 Miliband, Marxism and Politics, p. 53.
10 K. Marx and F. Engels, Communist Manifesto (New York, 1933), p. 20.
11 Lenin, What is to be Done? p. 105,
12 Ibid, p. 78.
13 C.Boggs, «Gramsci's «Prison Notebooks» ; Socialist Revolution, vol 11 (1971), pp. 106-7.
14 See for example, H. Sharabi Arab Intellectuals and the West: the Formative Years, 1875- 1914 (Baltimore, 1969), and Z.N. Zeine, The Emergence of Arab Nationalism (Beirut, 1966).
.15 Zeine, Emergence of Arab Nationalism, pp. 50-1.
16 Ibid-, p. 90. See also A.L. Tibawi, A Modern History of Syria (New York 1969), pp. 163- 7.
17 Zeine, Emergence of Arab Nationalism, p. 95 ; G. Antonius, The Arab A wakening (New York, 1939), p.7.
18 Zeine, Emergence of Arab Nationalism, p. 105.
19 Sharabi, Arab Intellectuals.
20 H. Sharabi, Nationalism and Revolution in the Arab World (Princeton • 1966), p. 105.
٢١ انظر المقابلة التي اجرتها مجلة « المستقبل » مع الدكتور قسطنطين زريق ، المستقبل ، العدد ٤٠ (١٩٧٧) ص ٣٥ ــ ٤٠ .
٢٢ لمزيد من التفاصيل انظر **The Arab left** T. Ismail, (Syracuse, New York, 1976)
٢٣ ــ A. Abu-Ghazaleh, Arab cultural Nationalism in Palestine (Beirut 1973), p. 39
٢٤ ــ انظر المقابلة التي اجرتها صحيفة « الاتحاد » مع حنا نقارة والتي استعرض فيها هذه المرحلة من النضال ، الاتحاد (حيفا ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٨) .
٢٥ ــ A. Abu Ghazaleh, **op. cit.** p.39.
٢٦ ــ **Ibid.** pp. 44- 45.
٢٧ ــ كشفت دراسة بورات لهذه الفترة ان من بين المؤسسين الاصليين لحزب الاستقلال (١١ شخصا) اثنين كانا من مدراء البنوك ، وثلاثة محامين ، ومدرسين اثنين وطبيب ، وثلاثة صحافيين . وجميعهم لم يكونوا من سكان القدس ولم يكونوا على صلة بالمجموعات القرابة المتنافسة . [لمزيد من التفاصيل انظر] .
Y. porath, **The Palestinian Arab National Movement 1929- 1934 : From Riots to Rebellion** (London, 1977) p. 125.
٢٨ ــ مبادىء الحزب هي : ١ ــ استقلال البلاد العربية استقلالا تاما . ٢ ــ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة . ٣ ــ فلسطين دولة عربية وهي جزء طبيعي من سوريا . وكان للحزب هدفان رئيسيان : ١ ــ الغاء الانتداب ووعد بلفور ٢ ــ اقامة حكم عربي برلماني في فلسطين . [المزيد من التفاصيل انظر] عبد الوهاب الكيالي ، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨ .
29 Y.Porath, «The National Liberation League» ,Asian and African Studies (Jerusalem), vol. 4 (1968), p.6.
30 Ibid.
31 As quoted in ibid., p.7.
32 J. Beinen, «The Palestine Communist Party, 1919—1948», MERIP Reports. No. 55 (March 1977), p. 11.
33 Porath, «The National Liberation League», p. 10.
34 Beinen, «The Palestine Communist Party», p. 11.
35 Porath, «The National Liberation League» p. 9.

هجرة الشبيبة الفلسطينية الى المانيا الاتحادية

صقر ابو فخر

■ **في شوارع برلين الغربية المعزولة ، بات من المألوف ان يتكرر هذا المشهد : شاب يجري راكضا امام رجال البوليس لأنه صعد الى القطار من غير ان يشتري تذكرة ... ومن المؤكد ، ان هذا الشاب عربي ، وربما كان فلسطينيا .**

كذلك لم يعد المنظر التالي لفتى فلسطيني ، يتحدث في التلفزيون الالماني ، يثير دهشة المشاهد : **« انا .. كنت من أشبال فتح ، وكنت اتدرب على استخدام المدافع الرشاشة ، لأقتل بها اليهود . ولأنني ارفض هذا الأمر ، فقد جئت الى هنا طالبا اللجوء »**(١)

هجرة الشبيبة الى المانيا الاتحادية باتت ظاهرة ، بل حالة استنزاف خطرة عجزت ، حتى الان ، الهيئات الفلسطينية كافة عن معالجتها ، او الحد منها ، ذلك لأن الاسباب العميقة للحالة تلك ، لا زالت قائمة ومستمرة ، ومن الصعب ان تنجح اية محاولة لايقاف هذه الظاهرة ، ان لم تكن موجهة ، اساسا الى معالجة المناخ الاجتماعي الذي اوجدها .

مدخل الى مسببات الهجرة

قبل العام ١٩٧٦ ، لم يكن السفر الى المانيا الغربية لافتا انتباه احد ، اذ كان تسرب الشباب محدودا جدا ، وكان يتم لاسباب معقولة : اما للدراسة او للعمل ، ولكن ابتداء من ذلك التاريخ ، سوف تشهد المخيمات الفلسطينية احداثا مأساوية ، وسوف يعيش الوضع اللبناني ، عموما ، حالة من الارباك والهزيمة مهدت ، اضافة الى عوامل اخرى ، في نشوء

مناخ « انهياري » بين الشبيبة ، دفعهم الى اختيار اسهل الطرق حلا لمشاكلهم : الانسحاب .

ففي منتصف ١٩٧٦ ، سقط مخيم تل الزعتر . وكان سبقه الى ذلك عدة مخيمات اخرى مثل جسر الباشا ، ضبية ، المسلخ ، الكرنتينا ، ليتم فيما بعد ، التراجع عن جبال صنين ـ كما هو معروف . وهكذا وجد الالاف من الشبان انفسهم في وضع مغاير : رتابة يومية وقلق مؤلم ، ومما ساهم في اضفاء جو نفسي مأزوم على الوضع العام هو تلك المآسي الانسانية التي حصلت في المخيمات المحتلة ، والتي طالت فظاعتها اقارب الكثير من الشباب واصدقاءهم .

انتجت الساحة اللبنانية ، في جملة ما انتجت ، مشكلة الالاف من الاسر التي فقدت مساكنها ، والتي عرفت فيما بعد ، بقضية « **المهجرين** » . ومن الطبيعي ، ان تكون هذه الحالة الضاغطة فوق ما يمكن ان يحتمله العديد من الشباب من الذين اعتادوا على حياة يومية معينة . واذا بهم ، فجأة ، يواجهون مشاكل طارئة ، **كالبطالة والتشرد** ، غيرت انماط حياتهم ، وحشرتهم في دوامة من الخوف اليومي والتساؤل عن جدوى ما يجري من احداث .

ومن المظاهر الواضحة ، ان اعدادا كبيرة من الشبيبة الفلسطينية بدت غير قادرة على تحمل مسؤولياتها الفردية بنفسها ، فما ان اتخذت قيادة م .ت . ف . قرارا بالتجنيد الالزامي لجميع الفلسطينيين عام ١٩٧٦ ، ومنعهم من السفر الى الخارج ، حتى تدافع الشباب الى تنظيم رحلة جماعية للخروج من لبنان عن طريق المرافىء الساحلية ، ومن الجدير بالذكر ان تنظيمات عدة ساهمت في تنفير الشباب من قرار التجنيد . وذلك لاستخدامهم طرق فظة في تنفيذ القرار . كما ان بعض التنظيمات الاخرى لم تلتزم ، بما فيه الكفاية ، في تنفيذ القرار ، فعمدت الى اعطاء اذونات تسمح لصاحبها في مغادرة لبنان بحجج غير سليمة في غالب الاحيان .

في تلك الظروف ، بدا طريق السفر الى برلين الغربية . كأنه طريق « الخلاص » الوحيد والمتاح ، وامتدت « ايد خفية » تزين لهؤلاء الشباب في حملة من الترويج المغري ، أن الهجرة لن تكون سوى الخطوة الاولى للتخلص من مشاكلهم ، وان عالما من **المتعة والجنس والمغامرة** ، في انتظارهم ريثما تطأ اقدامهم ارض المانيا . وقد ساعد على انجاح هذه الظاهرة ، سهولة الوصول الى برلين الغربية عن طريق برلين الشرقية ، فالفلسطيني الذي يحمل « وثيقة سفر » ممنوع ؛ بحكم قوانين التأشيرات ، من زيارة بلدان عدة في العالم ، ومن الصعوبة بمكان ، حصوله على تأشيرة دخول الى احدى الدول الاوروبية . في حين ان دخوله الى برلين الغربية لا يكلفه سوى ركوب الطائرة والتوقف قليلا في برلين الشرقية ، ليعبر بعدها الى عالم جديد ومجهول في « امان » تام .

الطريق الى العالم المجهول

حينما تهبط الطائرة الآتية من بيروت مطار برلين الشرقية ، يكون الوافد الفلسطيني قد بات وشيكا من ولوج عالم مجهول ، ربما حلم به طويلا ، انها بضع خطوات ويصل برلين الغربية ، التي لا تشترط لدخولها اية اجراءات امنية . وهناك ، حيث تبدأ المرحلة الثانية من الرحلة ، عليه ان يتقدم الى الشرطة ، بواسطة محام الماني ، بطلب رسمي لمنحه حق اللجوء السياسي . وعليه ، ايضا ، ان يوقع على محضر رسمي ، كأجراء لا بد منه للحصول على الاقامة ، يتضمن النقاط التالية :

١ ـ عدم رغبة المهاجر في ان يجند في بلاده .
٢ ـ عدم رغبته في مقاتلة اسرائيل او الشعوب المجاورة .
٣ ـ حق اسرائيل في الوجود .
٤ ـ انه يلاقي كبتا وقهرا من سلطات بلاده لتعلقه بافكاره الانسانية وبآرائه الحرة .

وفي العادة تشرف « الموساد » على استمارات المهاجرين ، وعلى التحقيق الذي يجري معهم ، اذ بات من المؤكد ان هناك خطة المانية غربية ـ اسرائيلية للعمل ضد منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة بعض الفلسطينيين المقيمين في المانيا نفسها . وتتضمن هذه الخطة ما يلي :

١ ـ تشجيع الفلسطينيين الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ ـ ٤٠ عاما ، على المجيء الى المانيا ، الامر الذي يحرم منظمة التحرير الفلسطينية اعدادا كبيرة من المقاتلين .
٢ ـ يطلب الوافد الفلسطيني حق اللجوء السياسي ، ليتم نقله ، فيما بعد ، الى معسكرات خاصة ، يقيم فيها من ٣ الى ٥ اسابيع * وفي هذه الفترة يشرف عليه اخصائيون امريكيون واسرائيليون .
٣ ـ يختار الخبراء ، خلال هذه المدة ، العناصر الصالحة ، او المهيأة ، للعمل ضد منظمة التحرير الفلسطينية .
٤ ـ الذين لا يقعون فريسة الاغراءات غير العادية ، يتحولون الى الحياة السوداء في شوارع المانيا [٢]

وقد كشفت الصحف الالمانية نفسها ، ومنها مجلة « ديرشبيغل » النقاب عن ان هناك تاريخا طويلا من التعامل بين المخابرات الالمانية الغربية والاسرائيلية والامريكية ، للعمل ضد العرب المقيمين في المانيا ، خاصة الفلسطينيين منهم [٣] كما استطاعت « الموساد » ان تجند احد الشباب الفلسطينيين وكلفته باغتيال السيد صلاح خلف (ابو اياد) بعد ان وقع تحت تهديدها بقتل عائلته التي تسكن فلسطين المحتلة وباغتصاب شقيقاته . وقد تم ذلك بموافقة السلطات الجنائية الالمانية .

وحسب القانون الالماني ، لا يمنح طالب اللجوء السياسي حق اللجوء الا بعد مضي ٤ سنوات على تقديمه الطلب . وخلال هذه المدة يتقاضى راتبا من غير القيام بأي عمل . وتتفاوت الرواتب حسب فئات العمر ، وهي على الشكل التالي :

فئة العمر /سنة	الراتب/شهر
١٤ ــ١٦	٢٠٠ ــ٣٠٠ مارك
١٦ ــ١٨	٣٧٠ مارك
١٨ وما فوق	٥٠٠ مارك

ويلاحظ من الجدول السابق ان فئة العمر (١٤ ــ١٦) مدرجة في اللائحة ، وهذا يعني ان هناك عددا من الفتيان الصغار الذين وصلوا ، بدورهم ، الى المانيا . وذلك صحيح . ففي اواخر عام ١٩٧٩ كان في المانيا الغربية ٥٠٠ فتى لبناني وفلسطيني لا تتجاوز اعمارهم الـ ١٦ سنة ــ بينهم ٣٠٠ فلسطيني قادمون من تل الزعتر . الرشيدية ، ومخيم البص ، و ٢٠٠ لبناني من بنت جبيل ، النبطية وبعض القرى الحدودية (٤)

ماذا يجري هناك ؟

يسجل المهاجر الجديد اسمه في مكاتب العاطلين عن العمل ... وبانتظار حصوله على « وظيفة » ما ، لا يجد سوى التسكع في الشوارع والتعرف على خفايا المجتمع الجديد مجالا لحركته اليومية . وبفضل الماركات القليلة التي يحصل عليها ، يمضي معظم وقته في صالات « الفليبرز » وفي المقاهي والحانات المنحطة ، وفي هذا الجو البائس ، يستمر ايقاع الحياة اليومية رتيبا ، مملا ومؤلما ، وتنشأ حالات مأساوية فيها من علامات الانحطاط الكثير الكثير . كما يعاني هؤلاء الشباب من حياة هامشية محتقرة . اذ ان العديد منهم يلجأ الى اساليب غير صحيحة ، في محاولة جاهلة ، لقتل فراغه وللدخول في عالم من المغامرات التعيسة ، فالبعض امتهن **تهريب البضائع** من برلين الشرقية وبيعها في برلين الغربية . والبعض الآخر وجد في ادمان **المخدرات** وفي الاتجار بها مجالا للكسب وللمتعة في آن واحد ، في حين ان **السرقة** تجد لها الكثير من « الانصار » بين صفوف المهاجرين ، كما تجد في السجون عددا وافرا من النزلاء العرب بهذه التهمة .

ولا يقتصر الامر على هذا الحد فحسب ، بل يتعداه الى مهنة اخرى طريفة ، **فالعوانس** الالمانيات وجدن في الشباب القادم من الشرق لعبة جميلة لتسلية همومهن ، وتحولت اعداد كبيرة من الشباب ، بدورها ، الى التفتيش عن عوانس لتلبية احتياجاتها الجنسية وللتمتع

بما يوفره لها ذلك العمل من ماركات اضافية ، ومن جانب آخر ، وجد العديد من الالمان ، الماصبين **بالشذوذ الجنسي** ، في الفتيان العرب بعض ضالتهم التي يفتقرون اليها في مجتمعهم الاصلي . وتشير بعض الاحصاءات الى ان حوالي ٧٠ عربيا يموتون سنويا في المانيا الغربية بسبب تعاطي المخدرات . (٥)

غربة واغتراب

لم يكن ما تقدم سوى صورة مختصرة عن نوعية الحياة اليومية التي تعيشها الشبيبة المهاجرة ، وهي حياة تاعسة يحيط بها جو من الكره والعنصرية ، اذ ان فئات عدة من الالمان الغربيين باتت تنظم صفوفها في حملات مضادة لوجود العرب في المانيا . كما باشرت احزاب عديدة المطالبة بسن قوانين تحد من هجرة هؤلاء ، وتدعو الى طرد الموجود منهم فوق الارض الالمانية ، وتكتسب مثل هذه الحملات شرعيتها من تصرفات العرب انفسهم .

فمحاضر البوليس الجنائي تمتلىء باستمارات مطولة ضد العرب . كما ان المانيا ، التي بلغ عدد العاطلين عن العمل فيها عام ١٩٨٠ حوالي ٨٠٠ الف شخص وحوالي ٤٠٠ الف غيرهم يعملون نصف دوام ، تجد في وضعها الاقتصادي ذاك ، مبررا قانونيا للقيام بحملات اعلامية وقانونية ضد المهاجرين العرب . وهذا الجو المعادي ، تماما للوجود العربي ، يجد تغذيته الدائمة في المشاكل اليومية التي يكون فيها الشباب ، اما طرفا او ضحية ، حتى ان النزعة الفاشية ، قد انتقلت الى الكثيرين من هؤلاء الشبيبة الذين يتجولون على شكل مجموعات صغيرة ويقومون بالاعتداء على الشيوخ الالمان المخمورين ، وبالسطو على المحلات الكبرى ، وبفرض الاتاوات على اصحاب المحلات الصغيرة .

انها دوامة يومية تطحن كيان الفرد وتمنعه من اية محاولة لانقاذ نفسه ، فالشاب المهاجر عاجز حتى عن التفكير في كيفية تخلصه من المأزق الذي صار اليه . وهو غير قادر على التقدم خطوة واحدة الى تجاوز شروط مصيره القاتم ، على الرغم من ان وجدانه لا زال معلقا في البلد الذي اتى منه ، كصورة ياسر عرفات ، المعلقة فوق جدران المساكن البائسة . فقد لاحظ مشرف الماني ، عند زيارته احد بيوت الاسر الفلسطينية ، ان صورة ياسر عرفات تتصدر حائط المنزل ، فخاطب السكان قائلا : « لقد كتبتم في طلب اللجوء انكم هربتم من الشرق الاوسط لانكم لا توافقون على سياسة منظمة فتح ... اذن ، لماذا تعلقون صورة ياسر عرفات في منزلكم ؟ » (٦)

تلك هي مأساة الغربة التي يزيدها الاغتراب احساسا بالمهانة ، اغتراب عن عالم مغاير واقتراب من عالم يرفضه ، فلا يستطيع الدخول اليه : « فالاب او الاخ عندما ينتقل من المجتمعات الشرقية المحافظة الى المجتمع الالماني المنفتح جنسيا ، يسمح لنفسه بالاستفادة

من الوضع الجديد ، لكن هذا يحرك في داخله التزمت الذي حمله من مجتمعه القديم . الامر الذي يدفعه الى ان يزداد تزمتا تجاه زوجته او شقيقته او ابنته ، وشيئا فشيئا يبدأ مراقبة ابنته التي تذهب الى المدرسة او زوجته التي تذهب الى العمل ، وبما ان القانون الالماني يفرض على الشخص الذي يعاقب قريبة له بسبب الامور الجنسية ٥ الاف مارك ، فان الخيار الوحيد امام مثل هؤلاء الاشخاص هو عدم ارسال بناتهم او زوجاتهم الى المدرسة او العمل خوفا من الاحتكاك بهذا المجتمع الجديد . وهكذا تبدأ المشاكل وتبدأ الازمات الاجتماعية » (٧)

هجرة الشبيبة الفلسطينية الى المانيا الغربية امست ، كما قلنا ، ظاهرة خطـرة ، والاخطر منها انها مستمرة ، وحتى اللحظة ، لم يجد نفعا القرار الذي اتخذته م .ت .ف . بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية والخاص بالتأشير على وثائق سفر الفلسطينيين بخاتم يمنع صاحب الوثيقة من دخول الالمانيتين : الشرقية والغربية ، فلا زال هناك مسارب اخرى ، للوصول الى برلين الغربية ، كذلك فشلت الجمعيات العربية المتنوعة التي تشكلت في المانيا للتعاطي مع تلك الظاهرة ، فمن يتقدم لمعالجة المشكلة من اساسها ـ ولوضع الحلول الجذرية لها ؟

---

* اقام الالمان معسكرا في برلين الغربية لاستقبال هؤلاء الشباب . وهو يأوي حوالي ٤٠٠ لاجيء ويتوزعون في غرف بمعدل ٢ ـ ٦ اشخاص لكل غرفة ، واحيانا يكون السرير الواحد لشخصين ، الماكل مجانا والملبس بموجب بطاقة التموين ، اما المساعدة النقدية فهي في حدود ٤٥ ليرة لبنانية كل ٢٠ يوما (السفير ١٩٨١/٩/٢)

١ ـ انظر : صالح قلاب في صحيفة « السفير » البيروتية ، ١٩٨٠/١٠/٢٨
٢ ـ السفير : ١٩٧٩/١١/٦
٣ ـ السفير : ١٩٧٩/١١/٦
٤ ـ السفير : ١٩٧٩/١١/٩
٥ ـ السفير : ١٩٨٠/١٠/٢٨
٦ ـ السفير : ١٩٨٠/١٠/٢٨
٧ ـ راجع : صالح قلاب في السفير : ١٩٨٠/١٠/٢٨

على هامش اجتماعات الـدورة الثامنـة للمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. :

التعليم الفلسطيني والثقافة

في حوار مع احمـد صدقي الدجاني

اجرى الحوار : **سميح شبيب**

■ يكتسب الحديث مع الاخ احمد صدقي الدجاني ، اهمية خاصة ، ذات ابعاد متعددة ، وغنية . فالاخ الدجاني ، من خلال موقعه في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، يطل بشكل دقيق على الوضع السياسي ، وما يحيط به من ظروف ، وما يكتنفه من صعوبات وخطط ، والاخ الدجاني ، من خلال رئاسته للمجلس الاعلى للتربية والثقافةوالعلوم ، يطل على ما يكتنف هذا المجلس من هموم وآمال وخطط من موقع المسؤولية المباشرة . وهو الى جانب هذا وذاك واحد من ابرز مثقفي شعبنا الفلسطيني . ذهبنا اليه ، وفي جعبتنا العديد من الاسئلة التي تشغل بال طلبتنا الجامعيين ، ومثقفينا قابلنا بترحاب خاص ، واجابنا بصراحة صادقة وموجزة على ان يكون لنا في مستقبل قريب ، حوار مطول حول ما يخص الوضع الثقافي الفلسطيني ، من حيث واقعه ، وآفاق مستقبله :

● **ما هو دور المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم ، على صعيد الثقافة الشعبية الفلسطينية ؟**

ـ دور المجلس الاعلى للتربية ، والثقافة والعلوم على صعيد العمل من اجل شعبنا ، وتحقيق الترابط مع هذا الشعب ، يتجسد في معظم الاحيان من خلال طريق غير مباشر ، وذلك متصل بطبيعة عمل المجلس ، فالمجلس كما تصوره قرار مجلسنا الوطني بانشائه سنة ١٩٧٣ ، هو مجلس تخطيطي مهمته الاولى تحقيق التنسيق بين مؤسساتنا القائمة في نشاطاتها المختلفة ، والتخطيط لما تحتاجه ساحتنا الفلسطينية من نشاطات ، واعمال في الميادين الثلاثة : التربية ، الثقافة ، العلوم .

لقد ختم المجلس هذا الاسبوع اعمال دورة اجتماعاته الثامنة ، اذ انه يجتمع مرتين في

العام ، وقد خصصنا هذه الدورة لاستكمال ما شرعنا فيه من اعمال ، خلال الفترة السابقة على مدى اربع سنوات ووقفنا وقفة استشراف لما ينبغي ان ننشغل به مجلسنا في عامه القادم . تبين لنا اننا نجحنا في تحقيق مستوى لا بأس به من التنسيق بين ما هو قائم في ساحتنا الفلسطينية من نشاطات جل مؤسساتنا في الميادين الثلاثة تشارك في عمل المجلس ، وقد سرنا اشتراك اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في شخص امينه العام لاول مرة في هذه الدورة ، وكنا ننتظر ذلك . تبين لنا اننا انجزنا عددا من المشاريع الهامة ، فعلى صعيد التربية استكملنا دراسة مشروع الجامعة المفتوحة وبلورنا فكرة واضحة عنها ، وعن كيفية تنفيذها . ولعلنا نباشر خطوة هامة على طريق التنفيذ في وقت قريب جدا ، حين يتم تعيين رسمي لرئيس الجامعة ، ويباشر هذا الرئيس الخطوات التنفيذية ، ولا اريد ان استطرد هنا ، غير ان حصيلة هذه البلورة لهذا المشروع الهام ، تبين لنا اننا استكملنا دراسة مشروع جامعة فلسطين خارج الوطن المحتل ، وما زالت امامنا عقبة كاداء في توفير المكان الذي تقام عليه هذه الجامعة ، او توفير الامكنة لاننا طرحنا كتطوير للفكرة تصور الجامعة المنتشرة ، ذات الكليات الموزعة على عدة اماكن ، وقد وضح ان توفير المكان او الامكنة ليس بالامر السهل . تبين لنا اننا استكملنا دراسة اوضاع التعليم العالي في وطننا المحتل ، ونجحنا في ربط جامعاتنا هناك ، وتنظيم عملها من خلال تشكيل مجلس التعليم العالي ، وحققنا التنسيق فيما بينها وقد انشغلنا مؤخرا بمتابعة تنفيذ قرار صدر عن الامم المتحدة ، بانشاء جامعة في القدس تخدم اللاجئين من ابناء فلسطين ، وسنستمر في هذه المتابعة ، على الرغم من معرفتنا بالموقف العدائي الذي تقفه سلطات الاحتلال الصهيوني من هذه الجامعة . تبين لنا اننا قطعنا شوطا في تلبية حاجات ابناء شعبنا في لبنان على صعيد التعليم الثانوي . حيث قامت دائرة التربية والتعليم العالي بانشاء خمس مدارس ، وهكذا ، وقد يطول حديثي لو استكملت مختلف القضايا التربوية التي انشغل المجلس بها، كقضية المنح الطلابية وقضية التعليم المهني ورياض الاطفال ، وسنكمل ما بدأناه .

على صعيد الثقافة تبين لنا اننا استكملنا وضع تصورنا عن المؤسسات الثقافية اللازمة في ساحتنا ، وهي مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح ، والفنون التعبيرية عموما ، ومؤسسة التراث ، وامام اللجنة التنفيذية مشروعات تقدمت بها دائرة الثقافة والاعلام لاخراج هذه المؤسسات الى الوجود اهتممنا بعدد من المشروعات الثقافية التي يعم خيرها على قطاعات شعبنا وقد ناقشنا بعضا منها في الدورة الاخيرة من خلال ورقة تقدم بها اتحاد الكتاب والصحفيين ومن بين هذه المشروعات مشروع انشاء مراكز ثقافية في عدد من اماكن التجمع ، مشروع انشاء مكتبة عامة ، ومشروع انشاء متحف ، فضلا عن اهتمامنا بقطاع الفنون التشكيلية ونحن عاكفون على دراسة تنظيم جوائز تقديرية ، وتشجيعية لمن قدموا اعمالا هامة في هذه المجالات الثلاثة. تبين لنا على صعيد العلوم اننا استكملنا تصورنا

لانشاء مجلس العلوم ونحاول ان نخطو خطوة هامة على طريق احصاء الكفاءات الفلسطينية في المجالات العلمية ، وامامنا خلال العام القادم عمل مكثف لاعطاء الجانب العلمي حصة في ساحة عملنا الفلسطيني . بعد هذا العرض الذي عرف ببعض انشغالات المجلس يمكن ان اقول ان المجلس نجح في تحقيق التواصل مع شعبنا من خلال هذه المشاريع جميعها بالطريق غير المباشر وهو يعتز بان المشاركين فيه جاؤوا جميعا من مواقع يتفاعلون فيها يوميا مع شعبنا سواء منهم من جاء بحكم موقعه الوظيفي ، او اولئك الذين جاؤوا بصفتهم الشخصية ، لما لهم من قدرات وما يتميزون به من كفاءة .

● يمكن ملاحظة تراجع مستوى البحث الفلسطيني عموما ، بالمقارنة مع الفترة الاولى لانتعاشه ... كما ويمكن ملاحظة تسرب الخبرات والباحثين الفلسطينيين من داخل مؤسسات م.ت.ف. الى خارجها ... كيف ترون ذلك ؟!

ـ اود بدايةً ان اشير استكمالا لحديثي عن المجلس بان مؤسساتنا البحثية تشارك في عمله منذ انشائه ، وقد انشغلنا في اول اجتماع للمجلس بمناقشة تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات ، واخذنا في اعتبارنا دوما ونحن ندرس اوضاع هذه المؤسسات ، طبيعة المرحلة التي تمر بها.لا اريد هنا ان استطرد ولكني اشعر بالحاجة الى الاشارة ، الى ان انشاء المجلس اقترن بدخول هذه المؤسسات في المرحلة الثانية من عملها ، ومن النشاط الثقافي ، والبحثي والعلمي ، والتربوي في الساحة الفلسطينية.في المرحلة الاولى شهدنا تفتح البراعم ، والازهار ، وقيام هذه المؤسسات بتلقائية.تلبية لاحتياجات الثورة ، كان تأسيس المجلس ايذانا باننا اصبحنا بحاجة لتحقيق التكامل بين ما هو قائم ، والتخطيط لما ينبغي ان يكون .

بعد ان فرغت من تصورنا لتحقيق التكامل بين هذه المؤسسات انشغلنا بمتابعة وضع كل مؤسسة على حدة ، ونحن الآن على ابواب مناقشة اعمال كل من هذه المؤسسات وانجازاتها ، ولقد وزعنا في الدورة الاخيرة تقريرا عن عمل مركز الابحاث ليناقش باستفاضة في الدورة القادمة ، تلك طريقنا في تناول الموضوعات بمنهج علمي .

اعود لصلب السؤال لاقول : انني لا استطيع ان اقطع ، بان البحث العلمي في تراجع واوثر ان نصدر الحكم بعد مناقشة التقارير ، ولكني استطيع ان اشير الى مجموعة ادلة اولها : ان انشغالات هذه المؤسسات قد تطورت في المرحلة الثانية . فمركز التخطيط مثلا ، يركز جهده على تحليل الاعلام في الساحة الفلسطينية والساحة العربية ، والساحة الدولية المتصل بقضية فلسطين.كما انه يصرف جهدا في اصدار سلسلة دراسات استراتيجية مترجمة ، ثم يتابع عمله في تقرير المواقف ، بينما اهتم مركز الابحاث بمتابعة اصدار مجلة

شؤون فلسطينية ، واصدار نشرة رصد الاذاعة الاسرائيلية ، وتنمية مكتبته لتكون تحت تصرف الباحثين في القضية الفلسطينية ، والقيام ببعض الابحاث. كذلك اتضحت ملامح عمل مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تنشغل باصدار نشرة الصحف الاسرائيلية وباصدار مجموعة دراسات حول الابعاد المختلفة للقضية الفلسطينية ، فضلا عن اصدار مجلتها الفصلية باللغة الانكليزية ، ومؤخرا اصدار مجلتها باللغة الفرنسية . لقد ذكرت مؤسسة الدراسات مع انها مؤسسة مستقلة ، لانها تنشغل بالعمل الفلسطيني وترتبط معنويا بهذا النشاط ، ما ذكرته هو نماذج من الانشغالات ، ويطول بي الحديث لو اردت الحصر .

والدليل الثاني ، هو ان مراكز البحث هذه تعاني من نقص في عدد الباحثين المتفرغين ، ويعود هذا النقص لاكثر من سبب .

من بينها جذب مؤسسات بحثية اخرى في الوطن العربي الباحثين الذين تدربوا في هذه المؤسسات كي يعملوا هناك .

واني اعتقد ان هذا الامر مفهوم ، وانا من الذين لا يضيقون به ، لان من دواعي فخرنا ان تكون مؤسساتنا مركز اشعاع على صعيد وطننا العربي ، والمردود في النهاية يعود لقضيتنا .

لا بد ان نشير بان الظروف المادية المحيطة بالعمل في مؤسساتنا ، ظروف صعبة ، تحاول القيادة جهدها في معالجتها ، وقد نجحنا مؤخرا في تحقيق شيء من التقدم وتحسين اوضاع الباحثين .

وثالث الادلة ، ان هذه المراكز ركزت اهتماماتها في المرحلة الاولى على موضوع رئيسي هو معرفة العدو الصهيوني ، وكانت ريادية في هذا المجال . ثم اصبحت في المرحلة الثانية امام جملة موضوعات هامة ، عليها ان توزع اهتماماتها فيما بينها . وجميع هذه الموضوعات مرتبطة بالمرحلة التي وصلها النضال الفلسطيني بعد ان قطع شوطا طويلا .

انتهي الى القول بان مستوى البحث في الساحة الفلسطينية ككل في رأيي هو في تقدم . ولكن جزءا من هذه الجهود انتقل الى مراكز في الساحة العربية كما اقول ايضا بان مؤسساتنا البحثية هي الآن في طور انتقال تحاول تحديد ملامح واضحة لمهماتنا المتكاملة .

واخيرا اقول انها تعاني من نقص في الباحثين ، وهذا الامر علينا ان نعالجه بتدريب طاقات جديدة ، وتذليل الظروف الصعبة .

● لعبت الصحافة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٥ دورا في احتضان الثقافة الوطنية ، الى اي مدى يمكننا ذلك الآن ؟

ـ اود بداية ان اعبر عن فهمي لظاهرة تعدد المطبوعات الصحفية في الساحة

الفلسطينية وان اشير الى انني اعتبرها ظاهرة ايجابية ، على الرغم مما يكتنفها من سلبيات ، حين نتعمق بدراستها تفصيلا . وتكمن ايجابيتها في انها تعبير عن الحيوية التي تتميز بها ساحتنا ، كما انها تعبير عن الديمقراطية التي نتشبث بها ، وباعتباري واحدا من اولئك الذين مروا في مرحلة من مراحل تكوينهم بهذه الصحافة ، اعتقد عن معرفة انها ساحة هامة في تكوين كتاب يخدمون قضيتهم من خلال العمل الصحفي ، حين يحققون التطور المطلوب في بنيتهم الثقافية ، هذا على صعيد دور هذه الصحافة في تكوين العناصر القادرة ، اما على صعيد الثقافة التي تقدمها لشعبنا فانني اعتقد انها لا تخلو من مادة ثقافية مفيدة ، ولكني اخشى امرين :

اولهما : ان نسبة هذه المادة الثقافية ضئيلة الى نسبة الحديث السياسي المباشر المطبوع باللغة الخطابية ، في كثير من الاحيان .

ثانيهما : ان نسبة الاقبال على قراءة هذه الصحف بين اوساط شعبنا الذين لا ينتمون مباشرة لتنظيم بعينه هي نسبة ضئيلة بفعل كثرة هذه المطبوعات . لفت نظري رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة ، العام الفائت ، حين ذكر ان هذه الجمعية اصبحت مريضة بمرض المطبوعات ، حيث بلغ مجموع ما اصدرته في ثلاثة شهور ١٥٦ مليون صفحة ، وتلك قضية اصبحت تشغل عالمنا ، وليس ساحتنا فحسب ،

من هنا يمكننا القول ان هذه الصحافة تستطيع ان تزيد من اسهامها في الثقافة الوطنية لشعبنا ، باعادة النظر في صورتها الراهنة ، وباعطاء اهتمام اكبر للامور الثقافية عموما ، لتتوازن مع الامور السياسية المباشرة .

الجامعة الفلسطينية المفتوحة

فكرتها تركيبها وظائفها

اميرة نور الدين

لا شك ان اقامة جامعة فلسطينية اصبح ضرورة حياتية للشعب الفلسطيني ، ثقافيا وعلميا واجتماعيا واقتصاديا وقوميا ، اذ بات من الواضح ان المؤهلين للتعليم الجامعي من شبابنا لايتيسر لهم نلك سواء في الجامعات العربية او الاجنبية ، فبعض الجامعات العربية تحد من اعداد المقبولين من الفلسطينيين وبعضها الآخر يغلق في وجوههم الكليات خـــاصة العملية منها . يضاف الى نلك ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين التعليم الفلسطيني وتطور المجتمع الفلسطيني ، واحتياجاته .

وقد بدأ التفكير في اقامة جامعة فلسطينية منذ وقت بعيد ، وتشعب التفكير في مسارات متعددة . هل تقام في وطننا المحتل ام في احدى البلاد العربية وخاصة تلك التي يوجد بها كثافة سكانية فلسطينية ام في احدى الدول غير العربية المجاورة ؟

وفي غضون نلك ، اتضحت ضرورة تدعيم الجامعات القائمة في الداخل ، وربط الكليات والمعاهد المتناثرة في ادارة واحدة لجامعة فلسطينية .

وقد جرت عدة اتصالات مع الدول العربية للتشاور حول مكان الجامعة الفلسطينية وشكلها ، كأن تكون جامعة مركزية تقام في احدى الدول العربية ، او جامعة منتشرة بحيث تستضيف كل دولة كلية (غير موجودة اصلا عندها في جامعتها) وتتمركز رئاستها وادارتها في دولة عربية اخرى ، ولكن يبدو ان هذه المشاورات قد وصلت الى طريق مسدود .

كخط موازٍ للخطوط السابقة ومكمل لها ، جرى التفكير في اقامة الجامعة الفلسطينية المفتوحة ، فاتصل الصندوق القومي الفلسطيني منذ العام ١٩٧٥ بمنظمة اليونسكو ، لتقوم بدراسة جدوى اقامة هذا النظام من التعليم المفتوح ، وقد استجابت اليونسكو وشكلت مجموعة عمل خاصة بهذه المهمة تتكون من ممثلين ومختصين من اليونسكو

ومنظمة التحرير الفلسطينية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كمـا اعدت مجموعة العمل هذه دراسة جدوى تحضيرية للجامعة الفلسطينية المفتوحة في آب / ايلول ١٩٧٦ طرحت القضايا الرئيسية واوصت بان يتم اعداد دراسة جدوى لنظام تعليم مفتوح للفلسطينيين .

ومنذ نلك الوقت تم اعداد تقارير متنوعة ، وتمت مناقشات عدة اثمرت عن دراسة جدوى اهمية اقامة هذا النظام من التعليم ، ورسمت خطوات تنفيذه وكيفية نلك وتكاليفه ، آخذة في الاعتبار الاوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتعداده ، وتوزع تجمعاته واعداد طلابه . وقد تمت مناقشتها في آب ١٩٨٠ من قبل اللجنة الاستشارية المختصة ، كما عرضت على المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في اجتماعه الاخير (آذار ١٩٨١)

وفيما يلي عرض موجز لفكرة الجامعة المفتوحة ، وتركيبها ووظائفها مستقى من دراسة الجدوى المنكورة سابقا :

الاساس في فكرة الجامعة المفتوحة هو اعتماد نظام التعليم عن بعد ، اي انها جامعة لا تتطلب التفرغ والاقامة والدوام فيها ، لكنها تقوم على اساس ايصال التعليم الى طالبيه في اماكن اقامتهم ، وبغض النظر عن خلفياتهم ، واعمارهم ، وبالتالي فهي تحرر الطالب من معوقات المكان والزمان والعمر ، وتتيح فرص تعليمية لمجموعات كانت من قبل محرومة منها .

ورغم انها ستبقى اساسا بخدمة التجمعات الفلسطينية الا انها ستكون مفتوحة ايضا امام غيرهم من طلاب المنطقة ومن المقترح ان تنظم الجامعة ككلية واحدة ذات ثلاثة مجالات رئيسية للمعرفة : العلوم والتكنولوجيا ، العلوم الاجتماعية والآداب ، الانسانيات والتربية .

ويقوم نظام التعليم المفتوح على مواد تربوية (مساقـات ـ Courses) ذات مستويات متدرجة ، تبدأ بمساقات ما قبل الجامعة (لتحسين مستوى الطلاب النين تكشف اختبارات المستوى عن نواقص اكاديمية معينة لديهم) ثم « مساقات » جامعية تقدم ايضا من عدة مستويات اساسية ومتوسطة لتوفير القيم والثقافة والمهارات ، ثم مساقات المستوى المتقدم والتي تهدف الى توفير التربية المهنية .

وبالتالي هذه المواد التربوية ، ذات النوعية العالية ، من خلال وحدات محددة تنتج مركزيا ، وتشكل مدخلا للتعليم الذاتي الذي يعززه ويدعمه الاشراف والمتابعة من قبل مراكز معينة يسهل الوصول اليها والاتصال بها ، مرتبطة كلها باشراف مركزي وادارة مركزية .

ويتقرر عدد الفروض الخاصة بكل « مساق » بالتشاور بين هيئة التدريس الدائمة في الرئاسة والمشرفين الميدانيين ، ويقام الامتحان النهائي بواسطة الرئاسة وهكذا فان اجتياز « مساق » والحصول على التقدير المطلوب يشترطان اداء مرضيا للفروض ، وتقييمـا

مستمرا ، وامتحانا نهائيا ، هذا وستعتمد الجامعة نظام الفصل الدراسي الذي يمتد ١٥ ــ ١٦ اسبوعا وقد اقترح ان تبدأ السنة الاكاديمية في يناير / كانون الثاني وذلك حتى يمكن الاستفادة من تسهيلات الجامعات القائمة في المنطقة والكوادر التي تكون في فترة اجازة .

وهكذا يمكن القول ان النظام المفتوح هو :

١ ــ مفتوح باسلوب عمله ، حيث يتيح للطلاب متابعة دوراتهم الدراسية تبعا لسرعة تحصيلهم وما تسمح به ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢ ــ مفتوح بحرية اختيار الطالب لاي مجال من مجالات الدراسة .

٣ ــ مفتوح بحرية اختيار المكان ، اذ يستطيع الطالب ان يدرس القسم الاكبر من المواد في مكان اقامته ، حيث توفر الجامعة كل المواد التربوية والتسهيلات اللازمة كالمكتبة والمتابعة والاشراف الميدانيين في مناطق التجمعات الطلابية .

تركيب الجامعة الفلسطينية المفتوحة

سيكون للجامعة الصورة الهيكلية الاتية :

١ ــ **هيئة الرئاسة** : وتضم الهيئات الرئيسية للادارة والتدريس ويتم فيها تصميم وانتاج المواد والبرامج حيث يصممها علماء الجامعة المختصون وينتجها الفنيون ، كما يقوم الاداريون بجميع الامور الادارية . وتؤمن الهيئة بدورها وصول البرامج المنتجة الى وحدات التنسيق الاقليمية وبالتالي يجب ان يكون موقعها وسطا بحيث يسهل التعامل الوثيق مع وحدات التنسيق الاقليمية .

بايجاز سيكون للرئاسة كل ما للجامعة من جوانب نشاط باستثناء الاتصال المباشر مع الطلاب والصفوف .

٢ ــ **وحدات تنسيق اقليمية** : مهمتها الاساسية الادارة والارسال وتكون حلقة بين الرئاسة والمراكز الدراسية المحلية ، ويجب ان تكون في موقع مركزي بالنسبة لهذه المراكز .

٣ ــ **مراكز دراسية محلية** : وظيفتها تربوية : اساسا فهي حلقة الاتصال بالطلبة وعليها ان تكون في موقع مركزي للطلاب المسجلين ، ويمكن ان تتمركز في المدارس القائمة حاليا ، وينهض بعبء العمل فيها وبشكل منتظم مشرفون ميدانيون ومستشارون بحيث يتاح للطلاب مناقشة المواد والواجبات مع هؤلاء المختصين المدربين خصيصا لذلك .

ويقترح : ان يقام مركز دراسي واحد في اقرب وقت ممكن بالقرب من الرئاسة حتى يوفر قاعدة طلابية لاختبار « المساقات » التي ستنتج خلال المرحلة الاولى من تطور المشروع .

بالاضافة لما سبق ، فهناك التسهيلات التربوية والثقافية كالمكتبات والمختبرات والورش

(سواء ما ينشأ خصيصا لذلك ، او ما هو موجود فعليا ويمكن الاستفادة منه) واخيرا نظم الارسال والتوزيع والتي يمكن ان تستخدم البث الاذاعي لمنظمة التحرير والتسهيلات الممكن الحصول عليها من الراديو والتلفزيون العربي والبريد والشرائط السمعية / البصرية (مستقبليا يمكن ان يأخذ في الحسبان الاستفادة من تسهيلات القمر الصناعي العربي)

وهكذا يمكن القول ان الجامعة المفتوحة هي مؤسسة على درجة عالية من المركزية واللامركزية في آن واحد .

مهام الجامعة الفلسطينية المفتوحة :

١ ــ **التعليم** : ستقدم تعليما على المستويات الجامعية في مجالات دراسية عديدة باستخدام تقنيات التعليم المفتوح ، وستؤهل الطلبة للحصول على درجة بكالوريوس في الاداب B A ، او بكالوريوس في العلوم B.Sc.

٢ ــ **البحث** : تعتبر مهام الجامعة البحثية مساوية في الاهمية لمهامها التعليمية وفي المراحل الاولى ستهتم بمجالين رئيسيين للبحث :

أ ــ دراسة المجتمع الفلسطيني والشخصية الحضارية

ب ــ تصميم وبناء وتنظيم تعليم كفوء ، مع الاهتمام الشديد بمستوى المواد التربوية التي تعدها .

٣ ــ **انتاج وتوزيع المواد التربوية** : ستكون هذه الجامعة اول مؤسسة للتعليم العالي في الوطن العربي تقوم على التعليم المفتوح ، وبالتالي فعليها ان تولد خبراتها بنفسها ، وتعد موادها التربوية المطبوعة والسمعية البصرية .

(بالطبع يمكن الاستفادة من التجارب السابقة للدول التي ادخلت هذا النظام مثل بريطانيا واليابان والاتحاد السوفياتي)

ويفترض ان تضع الجامعة في اعتبارها القيام بالوظائف الآتية :

١ ــ **السياسات العامة والتمويل** : وهذه مهمة مجلس الامناء ورئيس الجامعة الذين سيعنوا اساسا بالحصول على الاعتمادات المالية ، وبالموافقة على السياسة العامة والميزانية .

٢ ــ **التنفيذ والادارة** : وهذه مهمة مجلس الادارة ويتشكل من الامين العام والعمداء ورئيس معهد التكنولوجيا التربوية ، وضابط الارتباط (الذي يتصل بوحدات التنسيق المحلية)

٣ ــ **النشاط التنفيذي** : ويشمل الادارة والمراقبة ، انتاج وتطوير (المساقات) وتتوزع هذه المسؤوليات بين الرئاسة ووحدات التنسيق .

٤ ـ **الادارة والمراقبة** : وستعني بشؤون الطلبة والاتصال بهم واسترجاع اعمالهم وواجباتهم للنظر فيها واعطائها التقديرات .

التكلفة :

لم توضع للآن ميزانية تفصيلية للجامعة ، ولكن من المفترض ان للنظام المفتوح عن بعد ، تكلفة ثابتة عالية ، ويجب تغطية تكاليف الرئاسة السنوية في ظل ظروف ثابتة من بداية الجامعة المفتوحة ولمدة ثلاث سنوات على الاقل قبل بداية التعليم الفعلي وهذا يعني مصروفات اجمالية تبلغ ٣٠ مليون دولار ستستمر بغض النظر عن عدد الطلاب .

ومن المتوقع ان يبلغ عدد الطلاب ٣٢٠٠٠ طالب لكل الوقت ، ويقدر ان تبلغ تكاليف الطالب ١٢٣٠ دولارا امريكيا منها ٦٣٧ دولارا تمثل الحد الادنى لتكلفة الطالب وتمثل ٦٠٣ دولارات التكلفة الثابتة للطالب .

التطبيق :

اولا : يجب ان يصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية قرارا يجيز انشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة ، ويجب ان يصدر ميثاق الجامعة وتشكل مجلس المحافظين يتبع نلك تعيين رئيس وامين عام يكونان مسؤولين عن التخطيط للميزانية .

ثانيا : عند الموافقة على الخطط والميزانية تبدأ مرحلة عمل مدتها ثلاث سنوات لتعيين هيئة العاملين وبداية مرحلة الاعداد لتسجيل الطلاب في السنة الثالثة وبداية التعليم في السنة الرابعة .

ثالثا : خلال السنوات الاربع الاولى يجب تطوير خطط تفصيلية للتطور في السنوات الاربع التالية .

وهكذا فان الجامعة الفلسطينية المفتوحة ستكون مؤسسة فلسطينية للتعليم العالي ، وستستمد شرعيتها من منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب عليها ان تصدر ميثاقا للجامعة يحدد بوضوح وبشكل عام وظائفها ومسؤولياتها وواجباتها .

كما يجب على م .ت .ف . ان تؤمن الاعتراف بشهادات الجامعة ونلك من خلال العمل على انضمامها الى اتحاد الجامعات العربية ، ولا يخفى ان هذا الاعتراف سيواجه بعض المصاعب بسبب طبيعتها الريادية ، ويكون الحصول على الاعتراف الدولي بالتفاوض مع الجامعات خارج الدول العربية .

ملاحظات ختامية :

رغم ان انشاء جامعة فلسطينية هي فكرة براقة تهدف الى تجاوز الصعوبات التي

تواجه الطلبة الفلسطينيين ـ والتي نكرت سابقا ـ فاننا يجب الا يخفى علينا ما يمكن ان تواجهه هذه الفكرة من صعوبات عند خروجها الى حيز التنفيذ ومنها :

١ ـ صعوبة ايجاد المتخصصين العلميين القادرين على انتاج المواد التربوية الملائمة والمستعدين لنلك ، فرغم وجود ما لا يقل عن خمسة آلاف استاذ جامعي فلسطيني يحمل درجة الدكتوراه في الفلسفة او ما يعادلها ، (كما نكر في الدراسة) بالاضافة الى امكانية اجتذاب اعداد اخرى من الجامعات العربية ، الا ان معظمهم يفتقر الى التجربة والخبرة في ميدان التعليم المفتوح .

بالاضافة الى ما سبق فهناك صعوبة توفير المشرفين الميدانيين المدربين والنين يجب ان يكونوا على دراية بمفاهيم الجامعة الفلسطينية المفتوحة وعمليتها واهدافها العامة .

كما ان معظم الموظفين وحتى الاداريين يحتاجون الى تدريب خاص لتأدية المتطلبات الخاصة بهذا النظام .

٢ ـ الصعوبات التي يمكن ان تواجه الاعتراف بشهاداتها وخاصة انه نظام رائد في الوطن العربي .

٣ ـ التكاليف المالية العالية لاستخدامها تقنيات عالية .

٤ ـ مدى اقبال الطلاب على الامتحان بنظامٍ للتعليم لم تتضح صورته تماما في انهانهم بالاضافة الى التخوف من عدم حصولهم على الاعتراف الدولي بشهاداتهم والذي قد يرتبط باسباب سياسية ـ من ناحية اخرى فان انخفاض عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة سيؤدي الى ارتفاع التكاليف المتغيرة لهذا النوع من التعليم .

تجربة الوحدة الوطنية في اطار الاتحاد العام لطلبة فلسطين

صادق الشافعي

ظلت تجربة الوحدة الوطنية في اطار الاتحاد العام لطلبة فلسطين تشكل حالة ايجابية متميزة عن بقية الاتحادات الشعبية الفلسطينية وقد كان ذلك اكثر وضوحا منذ العام ١٩٦٩ ، وهو العام الذي تسلمت فيه منظمات المقاومة الهيئات القيادية في الاتحاد بصفتها منظمات فلسطينية وليست فروعا في حركات وأحزاب قومية .

لقد ظل الأساس في هذه الحالة المتميزة هو الأساس القاعدي والعلاقات الوحدوية القاعدية ، فقد تعايشت جميع الاتجاهات والتنظيمات الوطنية الفلسطينية تعايشت وتفاعلت في أطر وهيئات الاتحاد طوال سنوات عمره وقبل ذلك في الروابط التي سبقت تأسيس الاتحاد العام ، بغض النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية ، والسياسية والتنظيمية ولم تكتف طوال هذه السنوات بالمحافظة على وحدة الاتحاد برغم حدة تلك الاختلافات في بعض الفترات ، بل أنها اعطت الاتحاد مستوى من الفعل النضالي ، والنقابي على كافة المستويات ، الامر الذي دفع تجربة الاتحاد واغناها في كافة المجالات وجعلها واحدة من اغنى التجارب النقابية الطلابية العربية ، ان لم تكن أغناها برغم كل الظروف الخاصة والمعيقة للحركة الطلابية الفلسطينية .

ولقد وجدت هذه الحالة الايجابية المتميزة تعبيرات متميزة بها في تجارب بعض فروع الاتحاد التي شكلت تجارب متقدمة لعلاقات الوحدة الوطنية الحقيقية بكل المقاييس . كما وجدت تعبيرها الواضح ايضا في الهيئات القيادية المركزية للاتحاد . واذا كانت تجربة الوحدة الوطنية من خلال المشاركة في هيئات الاتحاد القيادية قد قصرت طوال معظم السنوات منذ ١٩٦٩ حتى الآن عن اشراك عدد من التنظيمات واقتصرت على تنظيمين تقريبا هما حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فأن لذلك أسبابه الأساسية .

ويقف في مقدمة هذه الأسباب سببان اثنان يترابطان ويتداخلان :

الأول ، درجة الاستقطاب العالية في الحركة الطلابية الفلسطينية والتي جعلت انحيازها لصالح هذين التنظيمين بدرجة عالية ، بغض النظر عن الفوارق في حجم هذا الانحياز بين التنظيمين . وقد كان هذا الاستقطاب على الساحة الطلابية أحد تعبيرات حالة الاستقطاب على ساحة العمل الوطني الفلسطيني عموما .

والثاني : الاتجاه القوي في أوساط الحركة الطلابية نحو التمسك بالمحتوى الاستقلالي الفلسطيني لقيادة الاتحاد ومواقفه والتزاماته والمحافظة على هذا المحتوى . وقد قاد هذا الاتجاه القوي الى اختيار قيادة للاتحاد من التنظيمين المستقطبين لاكبر اجماع لناحية ولائهما ومحتواهما الفلسطيني . ولم يكن هذا الاتجاه في اي حال وبأي شكل ، تعبيرا عن نزعة اقليمية مرفوضة بل كان في جوهرة رؤية موضوعية لخصوصية النضال الوطني الفلسطيني ومؤسساته وهيئاته في اطار ارتباطه التام بالنضال القومي العربي ، ورؤية في نفس الوقت لحقيقة بعض الاوضاع والاتجاهات العربية .

ولم يكن ائتلاف التنظيمين في الهيئات القيادية للاتحاد واقعا قيايا مفروضا ، بل كان في الأساس تعبيرا عن حالة قبول قاعدي وتجاوب معها من حيث كانت هذه الحالة تعبر عن نفسها في اشكال التعاون والائتلافات في الفروع ، قبل ان تصل الى الهيئات القيادية ، وفي المؤتمر الاخير للاتحاد دخلت الهيئات القيادية للاتحاد قوى سياسية فلسطينية أخرى وهي تجربة لا يزال من المبكر الحكم عليها قبل المؤتمر الوطني التاسع .

إن تجربة الوحدة الوطنية الايجابية المتميزة في اطار الاتحاد العام لطلبة فلسطين لم تكن وليدة الصدفة او بسبب طبيعة الطلاب من بين فئات المجتمع الفلسطيني ، بل كان لها أسبابها الموضوعية سواء تلك المتعلقة بطبيعة النضال الوطني الفلسطيني وطبيعة التحديات التي يواجهها ، او تلك المتعلقة بكون ان الاتحاد هو أول اتحاد شعبي فلسطيني يتم تأسيسه بعد العام ١٩٤٨. كما كان لها بجانب الاسباب الموضوعية أسبابا ذاتية تتمثل أساسا في توفر قيادات طلابية على درجة عالية من الوعي والكفاءة والقدرة على رؤية البعد الوطني لعمل الاتحاد وشموليته وترجمة ذلك في مواقف وممارسات ، كان من ابرزها الحرص على ان يشكل الاتحاد باستمرار اطارا نقابيا ونضاليا لجميع طلبة فلسطين على اختلاف اتجاهاتهم الوطنية ، فأرست بذلك تقاليد وحدوية لا تزال تضرب جذورها وتفعل فعلها في استمرار وترسيخ وحدة صفوف الاتحاد . ولهذا ، ليس من المستغرب وليس غريبا ، ان عددا كبيرا من قيادات الثورة الفلسطينية المسلحة وكادراتها هم من قيادات وكادرات الحركة الطلابية الفلسطينية واتحادها المناضل .

لقد ترابطت وتكاملت المقومات الموضوعية والذاتية في مسيرة الوحدة الوطنية في الاتحاد

وتشكلت في مجموعة من العوامل المحددة والواضحة يقف في مركز الضوء منها ثلاثة عوامل :

الأول : الطابع النضالي للاتحاد . فقد ظلت تجربة الاتحاد ملتصقة مع العمل الوطني الفلسطيني وواكبت جميع المراحل التي مر بها هذا النضال ، ولم يكن ذلك الالتصاق وتلك المواكبة من الموقع التبعي او موقع التلقي السلبي ، بل كانت من موقع التفاعل المشارك الخلاق والمبادر في كثير من الحالات . ويمكن في هذا المجال رصد محطات مشرفة في مسيرة الاتحاد :

مبادرته واسهامه الاساسي في تأسيس بعض الاتحادات الشعبية الفلسطينية (العمال ، المرأة ..) ، مبادرته في الدعوة الى تنظيم أول لقاء يضم ممثلين عن فصائل العمل الوطني الفلسطيني لبحث موضوع النضال المشترك والعلاقة النضالية المشتركة وذلك في الجزائر في العام ١٩٦٤، تحمله طوال سنوات المسؤولية الاولى في نقل قضية الشعب الفلسطيني الى الرأي العام العالمي ، والمسؤولية الاولى في مقارعة العدو الصهيوني في هذا المجال حتى نجح في العام ١٩٦٥ في طرد « الاتحاد الوطني لطلبة اسرائيل » من عضوية اتحاد الطلاب العالمي الممثل للحركة الطلابية التقدمية العالمية ؛ مشاركته الاساسية والواسعة والفاعلة في الكفاح المسلح الفلسطيني سواء في المجال العسكري او السياسي او التعبوي او الاعلامي او غيرها من المجالات وهي المشاركة المستمرة والمتجددة منذ انطلاقة الثورة والتي تتجلى في واحدة من اروع صورها في التعبئة العامة وما تشهده من إقبال كبير من الجماهير الطلابية ... وغيرها وغيرها من المحطات المشرفة .

والعامل الثاني : هو قدرة الاتحاد طوال معظم سنوات عمره على المحافظة على شخصية مستقلة في اطار الالتزام بالعمل الوطني الفلسطيني وبالذات في اطار الالتزام بالثورة الفلسطينية المسلحة منذ انطلاقتها . لقد استطاع الاتحاد طوال هذه السنوات المحافظة على علاقة جدلية صحية وصحيحة بين معادلة من طرفين :

الطرف الاول : شخصيته المتميزة ، واستقلاليته ، وهي الشخصية المستمدة من كونه يؤطر فئة الطلبة من المجتمع الفلسطيني وما لهذه الفئة من مواصفات خاصة ومن مطالب ونضالات خاصة ، والاستقلالية التي يفرضها كونه يمثل بالذات ويقود وينطق باسم هذه الفئة الاجتماعية .

الطرف الثاني : هو الالتزام التام بهيئات ومؤسسات وقيادة النضال الوطني الفلسطيني ، وبالذات الثورة الفلسطينية المسلحة ، والمشاركة الفاعلة ، في ذلك النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية لشعبنا .

والعامل الثالث هو ترسيخ الديمقراطية والعلاقات القائمة على أساسها في صفوف

الاتحاد على جميع المستويات . وبقدر ما تكرست الديمقراطية في الاتحاد في مجموع العلاقات القائمة في صفوفه ، وبقدر ما تحولت عبر ذلك الى أعراف وتقاليد راسخة يمكن المفاخرة بها ، فأنها قد قننت في نصوص واضحة في دستور الاتحاد وبرامجه ولوائحه الداخلية . وقد وجدت الديمقراطية دوما تعبيراتها العملية ، وتمثل ذلك في ضمان حرية كافة الاتجاهات السياسية والآراء الوطنية في التعبير عن نفسها في اطار الاتحاد وهيئاته ، وفي ضمان حرية التنافس الديمقراطي بين كافة الاتجاهات ، وذلك على قاعدة الالتزام بوحدة الاتحاد وقواعد العمل والعلاقات فيه والتي تتمحور حول مبدأ المركزية الديمقراطية الذي ينص دستور الاتحاد على اعتباره المبدأ الأساسي في تنظيم الحياة والعلاقات الداخلية في الاتحاد ، كما وجدت الديمقراطية تعبيراتها العملية في سيادة مبدأ الانتخابات من القاعدة الى القمة ، وبشكل ديمقراطي عموما ، وفي انتظام اجتماعات الجمعيات العمومية لفروعه وفي انتظام عقد مؤتمراته الوطنية (عقد الاتحاد ثمانية مؤتمرات وطنية خلال ١٩ سنة ؛ وهو انتظام نسبي يضع الاتحاد في وضع متقدم كثيرا على معظم ، ان لم يكن كل الاتحادات الطلابية العربية ، على الرغم من الظروف الخاصة والمعقدة التي تعيشها الحركة الطلابية الفلسطينية . كما وجدت الديمقراطية تعبيرات عملية كثيرة أخرى في اكثر من مجال .

لقد أدت هذه العوامل الثلاثة ، بالاضافة الى عوامل أخرى ، الى ان يجد كل طالب وطني فلسطيني في الاتحاد اطارا نقابيا ونضاليا تصان فيه الحقوق الديمقراطية ، ويستطيع من خلاله ان يسهم في النضال الوطني الفلسطيني بطاقاته النضالية ، ويجد في أطره مجالا للتعبير عن ذاته وآراءه ، ولخوض نضالاته المطلبية الخاصة ، وقد قاد ذلك الى تصليب وحدة الأتحاد وتعزيز تلاحم قاعدته ، واعطاء الثقة والقوة لهيئاته القيادية ، والى ايجاد ارض خصبة تنمو فيها وتزدهر تجربة الوحدة الوطنية . وعكس ذلك نفسه بشكل ملموس على وضع الاتحاد في اطار الحركة الطلابية العربية ، وبشكل اكثر وضوحا في اطار الحركة الطلابية العالمية . فقد شكل الاتحاد محور الحركة الطلابية العربية ، واكثر الدعاة حماسا ومثابرة لوحدتها وتقدم مواقفها ، حتى توج ذلك بتأسيس الاتحاد العام للطلبة العرب وانتخابه رئيسا له . أما على المستوى العالمي فقد شق الاتحاد طريقه ، ومنذ البداية بمثابرة وتخطيط على قاعدة كونه نقيضا تقدميا « للاتحاد الوطني لطلبة اسرائيل » الصهيوني . وقد نجح ، كما تمت الاشارة سابقا ، في طرد ذلك الاتحاد من عضوية اتحاد الطلاب العالمي ، ثم في تعزيز دوره ومساهماته في اطار اتحاد الطلاب العالمي حتى وصل في اواخر العام ١٩٧٧ الى موقع نائب رئيس هذا الاتحاد المناضل . ولا شك الى أن الاتحاد استفاد في ذلك ليس فقط من طبيعته ومواقفه التقدمية المناضلة ضد الامبريالية وصنائعها ، وليس فقط من فاعليته ومساهماته في نضالات الحركة الطلابية العالمية ، وانما ايضا وبشكل أساسي من كون مواقفه ونشاطاته الخارجية لم تكن مواقف ونشاطات قيادية

معزولة بل كانت تعبيرا عن واقع وقناعات حركة طلابية واسعة ومتماسكة .

إن الحالة الايجابية المتميزة التي شكلها الاتحاد في مجال الوحدة الوطنية لا تعني ان الامور والعلاقات كانت وردية تخلو من المشاكل والصعوبات باستمرار ، بل كانت هناك حقيقة ، مشاكل وتصورات وظواهر سلبية في اكثر من موقع واكثر من مجال ، لكن المهم ان جسم الاتحاد المتماسك كان قادرا دوما على تجاوزها وتصحيحها ، بحيث لم تغير من طبيعة محصلة الصورة الاجمالية الايجابية .

فقد عانى الاتحاد ، في مجال الوحدة الوطنية ، من نزعة الهيمنة والانفراد والرغبة في احتكار القيادة والتقرير وعزل القوى الأخرى عنها في بعض الحالات .

وعانى من بعض حالات العصبوية التنظيمية وعانى من نزعة الانعزال عن الفعل والمشاركة القاعدية في حالات عدم المشاركة في الهيئات القيادية .

وعانى من النزعة الانشقاقية في بعض الحالات المحدودة .

لكن السنوات القليلة الاخيرة بدأت تشهد تراجعا محددا في مفصلين من المفاصل الثلاثة الاساسية التي ترتكز عليها تجربة الاتحاد المتميزة في الوحدة الوطنية وهما :مفصل شخصيته المتميزة واستقلاله في اطار الالتزام بالثورة ، ومفصل الديمقراطية .

وقد كان التراجع في هذين المفصلين قد بدأ ينذر بتأثيرات سلبية على فعل مجموع القاعدة الطلابية وديناميكيتها ، كما بدأ ينذر بالتأثير على طبيعة ومحتوى الاتحاد ومهمته كونه اطارا نقابيا نضاليا واسعايعبىءفئة الطلبة من شعبنا الفلسطيني وينظم نضالاتها في مجرى الثورة الفلسطينية المسلحة بقيادة م.ت.ف .

ان الاتحاد في الأساس ليس قيادة يتم الاتفاق عليها لتمارس مهمات خارجية واعلامية وسياسية بتوافق مع قيادة الثورة . إن الاتحاد بالأساس هو زخم الحركة الطلابية الفلسطينية الوطنية بمجموعها.هو محصلة وبلورة آرائها ومواقفها واتجاهاتها ومساهماتها النضالية ومبادراتها الخلاقة ، وهو محصلة وبلورة خصائصها الاجتماعية ونضالاتها المطلبية .

والعمل في الاتحاد على هذا الأساس هو بالدرجة الأولى عمل تنظيمي تعبوي على قاعدة الديمقراطية .

إن اضعاف هذا الزخم او عدم الاستناد اليه بالاساس ، لا يمكن الا ان يؤدي الى غير اضعاف دور الاتحاد واسهامه النضالي في الثورة ، والى اضعاف قيادة الاتحاد واضعاف قدرتها على القيام بمهماتها الحقيقية ، والى تبهيت دور ووزن الاتحاد في الحركة الطلابية

العربية والعالمية . ومن هنا تبدو الحاجة الى المحافظة على هذا الزخم وزيادته ملحة وأساسية ومنسجمة مع المطلب الوطني ، خصوصا وان الحالة النضالية التي تعيشها الحركة الطلابية الفلسطينية واتحادها عالية وتساعد كثيرا في تحقيق ذلك (تجربة التعبأة العامة وأهمية استمرارها وتطويرها) .

ان الحفاظ على تماسك الاتحاد وفاعليته ، وديناميكية وزخم القاعدة الطلابية وتطويرهما وعلى التميز الايجابي للوحدة الوطنية في صفوفه يتطلب بالاساس تعزيز العوامل الأساسية التي قامت عليها وحدة الاتحاد وتماسكه وزخم فعل ومشاركة قاعدته . وبالذات تلك العوامل التي بدأت تشهد تراجعا منذرا في السنوات القليلة الأخيرة .

وبالتحديد فأن العناوين الثلاثة التالية تبرز من بين غيرها كأهم العناوين وأكثرها أولوية :

الأول : تعزيز الديمقراطية في صفوف الاتحاد وإزالة أية شوائب تكون قد علقت بها وتجاوز أية تصورات أو تراجعات تكون قد اصابتها . ان تحقيق ذلك يبدأ بتعزيز أسس العلاقات والتقاليد الديمقراطية بين اعضاء الاتحاد ، وينتهي بتعزيز الروح الديمقراطية في مواد دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية ، ويمر في الالتزام بمبدأ الانتخابات وانتظام عقد المؤتمرات والجمعيات العمومية في مواعيدها وضمان حرية التعبير عن القناعات والآراء في الاطار الوطني .

والثاني ، تأكيد الشخصية المميزة للاتحاد واستقلاليته بتأكيد وتعزيز المعادلة التي حكمت مسيرة الاتحاد طوال معظم سنوات عمره دون طغيان احد طرفيها على الطرف الآخر .

والثالث ، اقرار مبدأ التمثيل النسبي في انتخابات الاتحاد من القاعدة وصولا الى المؤتمر الوطني للاتحاد .

وقد يكون هذا المقال ليس المناسبة الصحيحة لبحث تفصيلي في هذا المبدأ ، لكن الاكيد ان هذا المبدأ يوفر أساسا متقدما لزيادة مشاركة جميع القوى والاتجاهات السياسية الوطنية الفلسطينية في هيئات الاتحاد حسب حجومها القاعدية ، ويوسع قاعدة المشاركة الفاعلة ، للاتحاد ، ويحافظ في نفس الوقت على حقوق القوى السياسية في التمايز في هيئات الاتحاد القيادية وتعزيز سياساته ومواقفه على ضوء ثقل قاعدتها الجماهيرية والانتخابية . إن مبدأ التمثيل النسبي هو المبدأ الاكثر ملائمة لطبيعة المرحلة النضالية التي يمر بها نضالنا الوطني الفلسطيني ، مرحلة التحرر الوطني ، والتي تشترط من اجل تحقيق الانتصار ، تعبئة وتنظيم أوسع قطاعات الشعب الفلسطيني .

إن توفر هذه العوامل الثلاثة ، بالاضافة الى العامل النضالي المتوفر فعـلا ، قادر بالتأكيد ليس فقط على توفير أساس استمرارية التجربة الايجابية المتميزة للاتحاد في مجال الوحدة الوطنية ، بل قادر ايضا على تعميق هذه التجربة وغنائها .

ان المؤتمر الوطني التاسع للاتحاد والانتخابات القاعدية التي تسبقه يبدو المناسبة الطبيعية تماما لوقفات مراجعة شاملة لمسيرة الاتحاد وتجاربه من أجل تعميق وتعزيز الايجابيات ومعالجة السلبيات ؛ كل ذلك من أجل ان يبقى الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، ويستمر قلعة من قلاع النضال الوطني الفلسطيني ، واطارا ينظم ويقود قطاع الطلبة من شعبنا الفلسطيني ، كقاعدة حية وفاعلة من قواعد ثورتنا الفلسطينية المسلحة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

محـو الاميـة وتعليـم الكبار في الارض المحتلة

قسم مكافحة الامية في جامعة بيرزيت

دخل تجديد العمل في ميدان محو الامية وتعليم الكبار ، في الضفة الغربية وقطاع غزة عامه السادس ، وذلك عندما أسست جامعة بير زيت قسما خاصـا في شهـر تشرين الاول عام ١٩٧٦ ، ليعمل باحثا عن احدث الاساليب في تعليم الكبار وعن المواد التعليمية الملائمة لواقعهم في المجتمع الفلسطيـني والمتمشيـة مع اهتماماتهـم وخبراتهم والتي تعمل على تنمية مفاهيم مختلفة لديهـم : اجتماعيـة ، ثقافيـة ، اقتصادية وغيرها ، وذلك لاستعمـال تلك المواد والاساليب بديلا عما كانت تستعمله المؤسسات الاهلية التطوعية التي كانت تحمل أعباء ذلك البرنامج منذ سنوات ، ولكن جهودها تلك كانت تتعثر وتتعرض في كثير من الاحيان الى عدم الاستمـرار .

ومن اهم اسبـاب ذلك استعمـال تلك المؤسسات كتب الصغار في تعليم الكبار واتباعها الطرق التقليديـة في التعليـم ، وكذلك بسبب غياب المعلم المؤهل لفهم نفسيات الكبـار واستعمـال الاساليب الصحيحة في تعليمهم .

بدأ القسم منذ تأسيسـه في تنسيـق العمل مع المؤسسات الاهلية التطوعية في مناطق الضفة والقطاع . وتعمق مفهـوم ذلك التنسيق بعد تشكيل اللجنة العليـا لمكافحة الامية وتعليم الكبار في الضفـة الغربية وقطاع غزة مع بداية عام ١٩٧٨ وهي خماسية الاعضاء الذين يمثلون كل من جامعة بير زيت ، واتحادات الجمعيات الخيرية في كل من محافظات القـدس ، الخليل ونـابلس وجمعيـات قطـاع غزة الممثلة بجمعية الهلال الاحمر .

ويمكن تحديد مهام اللجنـة على النحـو التالي :

١ ـ وضع السياسة العامة للبرنامج .

٢ ـ توحيد الجهد وتنسيق العمل بين

مراكز جميع المناطق .

٣ ــ فتح صفوف لتعليم الكبار في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مخيماتهما وقراهما تشرف عليها الجهات الممثلة في اللجنة : كل مسؤول عن الصفوف التي تفتح في منطقته .

٤ ــ توفير الدعم المالي للمصروفات المشتركة للبرنامج .

ان قسم مكافحة الامية وتعليم الكبار في الجامعة ، وهو يعمل على تقديم الخبرات الاكاديمية للبرنامج بالتنسيق مع اتحادات الجمعيات الخيرية وجمعيات قطاع غزة ، يقوم بعقد دورات لتدريب كوادر معلمي صفوفهم على الطرق الحديثة المتبعة في هذا المجال ومتابعتهم عن طريق لقاءات دورية تتم في المناطق . أما الاشراف اليومي لتلك الصفوف فيقوم به مشرفون تربويون يجري تعيينهم من قبل المؤسسات الممثلة في اللجنة العليا كل في منطقته .

كذلك يعمل القسم على تحرير مجلة خاصة بالمعلم ومجلة خاصة بالدارس . تغطى تكاليف الدورات التدريبية وطباعة المجلات من الصندوق المشترك للجنة .

هذا عدا عن الدراسات الميدانية التي يقوم بها القسم حول الموضوع ، كما انه يعمل على تدريب معلمات المراكز على برنامج « التربية الحياتية » الذي وضعه القسم خصيصا لكي يعطي الهدف الوظيفي من تعليم الاناث .

وهكذا فان الجامعة تهدف من وراء اضافة هذا البرنامج لجهودها الاكاديمية الاخرى ، سد فجوة في هذا المجتمع تتمثل بوجود اعداد من الاميين الذين فاتتهم فرص التعليم في صغرهم وحتى يتناسب الهدف من اعداد الجامعيين تناسبا طرديا مع القضاء على الامية بالعمل على تطوير وبناء هذا المجتمع .

بدأ القسم منذ انشائه يعتمد على جهود رئيسة القسم الحالية بمساعدة الرئيس السابق لدائرة التربية وعلم النفس في الجامعة ، ثم اخذ بتوسيع اعماله تدريجيا ورافق ذلك زيادة في عدد الموظفين لتناط بهم المسؤوليات التالية : ـ

١ ــ رئيسة القسم ــ هيام ابو غزالة ، بكالوريوس علم اجتماع / جامعة بير زيت + دورتي تعليم الكبار في المركز الدولي للتعليم الوظيفي / سرس الليان ــ القاهرة .

٢ ــ باحثة اجتماعية ــ بثينة الشعباني ، بكالوريوس ادارة اعمال / جامعة بير زيت

٣ ــ باحثة اجتماعية ــ أمل الجعبة بكالوريوس علم اجتماع / جامعة بير زيت .

٤ ــ منسق الدورات التدريبية (غير متفرغ) منير رفيدي بكالوريوس تربية وعلم نفس الجامعة الاردنية ويعمل في دور المعلمين والمعلمات .

٥ ــ موظفة برنامج التعليم الوظيفي للكبار (غير متفرغة) ــ عفاف جقمان ماجستير علوم / غذاء وتغذية ، جامعة راتجرز (Rutgers) في نيوجيرزي .

٦ ــ محررة مجلات البرنامج ومشرفة

صفوف القسم نوال جاد الله ــ بكالوريوس تربية / الجامعة الاردنية (مضى شهر على عملها) كانت تقوم رئيسة القسم بهذا العمل .

٧ ــ سكرتيرة ــ هناء الحصري ــ توجيهي + دبلوم سكرتارية / معهد الطيرة .

يقوم القسم بالدراسات الميدانية المتعلقة بتعليم الكبار ، وان الدراسة التي يجريها منذ انشائه هي « الامية والمستوى التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة » .

تعريف القسم للانسان الامي :

« هو كل فرد يبلغ عشر سنوات وما فوق ولم يدخل المدرسة او انه انهى لغاية الرابع الابتدائي او دونه من الصفوف يعتبر اميا » .

لقد توصل القسم الى تلك النتيجة بعد ان ثبت اثناء عملية المسح الاجتماعي وجود علاقة قوية بين سؤالين تضمنتهما استمارة البحث ،والسؤالان هما :

سؤال موضوعي : الصف الذي انهاه المبحوث .

سؤال غير موضوعي : مستوى معرفته القراءة والكتابة .

استثنى من تلك القاعدة بعض الاشخاص الذكور الذين يقيمون في المدينة ، ولا شك ان وجودهم في المدينة ساعدهم على ممارسة القراءة والكتابة سواء كان ذلك خلال عملهم او اتصالهم بالصفحة المطبوعة كقراءة الجريدة اليومية وغيرها مما وقاهم من الارتداد الى الامية .

الانجازات قبل وضع الخطة للمسح الاجتماعي .

كان قد اجري مسح اجتماعي عام ١٩٧٧ قبل وضع خطة العمل لاربع قرى ومخيم للاجئين الواقعين حول بلدة بير زيت وكذلك لمدينة رام الله ، وتلك القرى والمخيم هي : بير زيت ، جفنا ، ابو قش ، كوبر ومخيم الجلزون .

نسبة الامية : بلغت نسبة الامية من مجموع تلك التجمعات (١٠ سنوات +) كالآتي :

٣١ر٦ ٪ (الذكور : ٢٢ر٦ ٪ والاناث : ٤٠ر٦ ٪) . كما كان قد اجري في نفس العام مسح اجتماعي لقرية خاراس / قضاء الخليل (جنوب فلسطين) . كان ذلك بناء على طلب من (جمعية المانونايت) فبلغت نسبة الامية فيها (١٠ سنوات +) .

٤٣ر٦ ٪ (الذكور : ٣٧ر١ ٪ والاناث : ٥٠ر٥ ٪) . أما مدينة رام الله فقد بلغت نسبة الامية فيها (١٥ سنة +) .

٢٤ر٦ ٪ (الذكور : ٢٠ر٦ ٪ والاناث : ٢٨ ٪) .

ملاحظة : لا يمكن تعميم نتائج تلك القرى والمخيم على جميع قرى ومخيمات الضفة الغربية . وكذلك لا يمكن تعميم نتائج مدينة رام الله على مدن الضفة الغربية ، ولكن تلك النتائج يمكن ان تلقي

الضوء على نسبة الامية والوضع التعليمي بين سكان القرى والمخيمات والمدن .

انجازات المسح الاجتماعي بعد وضع الخطة .

تم حتى الآن اجراء مسح اجتماعي لـ (٤١) قرية وهي جاهزة لاستخلاص النتائج بواسطة الكمبيوتر ، تلك هي عينة القرى المختارة والممثلة لجميع قرى الضفة الغربية وقطاع غزة ، تبلغ نسبة هذه العينة الجغرافية ١٠ ٪ من مجموع القرى الموجودة في كل من محافظات والوية المناطق التالية : القدس رام الله ، الخليل ، بيت لحم ، نابلس جنين ، طولكرم وغزة ، وذلك بعد تصنيفها الى فئتين : متقدمة نسبيا ومتخلفة نسبيا معتمدين بذلك على معايير معينة .

أما العينة السكانية فتبلغ نسبتها ٣٠ ٪ من مجموع سكان كل قرية من قرى العينة .

ان الخطوات التي تلي الانتهاء من عملية المسح الاجتماعي للقرى الباقية من العينة هي مواصلة المسح الاجتماعي لمدن ومخيمات الضفة والقطاع وفق الخطة الموضوعة

المساعدات التي يقدمها طلبة الجامعة في مجال المسح الاجتماعي :

يعتمد القسم في عملية المسح الاجتماعي على طلبة الجامعة وتحسب لهم الاوقات التي يقضونها في هذا العمل من ساعات العمل التطوعية لمتطلبات التخرج ، فيقومون باجراء المقابلات وتعبئة الاستمارات وذلك بعد أن يمروا بالتدريب والاعداد اللازمين قبل خروجهم الى ميدان العمل ، وقد تم حتى الآن تدريب حوالى أربعمئة طالب وطالبة .

هذا بالاضافة الى ان هناك طلبة يعملون بأجر مدفوع في تدقيق الاستمارات وتصحيحها وتصنيف الاسئلة المفتوحة وتفريغ المعلومات في جداول لارسالها الى الكمبيوتر ، وكذلك فأنهم يقومون بمقابلة وتعبئة استمارات الافراد الغائبين عن البيت اثناء المسح الاجتماعي .

هناك فوائد اخرى يجنيها الطلبة من خلال عملهم في المسح الاجتماعي وهي : ــ

اولا : التدريب على الطريقة العلمية في تجميع البيانات .

ثانيا : التعرف عن قرب على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمستويات التعليمية والثقافية للفئات السكانية المختلفة في بلدهم .

ثالثا : التعرف الجغرافي على بلدهم .

رابعا : تكريس مفهوم العمل التطوعي والجماعي لدى المشتركين .

الصفوف التابعة للقسم

يجري القسم تجارب عملية في تعليم الكبار وذلك بفتح صفوف في القرى.

القريبة ، يواجه القسم صعوبة توفير مكان مناسب بديل عن المدارس الحكومية التي رفضت الجهات المعنية استعمالها .

أما الصفوف الموجودة حاليا والتابعة للقسم فهي كالتالي :

المراكز	الدارسون
١ ــ قرية برهام	١٠
٢ ــ مخيم دير عمار	٤٠
٣ ــ قرية دورا القرع	١٠
٤ ــ قرية ابو شخيدم	٢٠
٥ ــ عمال الجامعة	٥
	٨٥

الصفوف الجديدة التي ستفتح خلال العام القادم :

١ ــ قرية عطارة (للاناث) .
٢ ــ قرية كوبر (للاناث) .
٣ ــ قرية المزرعة الغربية (للاناث) .
٤ ــ قرية ام صفا (للاناث) .

دورات تدريب المعلمين

يعمل القسم على عقد دورات لتأهيل معلمي صفوف مكافحة الامية التابعة للمؤسسات الاهلية التطوعية في الضفة والقطاع وذلك بالتنسيق مع اتحادات الجمعيات الخيرية في المحافظات ومع جمعيات قطاع غزة بصفتها الجهات المشرفة على الصفوف في مناطقها .

تنقسم تلك الدورات الى نوعين : ــ

أ ــ الدورات الاساسية :

تعقد دورتان اساسيتان سنويا للمعلمات وللمعلمين الجدد : دورة صيفية ودورة شتوية مدة كل منها ثمانية ايام .

ان ما يجعلنا نعقد دورتين سنويا هو لاستمرار الحاجة الى معلمات ومعلمين جدد ويرجع ذلك الى الاسباب التالية :

١ ــ ان عمل المعلمين في صفوف مكافحة الامية يكاد يكون عملا تطوعيا وذلك لأن ما يدفع لهم شهريا هو عبارة عن مكافأة ولا يوجد عقد عمل بينهم وبين الجهة المسؤولة عن الصفوف .

٢ ــ بسبب الزواج او الانتقال الى مكان آخر وغيرها من الاسباب التي تؤدي الى عدم استمرار المعلمين او المعلمات بالعمل .

٣ ــ لأن بعض المؤسسات تفتح صفوفها في وقت متأخر عن الموعد المحدد لبدء العام الدراسي للكبار .

ب ــ دورات المتابعة :

حيث ان مدة الدورة الاساسية قصيرة فان القسم في الجامعة يعمل على متابعة المشتركات والمشتركين بتلك الدورات في لقاءات دورية تعقد في المناطق .

ج ـ اللقاءات الاخرى مع المعلمات والمعلمين الجدد :

بالرغم من وجود دورتين اساسيتين لتأهيل المعلمين والمعلمات الا ان ذلك لا يغني عن وجود معلمات ومعلمين جدد بين الدورات بحاجة الى تدريب وذلك للاسباب المذكورة سابقا ، فتعمل رئيسة القسم بالاجتماع باولئك المعلمين لمدد قصيرة حيث تطلعهم على اساسيات متطلبات العمل مع الكبار الى ان يحضروا احدى الدورات الاساسية .

الدورات الاساسية التي تمت خلال عام ٧٩ / ١٩٨٠

١ ـ عقدت دورة لمدة ثمانية ايام خلال شهر آذار من عام ١٩٧٩ : حضرها (١٨) معلما ومعلمة بينما كان عددهم في بداية الدورة (٣٣) ولكن نظرا للاوضاع السياسية آنذاك ادت الى انقطاع ذلك العدد .

٢ ـ عقدت دورة اخرى لمدة ثمانية أيام خلال شهر حزيران سنة ١٩٧٩ ، حضرها (١٩) معلما ومعلمة ، كذلك لم تتمكن معلمات بعض المناطق من حضور الدورة بسبب الاوضاع السياسية . وقد تم تعويض اولئك الذين لم يحضروا الدورات من خلال دورات المتابعة التي اجريت في المناطق مدة كل منها ثلاثة أيام .

٣ ـ عقدت دورة خلال شهر كانون ثاني ١٩٨٠ مدتها ثمانية أيام ، اشترك فيها (٨٥) معلما ومعلمة من مختلف مراكز مناطق الضفة والقطاع .

٤ ـ عقدت دورة خلال شهر أيلول ١٩٨٠ مدتها ثمانية أيام ، اشترك فيها (٥٤) معلما ومعلمة من مختلف مراكز مناطق الضفة والقطاع .

التعليم الوظيفي للاناث

لكي يكون تعليم المرأة وظيفيا وليس فقط اعطاؤها مهارات القراءة والكتابة كما كان عليه التعليم التقليدي ، فقد وضع القسم برنامجا خاصا « بالتربية الحياتية للمرأة » يعمل على تحسين اوضاع الاسرة صحيا واجتماعيا . فيحتوي البرنامج على مواد تتعلق بالتربية الصحية والنفسية والاجتماعية لجميع افراد الاسرة بمختلف اعمارهم ، وان من اهم موضوعات ذلك البرنامج هي التالي : ـ

١ ـ التكون الاجتماعي للاسرة .
٢ ـ التكون البيولوجي للاسرة .
٣ ـ الام الحامل والام المرضع .
٤ ـمراحل النمو الاولى للطفل .
٥ ـ اهمية العلاقة بين الطفل وامه .
٦ ـ تلبية مطالب النمو في الطفولة والعوامل المهمة في التنشئة .
٧ ـ العقاب والاثر الذي يتركه في تكوين شخصية الطفل .
٨ ـ اهمية التغذية لمراحل الطفولة المختلفة والغذاء لافراد الاسرة وبالذات الحالات الخاصة .
٩ ـ امراض الطفولة التي تحتاج الى

اسعافات اولية والاسعافات الاولية اللازمة لافراد الاسرة .
١٠ ـ مرحلة المراهقة وما يرافقها من تغيرات بيولوجية ونفسية .
١١ ـ مرحلة اواسط العمر وما يرافقها من تغيرات بيولوجية ونفسية .
١٢ ـ النظافة والعناية الصحية .
١٣ ـ العلاقات الاسرية والعلاقات الاجتماعية .
١٤ ـ اسس الخدمة الاجتماعية واصول الزيارات البيتية .

يجري تدريب معلمات الصفوف على هذا البرنامج خلال دورة مكثفة تعقد في الجامعة لمدة عشرة ايام . يشترك في تقديم المحاضرات محاضرون من اساتذة الجامعة ومن خارجها .

الدورات التي عقدت حول برنامج التربية الحياتية :

١ ـ عقدت دورة لهذه الغاية في عام ١٩٧٩ اشتركت فيها (٣١) معلمة من مراكز محافظات كل من القدس والخليل ونابلس

٢ ـ عقدت دورة خلال شهر شباط سنة ١٩٨٠ اشتركت فيها (٢٩) معلمة .

٣ ـ عقدت دورة خلال شهر ايلول سنة ١٩٨٠ اشتركت فيها (٤٢) معلمة .

لا تقتصر عملية التدريب على تلك الدورات فقط ولكن تتابع المعلمات عن طريق لقاءات شهرية تجريها معهن في المناطق الموظفة المسؤولة عنه ، وان من متطلبات برنامج المتابعة ان تعد المعلمات ابحاثا حول مواد البرنامج وتعرضها للمناقشة خلال تلك اللقاءات الشهرية بغية التوسع بالمعلومات .

كيفية تقييم البرنامج

١ ـ تقوم مدرسات البرنامج بزيارات بيتية للدراسات لتقييم مدى استفادتهن من مواد البرنامج واثره في تطوير سلوكهن وممارساتهن الاسرية والبيتية .

٢ ـ تقدم المعلمات تقارير شهرية تحتوي على المواد المقدمة والزيارات التي قمن بها ، مع تدوين ملاحظاتهن وتقييمهن لعملية سير البرنامج .

بلغ عدد المستفيدات من البرنامج خلال هذا العام حوالى (١٠٤٢) سيدة تتراوح اعمارهن ما بين (١٥ ـ ٥٠) ويرتفع عدد المستفيدات لدى فئة السن (٢٠ ـ ٥٠) .

مجلات البرنامج

يحرر القسم مجلتي البرنامج التي تصدر عن اللجنة العليا لمكافحة الامية وتعليم الكبار والمجلتان هما :

الانسان الجديد

تهدف هذه المجلة الى متابعة معلمي الكبار باطلاعهم على احدث ما توصل اليه العالمين العربي والغربي حول تعليم الكبار ، فتعمل على تجديد وتوسيع

معلوماتهم حول الموضوع. وكذلك فان تلك المجلة تعمل على تغطية اخبار صفوف الكبار في جميع مناطق الضفة والقطاع من اجل تبادل الخبرات والتوعية للبرنامج ، وقد صدر خلال هذا العام عددان من تلك المجلة .

مجلة الدارس

هناك غايات متنوعة من اعداد هذه المجلة فهي تعمل على متابعة الدارس الذي يمتلك المهارات الاساسية في القراءة والكتابة وتشجعه على الارتباط بالصفحة المطبوعة وعلى الكتابة في تلك الصحيفة . وتكون وسيلة جيدة لترغيب الدارس على الاستمرار والمواصلة على الدراسة والمعجم الامي على الاقبال على التعليم . صدر العدد الاول من هذه المجلة التي سيصدر عنها ستة اعداد سنويا .

■ في حديث لأحد المسؤولين عن برنامج محو الامية في الضفة الغربية وقطاع غزة لـ « جبل الزيتون » تم التعرض للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية اضافة الى العراقيل التي تفرضها سلطات الاحتلال ضد الاستمرار في تنفيذ المشروع . فعلى سبيل المثال تفرض سلطات الاحتلال حظراً على استعمال الأبنية المدرسية في القرى التي لا يتوفر فيها أبنية لمؤسسات اهلية تطوعية كنوادي الشباب والجمعيات الخيرية ، هذا مع العلم ان أبنية المدارس في القرى تبنى اصلا من اموال وجهود السكان انفسهم ، وهذا ما يشكل ضغطا اقتصاديا على القائمين على الحملة وعلى الأهالي انفسهم ، الأمر الذي يقف عائقا أمام الجمعيات الخيرية (التطوعية) للاستمرار في مشروع محو الأمية ، ومن ناحية ثانية ، فقد منعت سلطات الاحتلال استيراد اي كتاب يتعلق بتعليم الكبار من الخارج . وهنالك مشكلة اكثر الحاحا امام الأهالي وهي ردود الفعل التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الطلبة والشباب الأمر الذي يتسبب احيانا في اغلاق المدارس والمعاهد وحرمان الطلبة من التعليم وهذا مما يزيد في ارتفاع نسبة الأمية ، وفي احيان كثيرة لا تسمح سلطات الاحتلال ببناء مدارس للصفوف العالية في معظم القرى فيقف الامر عند التعليم الابتدائي فقط .

وتمارس سلطات الاحتلال اسلوبا غير مباشر في المساهمة في تفشي الأمية بين صفوف شعبنا ، فهي تشجع الطلاب والشباب الذين تقل اعمارهم عن العشرين عاما على العمل بدفع رواتب للعمال اعلى نسبيا من الموظفين او حملة الشهادات الدراسية .

وهنالك العديد من المشاكل التي تواجه التقدم في تنفيذ البرنامج نابعة اصلا من ظروف الأهل وتفهمهم لضرورة التحصيل العلمي ، اذ ان بعض الأهل يلجؤون الى اجبار اولادهم على ضرورة ترك المدارس والتوجه للعمل طمعا منهم في توفير دخل مرتفع ، وهذا ما يؤدي الى « تسرب »

الطلاب من مدارسهم ، ومن ناحية اخرى تضطر المرأة في كثير من الأحيان للعمل مع زوجها وهذا يفرض عليها ترك اطفالها مع شقيقهم الاكبر سنا والذي نادراً ما يكون قد بلغ سن الثانية عشرة من العمر ، اي سن مرحلة الالزام ، مما يؤدي الى حرمان الطفلة او الطفل من متابعة الدراسة

لكن وبالرغم من كافة هذه المشاكل فقد وجدت اللجنة المشرفة على تنفيذ برنامج محو الأمية في جامعة بيرزيت لدى بعض التجمعات السكنية ما شجعها على الاستمرار في تنفيذ البرنامج ، اذ ظهر ان معظم الكبار قد أبدوا ندمهم لعدم تحصيلهم للعلم في صغرهم وقد عبروا عن رغبة كبيرة للتعلم

وبرز الامر عند النساء اكثر من الرجال ، اذ أن للمرأة دوافع وظروف تدفعها نحو معرفة القراءة والكتابة ، فهي ترغب في الاتصال بزوجها او بأحد المقربين بها عن طريق المراسلة فاذا ما سجن زوجها وواجه الاعتقال من قبل المحتل ستكون قادرة على الكتابة له واستلام رسائل من طرفه . والمرأة تسعى للحصول على العلم وخاصة بعد الزواج وذلك محاولة منها للتغلب على الشعور بالنقص امام مثيلاتها او امام أفراد الأسرة ، وهنالك ايضا اسباب موضوعية تفرض على المرأة أو الرجل التعلم ومعرفة القراءة والكتابة فهم وبحكم واقعهم في مواجهة ممارسات العدو يضطرون لمتابعة الأحداث السياسية في الداخل والخارج وهذا يتطلب نوعا ما من المعرفة العلمية .

بقي ان نشير الى أن طلبة جامعة بيرزيت يقومون بجهود كبيرة في سبيل تعميم برنامج محو الأمية في فلسطين فهم يساهمون في الدعاية للمشروع ويساهمون في حالات التعليم الفردي ويقومون بشكل رئيسي بعمليات البحث والاحصاء .

جامعة بيرزيت
قسم مكافحة الامية وتعليم الكبار
الموازنة التقديرية لعام ١٩٨١/٨٠

المصروفات	بالدينار
رواتب الموظفين	١٢٢٠٠
رواتب معلمات الصفوف	١٧٠٠
تأمين حوادث وتأمين صحي	١٥٠
كتب ودوريات	٢٠٠
قرطاسية ومطبوعات	٦٠٠
نقليات ومصاريف سفر	٤٠٠٠
مصاريف الكمبيوتر	١٠٠٠
عمل طلاب	٩٠٠
أثاث	٥٠
اجهزة	١٢٠٠
برامج ترفيهية	٣٠٠
المجموع	٢٢٣٠٠

واقع التعليم الرسمي في لبنان

ملاحظات أولية

قاسم طفيلي
تجمع الشبيبة الديمقراطي اللبناني

هذا المقال ، هو اطلالة بسيطة وموجزة على مراحل تطور التعليم الرسمي في لبنان ، سنحاول من خلالها تحديد الدور النضالي الذي لعبته الحركة الطلابية اللبنانية في هذه المراحل . وهذه الاطلالة تشكل مقدمة اولية ، نحو دراسة اعمق ، واشمل حول واقع التعليم في لبنان في اطاره التاريخي وفي وضعه الراهن . وبداية ، نستطيع الاشارة الى ثلاث مراحل لتطور التعليم الرسمي في لبنان :

أ ـ مرحلة ما بعد الاستقلال حتى بداية الستينات :

شهدت هذه المرحلة تصاعد دور مميز للارساليات الاجنبية ومؤسسات التعليم الطوائفية ، فارتفعت بذلك اسهم قطاع التعليم الخاص ، وأزداد الاقبال عليه في ظل تجاهل تام من قبل الدولة آنذاك لمسألة التعليم بصفتها من اهم واجبات الدولة تجاه الشعب .

وقد ساعد عدم نشوء الجامعة اللبنانية على تحويل كل الكفاءات العلمية الى الجامعات الخاصة كي تتابع دراستها العليا ، مما ساعد على اقتصار هذه المرحلة التعليمية على فئة اجتماعية محددة .

ب : مرحلة الستينات :

بدأ التعليم الرسمي ينمو ويتوسع في كنف الازدهار الاقتصادي الذي شهده لبنان ، وقد جاء هذا التوسع ليلبي حاجات الازدهار الرأسمالي ، فأعتبر التعليم بذلك وسيلة للترقي الاجتماعي وللحصول على وظيفة ، مما اضطر الدولة الى افتتاح مؤسسات تعليم جديدة ، كانت ابرزها الجامعة اللبنانية كبديل عن معهد التعليم العالي الذي انشىء عام ١٩٥١ .

ويسجل في هذه المرحلة ازدياد عدد الطلاب بشكل كبير في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، كما شهدت هذه المرحلة تثبيت الاستقلال المالي والاداري للجامعة اللبنانية « القرار (٧٥) عام ١٩٦٧ » .

ج : مرحلة السبعينات حتى ١٩٧٥ :

تسارع نمو التعليم الرسمي بكافة مراحله ، ففي التعليم الثانوي جرى فتح ثانويات جديدة ، والغاء العلامة اللاغية في الامتحانات الرسمية ، وفي التعليم التكميلي امكن فتح شعب جديدة في المرحلة المتوسطة .

وفي دور المعلمين وقطاع المهنيات ، امكن تحقيق تقدم ملموس على صعيد زيادة المنحة ومعادلة شهادة الدار بالبكالوريا التعليمية ، كما جرى فرض الاعتراف بشهادة البكالوريا المهنية ـ قسم ثاني ، كبكالوريا تعليمية .

اما على صعيد الجامعة اللبنانية فقد تم انتزاع قانون صدر عام ١٩٧٠ قضى باستحداث الملاك المتفرغ لاساتذة الجامعة ، الامر الذي يساعد طبعا على تطوير وتعزيز الجامعة من خلال حصر كل كفاءات الاساتذة في الجامعة ومما يطور المستوى الاكاديمي فيها ، ثم جرى انتزاع الاقرار بقانون المشاركة الطلابية في كافة الامور التربوية والمالية والادارية ، كما تم احباط مسألة تعميم مباريات الدخول الى الجامعة بصفتها اجراء تصفوي بحق الطلاب .

ثم صدرت مراسيم العام ١٩٧٣ بأنشاء كليتي الهندسة والزراعة ، واعقب ذلك تحقيق عدد من المكاسب الهامة (المنح الوطنية) الضمان الصحي ، فرض تعيين حملة الاجازة في ملاك التعليم الثانوي ..

والجدير بالذكر ، بان هذا النمو المتسارع للتعليم الرسمي واجهته الدولة اللبنانية ، بانشاء ما يسمى « المركز التربوي للبحوث والانماء » تحت شعار « التخطيط التربوي » لأن هذا النمو المتسارع في التعليم الرسمي بصفته تعليم للفئات الشعبية والكادحة من ابناء الوطن ، بدأ ينتج اعدادا هائلة من المتعلمين تشكل خطرا وعبئا على النظام القائم ، لذلك لجأت الدولة الى الارتداد على السياسة التي فرضت عليها بتوسيع التعليم الرسمي ؛ فعمدت الى ابتداع العراقيل امام الطلاب بهدف منعهم من تلقي العلم .

تبقى مسألة اساسية لابد من التنويه بأهميتها ، تتعلق بدور الحركة الطلابية المتصاعد آنذاك . فلقد عبرت الحركة الطلابية عن جدارة في تحمل المسؤولية سواء على صعيد مؤسسات التعليم او على الصعيد الوطني العام ، من خلال المشاركة الفعالة في مختلف نضالات الحركة الشعبية الوطنية ، فأكدت بذلك ارتباطها العضوي بالحركة الشعبية

بصفتها جزء لا يتجزأ منها ، كما لعب الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية دورا قياديا موحدا لكل قطاعات التعليم .

بعد هذا التعرض السريع لمراحل تطور التعليم الرسمي في لبنان ، نستطيع تحديد المفاصل العامة في سياسة الدولة التربوية ، التي كان يحكمها مفهومان اساسيان :

١ – غلبة ووصاية مؤسسات الاستعمار الثقافي ومؤسسات تعليم الطوائف على التعليم الرسمي .

٢ – التوزيع المتفاوت للتعليم بين الطوائف والمناطق اللبنانية وذلك تبعا لنظام الطائفية السياسية ، والذي يحول الثقافة ونيل العلم الى امتياز طائفي .

استخلاصا نقول أن الدولة ارتدت عن دعمها للتعليم الرسمي ، للاسباب التي نكرناها آنفا واعتمدت سياسة تتمحور حول :

أ – مضاعفة الاجراءات التصفوية في وجه الطلاب في مختلف المراحل ، سواء عبر الامتحانات او عبر سياسة الاهمال المتعمد المتمثلة بعدم توفير المستلزمات الضرورية .

ب – تجاهل ضرورة تطوير الوضع الاجتماعي والمعيشي للكادر التعليمي .

ج – الحد من الخريجين في الجامعة اللبنانية ، عبر وضع العقبات في وجه الطلاب المتمثلة بامتحانات الدخول .

ومن نافل القول ان دور القوى اليمينية كان يشكل الدور المساند والداعم والمشارك للدولة في سياستها العدائية للتعليم الرسمي .

هذا هو ، باختصار ، وضع مؤسسات التعليم الرسمي عشية تفجر الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ .

وفي سياق المشروع الانعزالي الهادف الى فرض السيطرة والهيمنة الكاملة على البلد ، وعلى كل مقوماته السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ترمي خطة الانعزاليين على الصعيد التربوي الى السيطرة على مؤسسات التعليم ككل ، أي ضرب التعليم الرسمي وتفريغه من مضمونه الفعلي ، بصفته احد منافذ الجماهير الشعبية نحو التقدم والتطور ، لأن الطرح المكمل لهذه الخطة يتمثل بادعاء ان لبنان مقسم الى اكثر من حضارة واحدة « نظرية التعددية الحضارية » . وانطلاقا من هذا الطرح جرى تقسيم الجامعة اللبنانية ثم السعي لاستقلال الفروع ماليا واكاديميا ، مما يسهل تحويل فروع الجامعة اللبنانية الى مؤسسات طائفية ، متماثلة مع مؤسسات الاستعمار الثقافي المتصهين لاحقا ، كي تسهل فيما بعد عملية الحاق المؤسسات الموجودة في مناطقنا الوطنية بهذه المؤسسات المتصهينة .

ولم يسلم القطاع الثانوي وغيره من القطاعات من آثار هذه السياسة المدمرة وقد تلازمت هذه الخطة مع الحرص

على ضرب الادوات النقابية ، واستبدالها بالتمثيل الحزبي الذي انحصر في الفترة الاخيرة بخلايا حزب الكتائب ، مما يبرز الطابع الفاشي لهذه الخطة التربوية .

نعود من جديد للحديث عن خطة الدولة التربوية بعد الحرب ، فنسارع للقول بأن جوهر سياسة الدولة لم يتغير ، بل انه قد استفاد من ظروف الحرب كي يحاول الانقضاض على المكتسبات التي تحققت أبان الفترة السابقة على الحرب ، وهو يسعى جاهدا لتصفية الوجود الوطني في مؤسسات التعليم .

ورأت الدولة انه لا سبيل لتنفيذ خطتها التعليمية ، سوى تدمير وشل المؤسسات القائمة كي تعيد بنائها كما ترغب وبما يتماشى مع مصالحها ، وهي في هذا السياق لجأت الى استصدار عدد من المراسيم الاشتراعية بحق الجامعة انحيازا لخطة الانعزاليين نذكر اهمها :

١ – المرسوم ١٢٢ الذي يعيد تنظيم الجامعة ويكرس تقسيمها ويضرب استقلاليتها عبر اخضاعها لوصاية خارجية ، ويخضع الجامعة لسلطة فردية (سلطة رئيس الجامعة بدلا من سلطة المجالس التمثيلية التي يجب ان تضم الادارة والاساتذة والطلاب) .

٢ – المرسوم ١١٥ الذي يلغي المشاركة الطلابية ، حيث كان الطلاب سابقا يشاركون في اتخاذ كافة القرارات التربوية والمالية والادارية .

٣ – المرسوم الذي يضرب كلية التربية ، وهي كلية لتخريج اساتذة الملاك التعليمي ، ويحول الدراسة فيها الى سنتين ثانويتين .

٤ – اضف الى نلك جملة القرارات بفتح فروع المناطق لمنح التغطية للفروع الثانية في المناطق الشرقية ، ناهيك عدم استفادة الطلاب من الضمان الصحي ، وعدم التوزيع العادل للمنح الوطنية .

اما حيال الثانويات ودور المعلمين ، فقد طرحت الدولة ولا تزال مشروع « الضمان التربوي » الذي يهدف الى دعم القطاع الخاص عبر مساعدات مالية للطلاب فيه ، وهذا طبعا على حساب التعليم الرسمي الثانوي ، كما لجأت الدولة الى الانحياز لمنطق القرار الانعزالي حيال الشهادة الثانوية الرسمية فلجأت الى الغاء الامتحانات والاستعاضة عنها بافادات لا قيمة علمية لها . مع التنكير طبعا بتزايد الأهمال (المفضوح) عبر التنكر لأبسط المسؤوليات « مبان جديدة ، تجهيز مدرسي ، مختبرات – شروط صحية .. الخ » بالاضافة الى الامعان في تجاهل مطالب الاساتذة المحقة . كما اصدرت الدولة قرارا بالغاء الروابط الطلابية في الثانويات ، كما لجأت بعد الحرب ، الى اقفال دور المعلمين الاساسية ، معطلة بنلك امكانية تأهيل المعلمين ، وبالتالي امكانية رفع مستوى التعليم الاكاديمي .

بكلمات ، لقد سعت الدولة بعد الحرب

الى الانقضاض على المكتسبات التي حققها نضال كل الشرفاء في مختلف قطاعات التعليم وخصوصا نضال الحركة الطلابية .

اذا كانت هذه هي المعطيات حول خطة الدولة والانعزاليين ، واوضاع مؤسسات التعليم الرسمي ، قبل الحرب وبعدها ، فما هو بالضرورة الموقع النضالي للحركة الطلابية اللبنانية ؟.

نسارع الى القول ان الحرب كان لها تأثير على وضعية الحركة الطلابية بصفتها جسما موحدا ، فتفريغ الجامعة اللبنانية وعدم امكانية تجديد الادوات النقابية ، اثرا سلبيا على دور هذه الادوات في التصدي لكل مشاريع الانعزاليين في الجامعة وباقي قطاعات التعليم .

وكي نتجنب الوقوع في شرك التبسيط ، سنحاول تعيين المحطات النضالية التي مرت عليها الحركة الطلابية اللبنانية ، بعد الحرب :

مع افتتاح العام الدراسي ١٩٧٧ وبعد المراسيم التي صدرت بحق الجامعة اللبنانية ، فعطلت الحياة الديمقراطية فيها وكرست تقسيمها ، كان الرد الطلابي باعلان التصعيد عبر الاضراب وتنظيم المهرجانات الاجتماعية ، كما نظم يوم للجامعة وللتعليم الرسمي شاركت فيه مختلف القطاعات ، معبرة عن سخطها ازاء سياسة الدولة المنحازة للانعزاليين ، ومتضامنة مع مطالب طلاب الجامعة .

لكن الجو الطلابي لم يكن بالمستوى المطلوب ولكن لابد من تسجيل ايجابية مهمة وهي محاولة تواصل دور الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، وان كان عبر ممثلين قدامى للطلاب .وذلك من خلال مشاركة القيادات التاريخية لهذا الاتحاد في هذا التحرك . ثم اطلقت معركة الدفاع عن وجود كلية التربية بعد ان صدر المرسوم بتحويل الدراسة فيها الى سنتين كفاءة فتحولت هذه المعركة الى معركة واسعة شارك فيها جميع الطلاب بمن فيهم التلامذة الثانويون .

كما شهدت كليات الحقوق والآداب والعلوم والفنون وادارة الاعمال سلسلة من التحركات بهدف تحقيق عدد من المطالب على صعيد كل كلية ، لعبت في بعض هذه التحركات الادوات النقابية « مجالس الفروع » دورا كان ينقصه المزيد من الزخم الطلابي ، الذي كان امكن توفيره في ظل دور فعلي للادوات النقابية . كما شاركت الحركة الطلابية بكافة التحركات والانشطة العامة « سياسية ـ نقابية عمالية » .

لكن المحطة النضالية الابرز بعد الحرب كانت بالتأكيد تحرك ، اساتذة وطلاب الجامعة في السنتين الماضيتين تحت شعار احياء المجالس التمثيلية في الجامعة اللبنانية وفتح باب الملاك للاساتذة المتفرغين وتحسين الاوضاع الاجتماعية والمعيشية للاساتذة وهنا نرى لزاما علينا تسجيل بعض الملاحظات :

اولا : كان هذا التحرك هو الفرصة الاولى بعد الحرب لطرح قضية الجامعة اللبنانية من بابها العريض وبصفتها قضية وطنية .

ثانيا : امكن تحقيق وحدة شكلية ظرفية بين الاساتذة انتزع بموجبها بعض المكاسب على صعيد تطوير الوضع الاجتماعي والمعيشي للاساتذة .

ثالثا : جرى الاقرار « قولا » من قبل الدولة بأهمية احياء المجالس التمثيلية وبضرورة فتح باب الملاك التعليمي امام الاساتذة .

انطلاقا من مجمل هذه التحركات نصوغ الاستنتاجات التالية :

١ ـ تسجيل الدور الايجابي في اعادة احياء جو النضال المطلبي الديمقراطي .

٢ ـ قصور فعلي في دور الادوات النقابية المستقطبة لجماهير الطلاب وذلك يعود طبعا الى عدم تجديد الادوات النقابية .

٣ ـ عدم كفاية التنسيق بين الطلاب والاساتذة .

٤ ـ فقدان خطة اعتراضية متكاملة في وجه المخطط الفاشي ومشروع الدولة .

نكتفي بهذه الاستنتاجات كي ننتقل الى تحديد الافق المستقبلي لنضال الحركة الطلابية ، لنقول بأن مسألة تجديد الادوات النقابية تكتسب اهمية تاريخية ، وخصوصا في الجامعة ، حيث ينبغي الوصول الى اتفاق بين جميع القوى الطلابية على ضرورة اجراء الانتخابات وفق اية صيغة تحفظ المقومات الاساسية لوجود الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية . اما على صعيد الروابط الطلابية فينبغي السعي الى لعب الدور المطلوب منها في الزود عن المدرسة الرسمية وفي تنشيط مختلف اوجه عمل الروابط ، دفعا للتعليم الرسمي وصونا له . مع التنويه بان الوحدة هي السلاح الامضى لتحقيق المطالب وللدفاع عن التعليم الرسمي في لبنان ، فوحدة الحركة الطلابية في مختلف القطاعات هي ضرورة تاريخية ، كما تكتسب مسألة وحدة الطلاب والاساتذة اهمية خاصة .

ان معركة صون وتعزيز التعليم الرسمي في لبنان لا تستقيم الا في ظل وحدة كل الشرفاء اساتذة وطلابا وموظفين ، في ظل الالتفاف حول الادوات النقابية التي يتحتم على الحركة الطلابية اللبنانية ضرورة تجديدها وتعزيز دورها .

تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين
في تطبيق قرار التعبئة العامة

روحي فتوح

ان كلمة تعبئة (MOBILIZATION) تعني تهيئة الناس وحشدها وتنظيمها واتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة الأخطار الكبيرة التي تتربص بالشعب سواء كانت اخطار طبيعية نتيجة زلازل أو اعاصير أو فياضانات .. الخ أو أخطار مصدرها عدو هذه الجماهير . والتعبئة العسكرية العامة .

(GENERAL MILITARY MOBILISATION) تعني حشد عام لجميع افراد الشعب وتنظيمه ضمن مجموعات اختصاصية ، لكل منها مهام معينة تمارسها خلال الحرب ، والسمة السائدة هنا هي السمة القتالية للأغلبية العظمى من الأفراد القادرين على استخدام السلاح وممارسة الفعل الحربي . وهناك مجموعات ذات أهمية بالغة لا تقل عن أهمية ممارسة العمل العسكري وهي مجموعة التوجيه المعنوي والتوعية السياسية التي تقوم بحث الجماهير لمحاربة الافكار المغرضة التي يبثها العدو وعملائه خلال الحرب (الطابور الخامس) ومجموعات الدفاع المدني التي تقوم بارشاد الجماهير لاتباع الأسس والأساليب المستوجبة اثناء المعارك سواء في حالة الصدام المباشر مع العدو قبل اقتحام المدن بالمشاة والدبابات أو في حالة انزال مظلي أو بحري أو في اثناء القصف المدفعي أو الغارات الجوية . وهناك مجموعات الانقاذ والاسعاف والعناية بالأطفال والشيوخ في الملاجىء وتوزيع الضروريات على الشعب .

وعلى نلك ، فان الصفة الغالبة للتعبئة العامة هي القتال وخوض الحرب . لماذا التعبئة العامة في ظل وجود قوات مسلحة نظامية بقواتها الرئيسية الثلاث البرية والبحرية والجوية ، ولماذا التعبئة العامة طالما توجد قوانين الخدمة الالزامية (التجنيد الاجباري) وقوات الاحتياط ؟

للاجابة على هذا السؤال نقول أن للقوات المسلحة النظامية مهمات عسكرية

استراتيجية حاسمة على مسرح العمليات ، وهي القوات المحترفة للقتال والتي تصطدم مع العدو مباشرة ، وتقوم بالمهمات الأساسية الصعبة والشاقة في الحرب ، والتي على ضوئها يتقرر النصر أو الهزيمة . والدور الذي يقوم به الجيش الشعبي والذي شكل على أرضية قرار التعبئة العامة هو الاساس في جعل القوات المسلحة تتمكن من القيام بمهامها لحسم المعركة واحراز النصر ، وخير شاهد على نلك الدور البطولي الذي لعبه الشعب المصري في مدينة بور سعيد وتصديه للانزال المظلي لقوات العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . لقد لعب الجيش الشعبي في بور سعيد الدور الحاسم في المعركة ، والحق الهزيمة بقوات العدوان الثلاثي .

وللاجابة على الشق الثاني من سؤالنا نقول ان الخدمة الالزامية لها قانون خاص مرتبط بالقوات المسلحة وهو جزء اساسي في تركيبة الجيش . وطالما ان القوات المسلحة هي ركن اساسي من اركان أية دولة ، ومرتبط ببقائها ، فان قانون الخدمة الالزامية يستمر ساري المفعول سواء كانت الدولة في حالة حرب أو في حالة سلم (ليس بالضرورة ان تطبق جميع الدول قانون الخدمة الالزامية حيث ان الامر يختلف من دولة إلى أخرى) . وغالبا ما يشمل هذا القانون الذكور فقط . وتستمر مدة الخدمة لتنفيذه سنوات عدة ، تختلف من دولة الى اخرى ، وبعد الانتهاء من الخدمة الميدانية في صفوف الجيش يبقى الفرد خاضعا لقوات الاحتياط لعدة سنوات تقدر بثلاثة اضعاف سنوات الخدمة الميدانية . ولا يجوز تطبيق هذا القانون على الأفراد إلا في سن معين ما بين سن الثامنة عشرة وسن الأربعين . حيث يسمح بتأجيل الخدمة لسنوات عدة لاسباب اجتماعية مثل انهاء فترة الدراسة أو التأجيل بسبب القيام بواجبات النفقات الأسرية . كما يعفى اعفاءا نهائيا من تطبيق الخدمة الالزامية من توافرت فيه اسباب اجتماعية معينة كوحيد الأبوين او أسباب صحية ، وهذا يشمل فقط العجزة وذوي العاهات والأمراض المستعصية ، كما لا يجوز شمل شقيقين في الخدمة في الفترة نفسها . أما الذين لا يستطيعون القيام بالمهمات الميدانية الصعبة لاسباب جسدية أو صحية فيتم توزيعهم على الخدمات الثابتة التابعة للقوات المسلحة .

إذن ، فالتعبئة العامة هي اجراء تتخذه الدول عند الحاجة وخاصة حين مواجهة الاخطار ، وغالبا ما يكون مترافقا مع اعلان حالة الطوارىء عند نشوب الحرب ، وهو مرتبط بقوانين الدفاع والقرارات الملحقة بها . وللتعبئة العامة قيادة دائمة تابعة لقيادة القوات المسلحة وباقية ببقائها ، لها هيئتها القيادية واجهزتها العسكرية والمدنية المختلفة والمتخصصة . ولكن تقوم بتنفيذ قراراتها بتعبئة الشعب وتنظيمه ضمن مجموعات عسكرية أو مجموعات لها علاقة بالدفاع . وينتهي تنفيذ هذا الاجراء عند انتهاء حالة الطوارىء التي تكون

قائمة بسبب الحرب .

الثورة الفلسطينية وقوانينها الخاصة في الحرب

ان ما ذكرناه يعطي المعنى العام للمفاهيم السائدة حول التعبئة العامة لدى الدول والشعوب التي تعيش فوق أرضها ، وتحكمها مؤسسات وقوانين الدولة المستقلة .

أما فيما يتعلق بالثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، فأن الامر يختلف في معظم جوانبه ، وذلك بسبب واقع الثورة الفلسطينية وظروفها . فمعظم ابناء الشعب الفلسطيني يعيشون خارج فلسطين بسبب الاحتلال الصهيوني لها . وغالبيتهم موزع على دول المهجر والشتات . كما أن الثورة الفلسطينية تقود الحرب ضد العدو الصهيوني من الأراضي العربية المجاورة لفلسطين وبشكل رئيسي من لبنان ، وبسبب هذا الشتات للشعب الفلسطيني ووجود الثورة الفلسطينية وقياداتها خارج فلسطين فمن الصعب ان تتقيد الثورة الفلسطينية بالقوانين التي تطبقها الدول المستقرة وذات السيادة والاستقلال الكاملين . وانطلاقا من الظروف الصعبة التي تعيشها الثورة الفلسطينية والمؤامرات العديدة والخطيرة التي تحاك ضدها ، ومن خلال المعارك اليومية التي تخوضها ، أوجدت الثورة القوانين الخاصة والتي تنسجم مع طبيعتها وظروفها ، ومع التحديات الكبيرة الملقاة على عاتقها ، والتي تشكل ضمانة لاستمراريتها . فلقد أوجدت الثورة قوانينها الخاصة في مواجهة حرب الاجتياح وخوض حرب المدن والشوارع وابتدعت الاساليب القتالية الخاصة بالانتشار والرد السريع على قوات العدو .

وعلى أرضية ما تقدم أوجدت الثورة الفلسطينية قوانينها باستمرارية رفد الثورة بالمقاتلين وأوجدت جيش التحرير الفلسطيني المستقل والمرتبط بقيادة م.ت.ف. كما أن الثورة والحركة الوطنية اللبنانية نجحا في تكوين القوات المشتركة والتي تشكل القوة الرئيسية في مواجهة العدو الصهيوني والانعزالي .

كما اثبتت الثورة الفلسطينية مقدرتها على اتخاذ قرار التعبئة العامة متجاوزة كل الحواجز والمعوقات التي تواجهها ، واثبتت مقدرتها على سن قوانين التعبئة العامة واتخاذ قراراتها ، كما اثبتت مقدرتها على تعبئة الشعب الفلسطيني في معظم ، ان لم نقل كل ، اماكن تواجده .

ونجد ان التعبئة العامة في الثورة الفلسطينية أرقى نوعيا من تلك التي تطبقها الدول ، فهي ليست تعبئة عامة تقليدية . وأيضا ، فهي ليست خدمة الزامية بالمفهوم التقليدي .

إذ ان جميع من طبق عليه القرار ، امضى فترة الخدمة في الوحدات العسكرية الميدانية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني ضمن تشكيلات الجيش النظامية ، وفي مواقع الصدام المباشر مع العدو ، (مسرح العمليات) في حين يوضع افراد التعبئة العامة في الدول في

اطار الجيش الشعبي ، الذي يكون بعيدا عن مسرح العمليات العسكرية ، كما ان التعبئة العامة الفلسطينية أخذت شكلا قريبا من التجنيد الالزامي من حيث الاستمرار في تنفيذها ، بالرغم من ان فترة الخدمة أقل زمنيا من التجنيد الالزامي وتختلف عنه بحيث شمل القرار كل من هو قادر على حمل السلاح وممارسة العمل العسكري دون التقيد بالسن .

الاتحاد وقرار التعبئة العامة

إجتمع المجلس الاداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين في دورته الثالثة والعشرون ، وناقش الوضع السياسي العام والظروف التي تحيط بالثورة الفلسطينية ، في ظل إتفاقات كامب ديفيد وخيانة السادات لقضايانا المصيرية واشتداد الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية الرجعية على الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والتهديدات المستمرة بارادة الثورة الفلسطينية وتصفية قضيتنا الوطنية واخضاع المنطقة للهيمنة الامبريالية . وخلال هذه الدورة تم اللقاء مع الأخ القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الذي وضع كوادر الاتحاد في صورة الوضع السياسي والمؤامرات التي تحيكها الدوائر المعادية الرامية لتوجيه ضربة عسكرية قوية للثورة والحركة الوطنية اللبنانية في الجنوب . وقد طلب الأخ القائد العام الى اتحادنا القيام بحشد الطلبة للمشاركة في الدفاع عن الثورة ومنجزاتها تمشيا مع تطبيق قرار التعبئة العامة .

والتزاما من اتحادنا بالتقيد بقرارات م.ت.ف وانسجاما مع خصوصية اتحادنا وموقعه في الثورة الفلسطينية ودوره الفعال منذ تأسيسه في حشد طاقات الجماهير الطلابية من أجل تحرير فلسطين ، اصدر المجلس الاداري قراره بتطبيق التعبئة العامة على جميع الطلبة الفلسطينيين في جميع انحاء تواجدهم .

وقد أدت المشاركة العريضة من قبل الطلاب الفلسطينيين وتفاعل غالبية الفروع لتنفيذ القرار ، بالرغم من الاختلاف في الاتجاهات السياسية والايديولوجية للطلاب ، وقدوم الطلاب من مناطق مختلفة سياسيا واقتصاديا ، والتي تختلف ايضا في السلوك الاجتماعي وتعايشهم في مواقع موحدة من لبنان ، ادى ذلك كله الى رفع مستوى البندقية الفلسطينية ، وذلك عبر فهم سياسي واضح من قبل الطلبة لطبيعة الظروف والمعركة التي تخوضها الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واعطت صورة متواضعة ولكنها مشرقة عن تجربة وحدة وطنية متقدمة .

ونستطيع ان نلخص معالم التجربة التي خاضها الاتحاد في تطبيق قرار التعبئة العامة بما يلي :

١ ـ التأكيد على ان م.ت.ف. تستطيع تنفيذ قراراتها على جميع فئات شعبنا اينما كانوا ، وربطها بالثورة الفلسطينية وواقعها .

٢ ـ الاخلاص الوطني لدى جماهير

شعبنا ، باستيعابها لقرارات م.ت.ف. وتنفيذها . وهذا يعكس ثقة شعبنا بالمنظمة وتمسكه بها كممثل شرعي ووحيد ، وكقائدة لنضاله من أجل تحرير وطنه .

٣ ـ يعتبر القرار قفزة نوعية في تاريخ الاتحاد منذ تأسيسه عكست الالتزام بتطبيق اهداف ومنطلقات الاتحاد التي تنص على تعبئة الطلبة في معركة التحرير والعودة .

٤ ـ مقدرة الاتحاد على اتخاذ قرارات وطنية استراتيجية ومدى تأثيره على جماهيره الطلابية والتنظيمية في اطار م.ت.ف.

٥ ـ الشعور بأن الالتزام لدى الجماهير الطلابية طوعي وليس اجباري واخلاصها لاتحادها وثورتها وللقرارات الصادرة عنهما ، والاستعداد لتقديم التضحيات .

٦ ـ أسقط الالتزام العريض من قبل الطلاب الافكار الخاطئة والمضادة لقرار التعبئة العامة .

٧ ـ رفع معنويات المقاتل الفلسطيني اللبناني في القوات المشتركة وشعور المقاتلين بعمقهم الجماهيري بانخراط الطلبة في صفوفهم والقتال الى جانبهم ومدى انعكاس هذا سياسيا على مستوى الجماهير الفلسطينية اللبنانية وجماهيرنا داخل الأرض المحتلة .

٨ ـ التمسك بالوحدة الوطنية والشعور بضرورة تعزيزها .

٩ ـ انعكاس قرار التعبئة العامة على تصرفات العدو الصهيوني والجبهة الانعزالية إتضح جليا من خلال ردود الفعل والتصريحات العديدة المعادية له وخاصة تصريح الخارجية الامريكية .

١٠ ـ المقدرة العالية لدى الطالب الفلسطيني في القتال واستعداده لاستيعاب السلاح بسرعة تفوق كل الاعتبارات ، واتضح ذلك من خلال المعارك البطولية التي شاركوا فيها ضد هجمات العدو .

١١ ـ اثبتت تجربة التعبئة العامة ان هناك ضرورة لايجاد اطار عسكري موحد ، يكرس الوحدة العسكرية على نحو اكثر فعالية من الوضع الحالي .

١٢ ـ المشاركة الفعالة من قبل الطلاب العرب وبعض الاتحادات العربية ، وهذا يثبت مدى جدية القرار وبعده القومي ، ونخص بالذكر الاتحاد الوطني لطلبة الاردن .

وبعد ، فان اشتداد الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية ، والتي تستهدف النيل من صمود شعبنا وثورته المسلحة وتصفيةقضيته الوطنية العادلة ، وخاصة بعد التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الامبريالية الامريكية والعدو الصهيوني ، يتطلب منا حشد كافة طاقات جماهير شعبنا بقطاعاته المختلفة لتكون على تماس مباشر في مواجهة العدو . الأمر الذي يجعل من مسألة التعبئة العامة عملية مستمرة .

قضايا نقابية

حوار هادىء حول مبدأ الانتخاب الحر المباشر ومبدأ « التمثيل النسبي » في المنظمات الشعبية الفلسطينية

خالد الخطيب

تكتيب مقالة (مداخلة في مسألة التمثيل النسبي) والتي نشرت في مجلة جبل الزيتون ـ المجلة المركزية للاتحاد العام لطلبة فلسطين ـ عدد ايلول ١٩٨١ ، أهميتها من حيث اعادة فتح باب الحوار حول احد الاساليب الهامة برأينا في **دفع وتيرة العمل النقابي الفلسطيني الى الامام** ، بالاضافة الى ترافقها مع بدء اجراء الانتخابات للهيئات الادارية للفروع ومندوبي المؤتمر الوطني التاسع لاكبر منظمة شعبية فلسطينية ، تمتلك تراثا غنيا في العمل النقابي ، وروافدا معطاء من روافد الثورة الفلسطينية ، ونعني هنا الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الممثل الشرعي والوحيد للحركة الطلابية الفلسطينية ، التي قدمت وما زالت تقدم، الشهيد تلو الشهيد دفاعا عن ثورتنا وشعبنا وحقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة .

من هنا ، فمن واجب هذا الاتحاد كغيره من الاتحادات الشعبية والنقابات ، ان يلعب دورا فاعلا من اجل تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ التعاون المشترك بين مختلف القوى السياسية ، والعمل على جذب وتحريك المئات من اعضائها البعيدين عن المشاركة الحية ، واتاحة الفرصة امامهم للتفاعل الجاد في اطر هذه النقابات والاتحادات القيادية منها والقاعدية وفقا لحجم كل قوة من هذه القوى ، خاصة في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها شعبنا وحركته الوطنية .

وبتقديرنا ان هذا لن يتحقق الا عبر تطبيق مبدأ **التمثيل النسبي كونه يجسد التعاون والوحدة الحقيقية الجادة والفاعلة والمجسدة على ارض الواقع .**

وبداية نؤكد على ان مبدأ التمثيل النسبي ، ليس من ابتداع او اختراع بعض القوى والتنظيمات الفلسطينية التي تناضل من اجل تطبيقه ، بل جاء نتيجة نضالات القوى والمنظمات الديمقراطية العالمية ، ابان اشتداد الصراع مع الفاشية ، ولقد اثبتت التجارب صحته حيث تم تطبيقه في العديد من الدول التي سبقتنا في الانتصار (بلغاريا ، ايطاليا ،

قبرص .. الخ) ، وكذلك في العديد من فصائل حركة التحرر العربية ، (التجربة الرائعة للجبهة الديمقراطية للطلبة السودانيين في جامعة الخرطوم وكذلك مشروع لائحة التمثيل النسبي في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين والذي قدم لمؤتمرهم العام من قبل اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني واخذ تطبيقاته المجسدة في فرعي الاتحاد السوفييتي وبونا بالهند) ، وما زال العديد من القوى الديمقراطية العربية الشقيقة **يناضل من اجل تطبيق هذا المبدأ في بلاده .**

وان كانت العملية الانتخابية والتمثيل في الهيئات القيادية هي في صلب العملية التنظيمية لعمل الاتحادات والنقابات الفلسطينية ، كونها تؤثر وبشكل مباشر على نضالات وفاعلية ونشاطات هذه المؤسسة الشعبية وفي مختلف المجالات ، فان مبدأ التمثيل النسبي في **جانبه الانتخابي هو جزء من المبدأ العام** في المنظمات الشعبية ، وهو خطوة اولى لتصحيح مسار هذه الاتحادات وتنفيذ هذا **المبدأ العام بشموليته .**

ومن هنا ، فان التقيد بقواعد (اللعبة الديمقراطية) في هذه المؤسسات الشعبية ، وبشكل خاص في الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، عبر تطبيق الاسلوب التقليدي القائم « الانتخاب الحر المباشر » ،قد افاد في مرحلة سابقة من حيث رص صفوف جماهير هذه الاتحادات وتطبيق الديمقراطية عبر حق الاعضاء بانتخاب ممثليهم ، كما تنص على نلك دساتير هذه الاتحادات الشعبية ، رغم الشعور بالغبن والاجحاف الذي لحق بالعديد من القوى ، فانه اليوم يقف حاجزا امام امكانية تطوير عمل هذه المؤسسات ، خاصة في وجود ظاهرة التنافس التي تشهدها العديد من فروع هذه الاتحادات في قواعد هذه التنظيمات السياسية ، والتي كثيرا ما تخرج عن اطارها الديمقراطي الصحيح وتبعد جزءا هاما من قاعدة هذه الاتحادات عن الاسهام الجدي والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها ، رغم تمثيلهم لنسبة كبيرة من قاعدة هذه الاتحادات والنقابات .

ضرورة تطبيق مبدأ التمثيل النسبي

ان كنا قد سلمنا بان مبدأ الانتخاب الحر المباشر المتبع حاليا في منظماتنا الشعبية **قد افاد كثيرا في مرحلة سابقة ،** فان التطورات التي حصلت على الساحة الفلسطينية خلال الستة عشر عاما من عمر ثورتنا من حيث الظروف الموضوعية والذاتية على صعيد **التركيب الطبقي والاجتماعي** لشعبنا **وما افرزته من تنظيمات** عديدة ، عكست نفسها على وضح اتحاداتنا ونقاباتنا الفلسطينية كروافد لثورتنا المعاصرة وكاطار واسع لتنظيم جماهير شعبنا في اطر منظمة ، يجند طاقاته الجبارة في خدمة نضالات شعبنا وثورتنا كحركة تحرر وطني ، وما اثبتته التجارب المتنوعة لعمل هذه المنظمات الشعبية الفلسطينية من ان **عملية الفرد في**

القيادة **تقود الى تعطيل طاقات كبيرة** من شرائح وطبقات شعبنا وتؤدي الى فشل هذه المنظمات في تحقيق اهدافها كاملة .

ومن هنا فان تعدد التنظيمات السياسية داخل هذه الاتحادات الوطنية يستدعي تمثيلها في الهيئات القيادية بشكل يتناسب مع حجومها الحقيقية **وبما يعكس الاتجاهات الرئيسية لجماهيرنا** الغير منتظمة وذلك لتحقيق قاعدة صلبة للوحدة الوطنية ، داخل اطر هذه المنظمات الشعبية ، وهذا **لن يجري بشكل عادل الا على اساس تطبيق مبدأ التمثيل النسبي ،** كونه **الاكثر ديمقراطية** من حيث ان جميع وجهات النظر ستجد مجالات وامكانية للتعبير عن نفسها طالما انها تمثل وزنا في القاعدة الجماهيرية ، وبالتالي يعطي **المدلول الحقيقي لجماهيرية وديمقراطية** هذه المنظمات الشعبية ، ويلغي سياسة الهيمنة والاستفراد لاي تنظيم قد يفوز بنسبة قد تزيد قليلا عن الـ ـ ٥٠ ٪ ضمن اسلوب الانتخاب الحر المباشر ، وهذا ما يكرس كذلك المفاهيم الضيقة التي تقوم على الاحتواء والالحاق الذي يلغي وحدة العمل المشترك والتضامن الجاد والفاعل لمختلف التنظيمات والاتجاهات السياسية لشعبنا من اجل ان يأخذ كل دوره لحشد كافة الطاقات الوطنية ضد مؤامرات كامب ديفيد .

لذا فان مبدأ التمثيل النسبي يكتسب اهمية بالغة على الصعيد السياسي والنضالي كونه الاكثر ملائمة للظروف الموضوعية لحركة شعبنا الوطنية من حيث ضرورة تعبئة وتأطير اوسع قطاعات جماهيرنا ، وبالتالي اسهام كل القوى الوطنية والديمقراطية داخل هذه المنظمات الشعبية ومشاركتها في الهيئات القيادية ، ولا يؤدي هذا الوضع الى الاقرار « باغلبية مقررة » و « اقلية معارضة » ،

كما هو حاصل في بلدان انجزت مرحلة تحررها الوطني . اي بمعنى ان التمثيل النسبي يلغي هذ الفهم الضيق ويرسخ وحدة تقوم على اسس ديمقراطية ونقابية صحيحة وقوية، كما ان الاخذ بمبدأ التمثيل النسبي في منظماتنا الشعبية رغم اقرار البرنامج السياسي والتنظيمي في الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني ، الا ان احدا لا يدعي القول ان هذا البرنامج قد اخذ ترجماته الفعلية او انه ينفي عملية الصراع الديمقراطي بما يكفل حرية التعبير والنقد (وحدة ـ نقد ـ وحدة) والتي تعبر بشكل واضح عن الاتجاهات الرئيسية لدى شعبنا ، دون ان يعني ذلك الاقرار بحق التمايز بين التنظيمات السياسية على اساس فاعليتها وحجومها بما يعني **حق القوى الاكثر جماهيرية** في الاسهام الاكبر في القيادة وفي رسم وتحديد سياسات ومواقف هذه الاتحادات والنقابات **دون ان يعطيها ذلك الحق في احتكار القيادة ،** واستبعاد قوى اخرى ربما تمثل نسبة لا تقل كثيرا عن القوى الاكبر ، وهذا ما يدفعها من خلال التجربة داخل نقاباتنا واتحاداتنا

الى الابتعاد عن العمل اليومي الفاعل في الاطر القاعدية ، وهذا ما يريده كل من هو حريص حقا على زج كافة الطاقات والامكانيات البشرية لشعبنا لتصب جميعها في خدمة نضالنا واهدافنا ، والمتمثلة مرحليا بحق تقرير المصير والعودة وبناء دولتنا الوطنية المستقلة دون قيد او شرط .

القاعدة العامة لمبدأ التمثيل النسبي :

وهذه القاعدة في عموميتها هي ان يتم تمثيل التنظيمات والقوى السياسية لهذا الاتحاد او النقابة بحسب حجومها وبنسبة ما تمثله في القاعدة الطلابية او العمالية او النسائية (فرع ، وحدة ، مندوبي مؤتمر) ، وعلى ضوء نتائج الانتخابات الديمقراطية، وهذه العمومية يمكن تثبيت قواعد تفصيلية لها بحيث تجيب على العديد من الاسئلة التي (تبدو منطقية ومعقولة) والتي يطرحها الاخوة انصار المبدأ الحر المباشر وليست (الصدف وحدها التي يمكن ان تلعب دورا) في الاجابة عليها مثل تحديد الحد الادنى للنسبة التي لا يحق للتنظيم او المجموعة المشاركة في الهيئات النقابية اذا ما حصل على اقل منها او قضية (الكسور) في النسبة المئوية والتي يمكن حلها عبر (التقريب النسبي او التقريب المطلق) ، وليس بالضرورة على نمط انتخابات الكنيست الصهيوني كما استشهد به الاخ كاتب الداخلة في العدد الماضي من مجلة جبل الزيتون . نقول ان حل هذه التفصيليات الصغيرة وما شابهها في الترجمات العمومية يكون سهلا اذا ما ارتبط بقناعة راسخة لدى هذه القوى الفلسطينية باهمية ترجمة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حول الوحدة الوطنية وعبر تشكيل لجان من مختلف المنظمات الشعبية (عمال ، مرأة ، طلاب ، معلمين ، الخ) تدرس فيه المبدأ وتطبيقاته في المنظمات التي اتبعته وتعديله لوضع لائحة نقابية موحدة وعلى العموم فان احدا لا يدعي ان هناك طريقة واحدة محددة لترجمة مبدأ التمثيل النسبي وتبقى خصوصية كل بلد وحركة تحرر هي الاساس في ترجمته استنادا الى : –

اولا : – ليس بالضرورة ان يعتبر فرع المنظمة الشعبية **ككل دائرة انتخابية واحدة** بل يمكن تطبيق هذا المبدأ بشكله العام (فرع – وحدة) .

ثانيا : – ليس صحيحا في مبدأ التمثيل النسبي **ان يكون شرطا التصويت على قائمة كاملة** واحدة ، بل يحق للمقترع ان ينتخب مرشحين من اكثر من قائمة . ولنفترض مثلا ان هناك ثلاث قوائم وكل قائمةبتسعة مرشحين **والمطلوب انتخاب تسعة اعضاء** فقط للهيئة الادارية ، فهنا يحق للمقترع ان **يختار اربعة** من القائمة الاولى وثلاثة من القائمة الثانية **واثنين** من القائمة الثالثةفيكون **المجموع تسعة** وهو العدد المطلوب . أو **أن يختار** مثلا **قائمة كاملة بتسعة مرشحين** من احدى القوائم الثلاث . ولكن في حالة

تجاوز الرقم المطلوب ، وهو تسعة ، تعتبر الورقة الانتخابية ملغاة ، وبهذا نكون قد افسحنا المجال امام القاعدة لاختيار ممثليها **دون التزام** بقائمة محددة تحد من حق الاختيار للاعضاء .

ثالثا : – ليس صحيحا ان يتم فوز القائمة او المرشحين حسب التسلسل عبر ترتيب الاسماء كما يريدها هذا التنظيم او ذاك في القائمة ولكن تعتبر الاسماء التي حصلت على اكثر الاصوات هي الفائزة بغض النظر عن تسلسل ترتيبها ، وهذا يفسح المجال للمقترعين لتحديد مرشحيهم وتعميق الديمقراطية عبر حق القاعدة باختيار المرشحين الافضل .

رابعا : – ليس هناك ما يمنع عند تطبيق مبدأ التمثيل النسبي من امكانية التحالف بين تنظيم او اكثر طالما تم الاتفاق على عدد ممثلي كل تنظيم . فمثلا يمكن لتنظيمين او قوتين او اكثر (وفي اطارها مرشحي المستقلين) خوض الانتخابات مقابل قائمة تضم تنظيما او اكثر ، وهذا لن يحد من تعزيز الوحدة الوطنية طالما ان المبدأ اي التمثيل النسبي **سيكفل لجميع القوى** التي لها قاعدة جماهيرية في ان تمثل بالهيئات القيادية .

واخيرا ، فكافة التفاصيل الجزئية مثل مسألة (الكسور) والتي يمكن حلها بدقة عبر تطبيق التقريب النسبي والتقريب المطلق وبطريقة جيدة ، والتفاصيل الاخرى ، تبقى قابلة لايجاد حلول عملية لها اذا ما اتفق على المبدأ العام في التمثيل النسبي وبتقديرنا ان اقرار هذا المبدأ وتجسيده عمليا سيدفع بعمل اتحاداتنا ونقاباتنا خطوات كبيرة الى الامام ، كي نكون قادرين فعلا على زج طاقات شعبنا في النضال الوطني من اجل تحقيق الانتصار . وتبقى هذه المقالة مساهمة متواضعة تغنى وتعمق بالنقاش والحوار البناء .

حول الاجتماعـــات وضرورة العمل الجماعي

□ الاجتماعات ، أو لقاءات العمل التي تعقدها جهة ما ، تعبير عن الحاجة إلى الجهد الجماعي ، بهدف إنجاز مهمة معينة . ولا شك أن مفهوم الجهد الجماعي يتفاوت ، بشكل كبير ، من جهة إلى أخرى ، ليترواح من مجرد التنسيق بين مجالات العمل المختلفة ، ضمن الحفاظ على المسئوليات الفردية ، حتى القيادة الجماعية بمعناها العلمي ، والتي هي جزء لا يتجزأ من مبدأ الديمقراطية المركزية ، المنهج الأساسي للعمل في الأحزاب والقوى الديمقراطية وفي التنظيمات الثورية ، والتي تعني ، فيما تعنيه ، انتخاب الهيئات القيادية ، وخضوع الأقلية إلى رأي الأكثرية ، ثم جماعية القيادة .

واجتماعات الهيئة القيادية هنا ، هي الوسيلة الأساسية لتحقيق جماعية القيادة . كما أن نجاح عملية الاجتماع وحسن سيرها هما ضمانة التنفيذ الصحيح لذلك المبدأ .

ووظيفة الاجتماعات ، بشكل عام ، تتحدد بوضع خطط العمل ، وبتوزيع المهام ثم باتخاذ القرارات اللازمة في مواجهة اية قضية من القضايا . كذلك بالتنسيق بين مختلف المسؤوليات وبتبادل المعلومات وبالمحاسبة تمهيداً لوضع تصور جديد للعمل ، واخيراً بالانتخاب في بعض الأحيان .

□ ولا شك ان لكل عملية من العمليات السابقة اهميتها الكبيرة . غير أن هناك بعض التفاوت ، تحدده طبيعة المهمة ، ويحدده ، ايضاً ، الهدف منها . فعملية التنسيق وتبادل المعلومات ، على سبيل المثال ، تكتسب اهمية قصوى عند جهة امنية او قيادية ، حيث أن الحفاظ على سرية المعلومات ضرورة ملحة . بينما لا تكتسب هذه العملية الأهمية نفسها عند جهة أخرى ، كالنقابة مثلا ، نظراً إلى طبيعة عملها الجماهيري والمعلن ، مما يمكن الحصول على المعلومات اللازمة قبل انعقاد الاجتماع .

مما تقدم ، تتضح الأهمية الكبرى لعقد الاجتماعات أو لقاءات العمل . غير أننا نعتقد ان تلك الأهمية النظرية لا تساعد ، إطلاقاً ، في تحقيق هدف الاجتماعات بشكل تلقائي . بل ربما أدت تلك الاجتماعات الى نتائج عكسية ، ليس

أقلها استنفاد الوقت والجهد بلا نتائج ملموسة لذا يجب :

أولا : أن يكون الاجتماع محكوم بقوانين عمل محددة ، لتوفير لغة مشتركة بين أفراد الاطار المعني ، ولضمان وجود المصلحة المشتركة في إنجاز المهام المطلوبة . وعلى الرغم من بديهية هذه العبارة ، إلا أننا نلمس ، عملياً ، على ساحتنا تجاوزاً لها في كثير من الأحيان .

ثانياً : تحديد صلاحيات الاطار . فغياب ذلك يؤدي إلى تبديد الجهد وإلى عقم النقاش . فلا جدوى ، مثلا ، من نقاش طويل في إطار هيئة إدارية لفروع من فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين حول صحة أو عدم صحة بند من بنود الدستور . ولكن يمكن مناقشة ذلك لاتخاذ توصيات الى المؤتمر العام . ومن الواضح ، أن هذا الأمر خارج صلاحيات الهيئة الادارية التي يجب عليها الالتزام بالنص الدستوري .

ثالثاً : فعالية القرارات المتخذة وإلزاميتها . وغياب ذلك يؤدي ، بالضرورة ، إلى عدم الجدية . بل ، ربما أدى إلى نسف الاطار ذاته وإبتعاد أعضائه عنه . وبالمقابل ، فان عدم متابعة التنفيذ يحول القرارات الى حبر على ورق ، الأمر الذي يدفع باتجاه الاهتمام بعملية أخذ القرار دون محتواها .

رابعاً : سرية الآراء وتدوين المحاضر . فلا يمكن الحفاظ على روح التضامن والعمل المشترك في وجود تسريبات لمواقف افراد الاطار الى الخارج من قبل بعضهم البعض ، لأن ذلك سيعكس التأثيرات الخارجية ، بشكل مباشر ، على عمل الاطار ، مما يؤدي الى الحسابات الفردية وإلى اهتزاز الاطار وضعفه . كما ان تدوين المحاضر ترسخ مفهوم الجدية ، والمسؤولية وضرورة التمسك بمنهج رصين في التعامل مع القضايا المثارة ، لأنه يصبح من السهل كشف المواقف المتناقضة من خلال العودة الى تلك المحاضر . وعلى أية حال ، لا يمكن الاعتماد على الذاكرة في تسجيل سير العمل .

خامساً : وجود مجموعة من القوانين والقواعد المنظمة للاجتماع . مثل تحديد مهام رئيس الجلسة ، وطريقة اخذ الحديث ، وكيفية تقديم الاقتراحات ، وطريقة التصويت عليها . وأعتقد أن لائحة قواعد عمل الجلسات المقرة من الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين يمكن ان تكون نموذجاً معقولا في هذا المجال .

تلك في تقديري ، اهم الشروط الواجب توفرها لعقد اجتماع ناجح . وعلينا ان نقر ان عدداً من اجتماعاتنا يسوده الكثير من المظاهر السلبية ، التي تؤدي الى ضعف فعالية الاطار والى عدم نجاحه في إنجاز المهمات المطلوبة . وبالطبع ، فان أياً من تلك المظاهر السلبية لا علاقة له باسلوب الاجتماعات نفسه ، وإنما يعود إلى أسباب ذاتية تجد تفسيرها في التجربة المحدودة للديمقراطية ، وفي محدودية الخبرة النقابية والتنظيمية ، وفي

الابتعاد ، لأسباب سيكولوجية ، اجتماعية ، عن روح العمل الجماعي والاقتراب من الفردية المرتبطة بالروح القبلية وبالتنظيم شبه الاقطاعي في النظام البرجوازي الاقطاعي الذي ما زال سائداً في المنطقة العربية . هنا ، يمكننا أن نورد بعض السمات السلبية التي تظهر في اجتماعاتنا ، بهدف مواجهتها والتغلب عليها :

● **عدم الحفاظ على الشكل الصحيح للاجتماع :**

مثل الحديث الجانبي ، وتكرار الدخول الى الاجتماع والخروج منه ، والحديث من غير اذن ومقاطعة الآخرين ... الخ . وتلك المظاهر ، وإن كانت تبدو غير ذات اهمية كبرى ، إلا انها ، في الواقع ، تعكس نفسها على الفعالية العامة للاعضاء داخل الاجتماع .

● **غياب الجدية وروح المسؤولية :**

ولهذا مظاهر سلبية متعددة ، كعدم المشاركة الجادة في اعمال الاجتماع ، ومثل التنكيت والنرفزة وعدم الانضباط والمزايدة السياسية . وهذه الظاهرة في منتهى الخطورة ، لأنها تؤدي الى حلقة مفرغة من المماحكة والتعطيل .

● **القفز عن قوانين العمل والالتفاف على قواعدها :**

وهنا ، لا بد من القول ان من الصعب أن يوجد لائحة متكاملة من غير ثغرات . وهذا يوفر للبعض امكانية الالتفاف على روح اللائحة ، وتجاوز جو الثقة والتعاون المفروض به ان يكون سائداً .

● **التكرار والاستفاضة في النقاش :**

يبدو أن هذه الظاهرة هي اكثر الظواهر السلبية انتشاراً ، وهي تقود إلى الفوضى وإلى الغرق في التفاصيل الصغيرة دون القضايا الأساسية .

● **غياب التحضير ونقص المعلومات :**

الملاحظ ان بعض الأعضاء يأتون الاجتماع دون الاطلاع على مشاريع العمل المطروحة للمناقشة . وبالطبع فان اطلاعهم عليها في اثناء الاجتماع يؤدي الى إضاعة الوقت ، أو إلى اتخاذ مواقف غير مدروسة .

● **محاولة فرض المواقف على الآخرين :**

فالعناد والاصرار على المواقف الخاصة بالعضو ، يؤدي الى إطالة غير عادية للنقاش . وإذا كان كل طرف يود ان يفرض رأيه بحجة الاقناع والوصول إلى القناعة المشتركة ، فان ذلك لا يتجاوز حدود ، في بعض الاحيان ، مجرد الحجة فقط . وبالتأكيد ، ان الوصول الى قناعة مشتركة هو الأمر الأفضل ، إلا أن الأفضل منه ، فيما إذا لم يتم التوصل إلى تلك القناعة بعد فترة معقولة من النقاش ، هو حل الموضوع بالأسلوب الديمقراطي أي بالتصويت .

● **التكتل والتمحور :**

وهي أخطر ظاهرة قد تواجه فريق

العمل وتقود ، في بعض الأحيان ، إلى إنهاء روح العمل الجماعي . غير أن من المقبول أن تكون التكتلات نابعة من أساس سياسي شرط إلغاء حدتها السياسية ، لا ان تتمحور هذه الكتل حول أسس لا تمت إلى المصلحة العامة بأية صلة .

أخيراً ، أعتقد ان القضاء على تلك السمات نهائياً ، مسألة غير مرتبطة بقرار ذاتي فحسب ، بل بالانجازات العامة على صعيد المجتمع والثورة ، وبالتالي المؤسسات . ولا بد من التأكيد ، هنا ، على أن إيراد تلك السلبيات كلها ، يجب ألا يعكس صورة قاتمة لعمل مؤسساتنا النقابية ، إذ ان هناك الكثير من الظواهر الايجابية ، والكثير من الانجازات الرائعة ، وإن ظهرت بعض المظاهر السلبية احيانا ، فهي تظهر في حدودها الدنيا التي لا تعيق العمل .

ن.ق

مراجعات

« المناهج التعليمية في ظل الاحتلال »

علي عثمان ، اسعد الاسعد ، وآخرون .

القدس ، دار الكاتب ، (بلا تاريخ) .

بالرغم من ان « الارض » هي مركز الصراع مع العدو الصهيوني ، الا ان لهذا الصراع ابعاده الحضارية والثقافية والسياسية المختلفة ، فالشعب الفلسطيني لم يواجه عملية اقتلاع من ارضه وحسب ، بل يتعرض بصورة مستمرة لكافة اشكال التغييب (المادي ، والحضاري ، السياسي ...) الامر الذي دفعه الى النضال بدأب لحماية شخصيته الوطنية من محاولات التبديد والطمس .

ويمثل ميدان التربية والتعليم ، احد الميادين البارزة ، التي يسعى العدو الصهيوني من خلال محاولة السيطرة عليها ، الى طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية وقطع صلاتها مع عمقها العربي . وفي هذا المجال ، تلقي الدراسة التي اعدها علي عثمان ، اسعد الاسعد ، وآخرون ، ضوءا جديدا على المناهج التعليمية ، وعلى السياسة التربوية التي اتبعت في الضفة الغربية منذ فترة الحكم الهاشمي ، وحتى الاحتلال الصهيوني ، وتشكل هذه الدراسة ، وثيقة ادانة جديدة ، مدعمة بالحقائق والوقائع ، لكل من سياسة الالحاق الهاشمي ، والاحتلال الصهيوني .

تتوزع الدراسة على اربعة ابواب ، بالاضافة الى « المدخل » الذي تضمن الفترة الممتدة من الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٧) حتى حرب حزيران ١٩٦٧ ، مرورا بحرب ١٩٤٨ ، وعملية الحاق الضفة الفلسطينية بالاردن ، حيث قامت الاطراف التي هيمنت على فلسطين خلال هذه المرحلة الطويلة ، بممارسة دور سلبي تجاه الشخصية الوطنية الفلسطينية ، وسعت الى عرقلة بلورتها ، خدمة لاهدافها السياسية ، وانسجاما معها .

يتضمن « الباب الاول » من الدراسة عرض اكاديمي لمفهوم المناهج التعليمية ، وطبيعتها ، وجوانب النمو التي تسعى المناهج لتحقيقها .

ولعل واضعي الكتاب ارادوا من هذا الباب ، اجراء مقارنة بين الفهم العلمي الحديث للمناهج ، والفهم التقليدي الضيق لها ، من خلال عرضهم للمفهوم الواسع للمناهج التعليمية الذي يتجاوز في طبيعته الرؤيا الضيقة المحصورة بالمواد الدراسية وذلك لاظهار مدى الاجحاف الذي تنطوي عليه المناهج التربوية في الضفة الغربية من ناحية شكلها ومضمونها على السواء . حيث ان المناهج التي طبقت في الضفة الغربية ابان الحكم الهاشمي ، لم تاخذ في الاعتبار

الشخصية بشموليتها وتكاملها من جهة ، ولم تراع ارتباط هذه الشخصية بواقعها من جهة ثانية ، وجاءت اجراءات الاحتلال الصهيوني ، لتزيد من بؤس هذه المناهج ، ولتضاعف من آثارها السلبية على طلبتنا في الضفة المحتلة .

اما « الباب الثاني » فيدور حول « المنهاج وفلسفة التربية والتعليم الاردنية » . وقد مهد له بخلفية تاريخية تعود الى ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ تظهر من خلالها الصورة التي ارتسمت في اعقاب الحرب والتي تمثلت بسيطرة الجيش الاردني على نحو سبعة آلاف كيلومتر من فلسطين ، وبتوقيع اتفاقية الهدنة مع العدو ، ثم باضفاء الشرعية على الحاق الاراضي الفلسطينية التي بقيت بحوزة الجيش الاردني من خلال انتخابات برلمانية شكلية تمت في ٢٣ / نيسان ١٩٥٠ وتمخضت عن قرار اتخذه البرلمان ، يقضي « بدمج الاردن مع ما تبقى من فلسطين ـ باستثناء قطاع غزه ـ في دولة واحدة ، واصبح هذا الجزء الملحق بالاردن ، يعرف سياسيا بالضفة الغربية ... » (ص ٢٣) .

ويكشف هذا « الباب » مسارعة الحكم الهاشمي الى اردنة المناهج ، تعبيرا عن رؤيته وتصوراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث سخرت هذه المناهج لتكريس الحاق الضفة الفلسطينية بالاردن من خلال تركيزها على الامور التالية : (ص ٢٦) .

ـ اظهار عملية الالحاق القسرية ، وكأنها « اتحاد ارادي » نابع من رغبة سكان الضفة .

ـ التاكيد على ان القضية الفلسطينية ، قضية اردنية ، بينما تغفل المناهج دور الشعب الفلسطيني تجاه قضيته .

ـ اظهار الاردن على انه البلد المرابط على حدود المنطقة المغتصبة وان مهمة التحرير منوطة به .

ولم تقتصر المناهج التعليمية على السمات العامة المذكورة اعلاه ، وانما انطوت على تشويه ، وتزييف ، لكثير من الحقائق التاريخية ، والعلمية ، انسجاما مع رؤية النظام السياسية ، وموقفه الايديولوجي . كما ان تحليل المناهج الاردنية ، يظهر ابتعاد هذه المناهج عن تفسير الحوادث التاريخية ، والحقائق السياسية والاقتصادية ، تفسيرا علميا دقيقا ، وتشجيعها للتفكير التلقيني . اضافة الى ذلك ، تكشف هذه المناهج عن غياب واضح للاساليب الديمقراطية في المجال التربوي وسواه . وقد انعكس كل ذلك على مجمل العملية التربوية ، وترك آثاره السلبية على الطلبة والناشئة .

ويتناول الكتاب في « الباب الثالث » موضوع « المناهج والاحتلال الاسرائيلي » ، مبينا الابعاد الحقيقية ، لممارسات الاحتلال التعسفية في مجال التربية والتعليم بشكل عام ، والمناهج التربوية بشكل خاص ، حيث قامت سلطات الاحتلال في اعقاب الحرب باحكام قبضتها على المؤسسات التعليمية ، وباجراء مسح شامل لمضمون المناهج التعليمية ، تمهيدا للحذف ، والتغيير ، والتشويه . كما قامت بتعيين ضابط اسرائيلي ليشرف على حقل التربية والتعليم ، وتمثلت الاجراءات الاسرائيلية تجاه المناهج التعليمية بالامور التالية : (ص ٤٨) .

١ ـ حذف ما لا يتناسب وسياسة الاحتلال التوسعية ، واجراء تغيير وتبديل للعبارات والجمل ، والاسماء الواردة في مناهج المرحلة الالزامية .

٢ ـ حذف كل ما يتعلق بالمسالة القومية والوطنية ، والغاء كتب بكاملها وذلك في مناهج المرحلة الثانوية .

٣ ـ اصدار قوائم باسماء الكتب المحظور تداولها في المدارس ، والمكتبات العامة .

٤ ـ حظر المصورات الجغرافية (الاطالس) .

وبصورة عامة استهدفت الهجمة الصهيونية ، العبارات المتعلقة بالوجود

الفلسطيني ، وبالعبارات والموضوعات المتعلقة بالمقاومة والتحرر من الغزاة ، وبكل ما يشير الى النصر وعدم التفريط بالوطن ، وبالموضوعات التي تمجد الشهداء ، اضافة الى القصائد المرتبطة بالوطن والحنين اليه . وقد طالت هذه الهجمة جميع المراحل التعليمية ، وجميع الكتب المدرسية التي عالجت هذه الموضوعات .

ومن اجل اكتمال الصورة ، ذيل الكتاب بعدد كبير من النماذج الوثائقية التي تكشف حجم التعسف الصهيوني تجاه المناهج التعليمية ، حيث تضمن « الباب الرابع » ملاحق وثائقية متعلقة باللغة العربية ، والاجتماعيات ، طالتها يد الرقابة وامعنت فيها حذفا وتغييرا وتشويها . انسجاما مع الموقف الصهيوني من الشعب الفلسطيني وارضه ، « فلا يمر شهر دون ان تصدر اوامر من ضابط التربية والتعليم في قيادة منطقة الضفة الغربية المحتلة ، تتضمن قوائم باسماء كتب جديدة ممنوعة ، حتى بلغ عددها حتى اواخر سنة ١٩٧٨ قرابة ١٧٨٨ كتابا » (١٠٥) . والملاحظ في قوائم الكتب الممنوعة باوامر « جيش الدفاع .. » (بموجب انظمة الدفاع ، الطوارىء ، لعام ١٩٤٥) انها تشمل كل ما يرد فيه ذكر فلسطين سواء اكان ذلك دراسة سياسية ام جغرافية ام تاريخية .

وفي هذا المجال ، تعتبر الدراسة التي اعدها الاسعد ، وعثمان ، وآخرون ، وثيقة هامة ، كاشفة لحقيقة الاوضاع التعليمية في الضفة الغربية ، تلك الاوضاع التي صيغت بين مطرقة الالحاق الهاشمي ، وسندان القمع الصهيوني . ان هذه الدراسة ـ على اهميتها ـ اسقطت من حسابها الاوضاع التي تعرضت لها مدينة القدس العربية في مجال التربية والتعليم وعالجت موضوع المناهج في الضفة المحتلة بمعزل عن مدينة القدس .

صحيح ان مدينة القدس قد تعرضت الى ممارسات خاصة بعد انتهاء حرب حزيران مباشرة ، وصحيح ان سلطات الاحتلال قد اعلنت ضمها الى مناطق ١٩٤٨ ، وتوحيدها مع الشطر الغربي ، الا ان اي دارس لاوضاع المناطق المحتلة ، يجب ان لا ينساق مع هذا الاجراء الصهيوني ، ويعالج هذه الاوضاع بمعزل عن مدينة القدس العربية ، التي هي في الاساس جزء لا يتجزأ من ارضنا . لان ما جرى في القدس من اجراءات التهويد والضم ، ما هو الا نموذج لما تسعى اليه سلطات العدو تجاه بقية الاراضي الفلسطينية ، والمسالة بالنسبة للعدو ما هي الا مسالة توفر الظروف المواتية .

وليد الجعفري

اتفاقيات كامب ديفيد

مطبعة الجليل ، دمشق ، ١٩٨٠

كتاب « اتفاقيات كامب ديفيد » للدكتور حامد عبد الله ربيع استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة هو دراسة تبحث في حقائق الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والمتغيرات التي ادت الى هذه الاتفاقيات والنتائج المترتبة عليها

كما يضم الكتاب ملاحق لنصوص الاتفاقيات والرسائل المتبادلة المرافقة لاتفاقيتي القمة ، وبيان موقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي منها .

■ اتبع الكاتب منهج تحليل شمولي ، فاعتبر ان كل حدث هو لقاء بين العديد من العوامل التي تتفاعل معا ، وبالتالي فكل قرار سياسي هو نتيجة متوقعة لتقابل مجموعة من المتغيرات . ومن هنا فقد حلل المتغيرات الدولية والاقليمية والذاتية والتي قادت في النهاية الى اتفاقيات كامب ديفيد ، وانطلق من مقدمة اساسية وهي ان هذه الاتفاقيات هي تعبير عن مرحلة حاسمة من مراحل التطور للصراع العربي ـ الصهيوني اثبتت فيها السياسة العربية ، في تعاملها الدولي ، انها تسير في مسالك لا يمكن ان تؤدي بها إلا الى الفشل ، ذلك انها سياسة غير مخططة ومتخلفة ولا تفهم مبدأ توزيع الادوار وتتميز بضعف الارادة الذاتية ولا تزال تعيش عقدة الخوف من الاجنبي .

■ يلاحظ ان الكاتب لم يعط تحليل واف لنصوص الاتفاقيات وركز فقط على النتائج المترتبة على الصعيدين العربي والاسرائيلي ولكن معظم استنتاجاته هي فرضيات نابعة من تصوره ان اتفاقيات كامب ديفيد ستقرر مستقبل الخريطة السياسية في المنطقة ، وان تغييرا سيطرا على صيغة الكيان الصهيوني ودوره ووظيفته ليتمكن من الغزو السلمي الاقتصادي والثقافي في المنطقة .

■ يبدو الاتجاه العربي واضحا لدى الكاتب ،حيث اعتبر ان مشكلة الشرق الاوسط هي اساسا تناقض بين الصهيونية والقومية العربية ، وان حسم الصراع لصالح العرب لن يتم الا من خلال تكثيف الجهود العربية عسكريا ودبلوماسيا . وعلى هذا الاساس فهو يعارض اتفاقيات كامب ديفيد ويطرح مشروعا من عشر نقاط كخطة عمل لمواجهتها ،دون ان يوضح كيفية تحقيق هذه النقاط ، وكيفية خلق التناسق بينها وتحويلها الى خطة فاعلة .

■ يؤخذ على الكاتب انه لم يعط اهمية للتفرقة فيما اذا كان التواجد الصهيوني في الجسد العربي هو تعبير عن امتداد لأزمة اليهود في العالم السياسي ، او انه ارتبط بامتدادات الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، في حين ان كل منها يمكن ان يبني عليه تحليل مختلف .

كما انه يرى ان الصدام العربي ـ الاسرائيلي هو صراع بين قوميتين ،القومية العربية من جانب والقومية اليهودية من جانب آخر وهي ـ سواء وصفت بالدولة الاسرائيلية او الصهيونية السياسية ـ تعني الترابط بين اقليم ـ يوصف بفلسطين ـ والمجتمع اليهودي الذي اعتبره قومية عنصرية وكتاب مقدس ، ولا يخفي ما من هذه الرؤية من مغالطة وخاصة باعتباره اسرائيل تمثل قومية .

■ اعتبر الكاتب ان حرب ١٩٦٧ احدثت انفصاما بين التصور الذي يسيطر على دول المواجهة وهو ازالة اثار العدوان ، والتصور الذي تنبع منه حركة المقاومة الفلسطينية والذي يستند من جوهره الى عملية تحويل داخلية لخصائص الدولة العبرية والعودة بها الى مفهوم الدولة المزدوجة القومية ! وهذا يعني ان الكاتب ليست لديه فكرة واضحة عن اهداف المقاومة الفلسطينية .

أ . ن

تقارير الاتحاد

المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعبين اللبناني و الفلسطيني

الاتحاد العام يلتقي الوفود الطلابية والشبابية العالمية

في مواجهة الاعتداءات الصهيونية المستمرة على الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، وفي اطار تعبئة الراي العام العالمي ضد الهمجية الاسرائيلية وضعت المنظمات الشعبية الفلسطينية برنامج عمل متكامل على الصعيد الدولي يستهدف الاتصال باوسع قطاعات شعبية اجنبية لاطلاعها على تفاصيل ما يحدث في لبنان وعلى راس هذا البرنامج اتت مسالة عقد مؤتمر دولي في موقع الحدث ، في مدينة بيروت ، وقد انعقد هذا المؤتمر فعلا بناء على دعوة المنظمات الشعبية في الفترة من ١٠ ـ ١٩٨١/٩/١٣ وحضره حوالى مائتين وعشرين ضيفا يمثلون حوالي مائة وستون وفدا شعبيا ورسميا . ان انعقاد المؤتمر في مدينة بيروت بالذات والمساهمة السياسية الجادة في المؤتمر من جانب الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ، قد ساهمتا مساهمة كبيرة في تحقيق نجاحا مميزا لهذا المؤتمر. وقد ساهم ايضا تحقيق هذا النجاح برنامج الزيارات التي تمت للوفود والتي شملت صور وصيدا والنبطية وبعض قواعد الجنوب اللبناني .

ولقد ادى انعقاد المؤتمر الى تعبئة قطاعات واسعة في العالم لمصلحة قضيتنا وثورتنا من خلال توفير امكانية الاطلاع المباشرة ، لممثلي تلك القطاعات على حقيقة الاوضاع التي نعيشها في مواجهة عدونا الصهيوني وعلى متانة وقوة التحالف الفلسطيني ـ اللبناني الحر في تلك المواجهه .

ومن المهم تسجيل النقاط التالية فيما يتعلق بالمؤتمر :

ـ المؤتمر هو اول مؤتمر عالمي للتضامن بهذا الحجم ، يعقد في لبنان منذ بداية الحرب وحتى الان .

ـ مثل انعقاد المؤتمر تجربة جادة وحقيقة للمنظمات الشعبية الفلسطينية ، التي نجحت في عملها المشترك رغم الخبرة المتواضعة في هذا المجال ، ورغم قصر فترة التحضير .

ـ الحضور الى المؤتمر كان مميزا ، ومختلفا نوعيا عن الحضور التقليدي لمؤتمرات التضامن السابقة .

ومما لا شك فيه اننا اكتسبنا خبرة كبيرة في هذا المجال .

اخيرا فاننا في الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين نسجل شكرنا لضيوفنا في هذا المؤتمر ، على حضورهم ومشاركتهم الجادة ونسجل شكرنا كذلك لكوادرنا الطلابية وكوادر المنظمات الشعبية الاخرى التي بذلت جهدا كبيرا في العمل على انجاح ذلك المؤتمر .

وعلى هامش « المؤتمر التقت الهيئة التنفيذية الوفود الطلابية والشبابية العالمية المشاركة في المؤتمر في جو من الود والصداقة وتميزت المباحثات بالصراحة التامة وكانت اللقاءات مع الاتحادات التالية :

١ ـ اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي

تم اللقاء مع وفد اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي في مقر الهيئة التنفيذية ، وجرى بحث مكثف في الوضع السياسي في المنطقة العربية والعالمية ، وفي المؤامرات التي تحيكها الامبريالية والصهيونية والرجعية . وكانت وجهات النظر متطابقة ، كما اكد الوفد الضيف تاييد الشباب العالمي المطلق للثورة الفلسطينية في نضالها العادل من أجل تحقيق الحقوق الثابتة المشروعة للشعب الفلسطيني أي حقه في العودة وتقرير المصر واقامة دولته الوطنية المستقلة . كما اكد وفد اتحادنا على ضرورة تطوير دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين لدى اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي .

٢ ـ اتحاد الطلاب العالمي

التقى وفد اتحادنا اتحاد الطلاب العالمي وجرى بحث حول الحركة الطلابية العالمية والعلاقات الثنائية ، وتم بحث فعالية الطلاب العالمي حول ديمقراطية التعليم التي ستقام في لبنان بالتعاون مع اتحاد طلاب فلسطين ، وطلاب الحركة الوطنية اللبنانية .

٣ ـ المنظمة الطلابية والشبابية للامم المتحدة

التقى وفد من اتحادنا المنظمة الطلابية الشبابية للامم المتحدة حيث تم بحث العلاقات الثنائية بين المنظمتين وتركز النقاش على فعالية التضامن مع الشعب الفلسطيني والتي ستقام في « الدانمرك » خلال شهر كانون الاول ديسمبر المقبل .

٤ ـ الشبيبة الشيوعية اليونانية :

تم لقاء مع وفد الشبيبة الشيوعية اليونانية للبحث في العلاقات الثنائية وفي سبل تعزيزها ووجه الوفد الضيف دعوة لاتحادنا بزيارة الشبيبة الشيوعية اليونانية واعداد برنامج جولة له في الجامعات اليونانية بحيث يقوم وفدنا بالقاء محاضرات حول القضية الفلسطينية .

٥ ـ الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا

تم اللقاء مع وفد الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا حيث جرى التداول في طبيعة العلاقة مع هذه المنظمة واكد الوفد الضيف على ضرورة ان يقوم وفد من اتحاد طلاب فلسطين بجولة في الجامعات الفرنسية بدعوة من الاتحاد الصديق ، لاعطاء مزيد من الحقائق عن القضية الفلسطينية . كما اكد الوفد على ان هناك نقصا في المعلومات لدى الفرنسيين فيما يتعلق بفلسطين بسبب الدعاية الصهيونية .

واعرب الوفد عن تاييده لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولنضاله من أجل دفع الحكومة الفرنسية على الاعتراف الكامل بـ م.ت.ف

٦ ـ الشبيبة الاشتراكية القبرصية .

التقى اتحادنا وفدا من الشبية الاشتراكية القبرصية ودار البحث حول اقامة مهرجان

تضامني في قبرص مع الشعب الفلسطيني لمدة اسبوع كامل .

واتفق على ان يقوم وفد من اتحادنا بزيارة قبرص وبحث تفاصيل الاقتراح المقدم ، كما تم التاكيد على تطوير العلاقات الثنائية وتبادل الوفودوالتعاون المشترك في المجال العالمي .

افتتاح مركز المعلومات الطلابي الاسيوي (ASIC)

شارك الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى جانب ٢٧ منظمة طلابية أسيوية اخرى في افتتاح مركز المعلومات الطلابي الآسيوي « اسيك » « ASIC » الذي افتتح في الهند في ١٩٨١/٨/٢٨

وكان رئيس اتحاد الطلاب العالمي (IUS) الرفيق « ستيفان » والسكرتير العام للاتحاد الرفيق « كونولا » قد افتتحا المركز المذكور في عاصمة مقاطعة « كريلا » في جنوب الهند ، وقد حضر حفل الافتتاح السيد رئيس حكومة المقاطعة الى جانب عدد كبير من وزرائها ، وسكرتيري عام فيدرالية الطلبة والشباب لعموم الهند . وتقرر ان تتولى المنظمات الخمس التالية مسؤولية ادارة المركز خلال الفترة القادمة : الاتحاد العام لطلبة فلسطين GUPS مجلس الطلاب المركزي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والاتحاد الوطني لطلبة فيتنام U N E V والاتحاد الوطني لطلبة ايران ، بالاضافة الى الاتحاد المضيف وهو فيدرالية طلبة عموم الهند A I S F

وبعد الانتهاء من افتتاح المركز باشرت « الندوة العالمية للنضال من اجل ان يبقى المحيط الهندي محيطا للسلام اعمالها وكان قد تم الاعداد للندوة تحت شعار « ليبقى المحيط الهندي محيطا للسلام The Indian Oceau to be a Zoue of Peace بمبادرة من الاتحاد الطلاب العالمي وبالتنسيق مع مضيفه وطلبة عموم الهند الذين استضافوا الندوة وساهموا اسهاما ملحوظا في انجاح البرنامج المقرر .

وقد صدر عن الندوة بيان ختامي ، ندد بالخطة الامبريالية لتكثيف قواعدها العسكرية في منطقة المحيط الهندي ، وركز البيان على ان ما تقوم به واشنطن في منطقة المحيط الهندي يعتبر مكملا للخطة الاميركية الصهيونية الرجعية ، التي تنشط لبناء قواعد امبريالية في منطقة الشرق الاوسط في الخليج العربي .

وعلى هامش الندوة تم عقد عدة لقاءات تضامنية مع كافة حركات التحرر في العالم ، وعلى الاخص مع الثورة الفلسطينية ومع الشعب الفلسطيني وكان وفد اتحادنا قد وجد الدعم والتاييد لنضال شعبنا وثورتنا من كافة الوفود وخاصة من جماهير الشعب الهندي المضياف .

المهرجان السنوي للشباب والطلبة اليوغوسلاف

بدعوة من اتحاد الشبيبة الاشتراكية اليوغوسلافية (U S Y Y) قام وفد من

الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين بزيارة يوغوسلافيا في الفترة ما بين ٢ ـ ١٢ / ٩ / ١٩٨١. للمشاركة في المهرجان السنوي للشباب والطلبة الذي تقيمه الشبيبة الاشتراكية اليوغوسلافية في « كومروفتش » مسقط راس الرئيس اليوغوسلافي الراحل « جوزيف بروز تيتو » وقد ساهم الوفد مساهمة ايجابية في المناقشات التي جرت في هذا المهرجان ، والتي تركزت على دور الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها . واستعرض الوفد نضالات شبيبة وطلبة فلسطين عبر مسيرة العمل الوطني الفلسطيني . كما قام الوفد بالقاء محاضرة في نادي الطلاب الاجانب في جامعة « زغرت » تحدث فيها عن الثورة الفلسطينية والنضال العادل الذي يخوضه شعبنا الفلسطيني وعن المؤامرات الامبريالية والصهيونية الرجعية التي يتعرض لها .

وفي اعقاب المهرجان التقى وفد الهيئة التنفيذية قيادة الشبيبة الاشتراكية اليوغوسلافية واجرى معها مباحثات ثنائية ، تعرض خلالها الى العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها كما تم استعراض اوضاع الطلبة الفلسطينيين الدارسين في يوغوسلافيا وامكانية تقديم العون والمساعدة لهم من الشبيبة اليوغوسلافية .

هذا وقد شارك في مهرجان الشباب والطلاب وفود تمثل حوالي سبعين منظمة شبابية وطلابية وحركات تحرر عالمية والتقى وفدنا معظم هذه الوفود .

مؤتمر شبيبة الحزب الاشتراكي القبرصي

بدعوة من شبيبة الحزب الاشتراكي القبرصي قام وفد من الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين بزيارة قبرص في الفترة الواقعة بين ٢٧ ـ ٣١ /٨/ ١٩٨١ لحضور مؤتمر شبيبة الحزب الاشتراكي ، وقد شارك الوفد في اعمال المؤتمر واجرى مباحثات ثنائية مع قيادة شبيبة الحزب الاشتراكي استهدفت توثيق وتعزيز عرى التعاون وتدعيم العلاقة الثنائية بين المنظمتين .

وعلى هامش المؤتمر التقى وفد الهيئة العديد من الوفود المشاركة في اعمال هذا المؤتمر واجرى معها مباحثات استهدفت تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية والبحث في افاق جديدة للتعاون المشترك .

مباحثات بين الاتحاد العام واتحاد الشبيبة الشيوعية الكوبية

قام وفد من الهيئة التنفيذية بزيارة لجمهورية كوبا الاشتراكية والتقى هناك باتحاد الشبيبة الشيوعية الكوبية واتحاد الطلاب الجامعيين الكوبيين (F E U) والاوكلاي OCLAY وقد تم تبادل وجهات النظر حول بعض القضايا الطلابية والشبابية العربية والعالمية . وكان لهم تقييم ايجابي للدور الذي يلعبه اتحادنا على صعيد قضيتنا الوطنية ، وكذلك دوره على الصعيد الطلابي والشبابي العالمي .

كذلك تم دعوة اتحادنا لحضور مؤتمر الشبيبة الشيوعية الكوبية الذي سوف يعقد في العام ١٩٨٢ .

بيان عن الهيئة التنفيذية حول الاعتقالات في مصر

اقدم النظام المصري على شن حملة اعتقالات واسعة شملت ابرز قادة المعارضة السياسية ، وسحبت تراخيص ست صحف ومجلات دفعة واحدة ،واغلقت مقر حزب التجمع الوحدوي ، وكان من بين المعتقلين ، الذين تجاوز عددهم الستمائة ، اعضاء قياديون في احزاب المعارضة ووزراء واعضاء مجلس شعب سابقون ومحامون ورجال دين مسلمون ومسيحيون ، وصحفيون ونقابيون .

وتاتي حملة الاعتقالات والاجراءات القمعية الاخرى لتكشف عن عمق الازمة التي وصل اليها نظام السادات . فقد وصلت اتفاقيات كامب ديفيد الخيانية الى الطريق المسدود امام صمود جماهير شعبنا واثبتت التجربة الحية بان طريق التنازلات امام العدو الامبريالي الصهيوني لن تؤدي الا الى المزيد من التفريط بالحقوق والمصالح الوطنية .

كذلك تلاشت كل الوعود الخادعة و المضللة التي اطلقها السادات عن الرخاء والرفاه التي ستجلبها سياسة الانفتاح وكامب ديفيد ، ولم تؤد سياسة السادات الخيانية الا الى التفريط بالحقوق والكرامة الوطنية من جانب ، الى المزيد من تدهور حياة الجماهير من جانب آخر ، مما ادى الى المزيد من العزلة لنظام السادات على الصعيدين الداخلي والخارجي والى ازدياد التفاف الجماهير حول المعارضة المصرية المناضلة من اجل اعادة مصر الى موقعها الطبيعي في النضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية كما فشلت سياسة السادات في افتعال الصدامات الطائفية لالهاء الجماهير عن قضاياها الاساسية الوطنية والاجتماعية .

وامام هذه الحالة من العزلة والضعف اصبح نظام السادات اعجز من ان يحتمل هامشا من الحريات ، حاول كثيرا ان يتخذ منهم مادة لتزيين الوجه البشع لسياسته الخيانية .

ولكنه اليوم وهو يقدم على هذه الحملة الواسعة من الارهاب ، فان هذا يؤكد تصاعد رفض الجماهير المصرية لسياسته وتعاظم دور المعارضة المصرية النامية والقادرة على هزيمة سياسة الخيانة الساداتية .

إن ما يجري في مصر الان هو مؤشر لمزيد من ارتباط نظام السادات بالمخططات الامبريالية في المنطقة وخاصة بعد زيارته الاخيرة لواشنطن واستعداده لتقديم كل التسهيلات لسياسة الامبريالية في المنطقة وفي توظيف امكانات مصر في معادات حركة التحرر العربية والافريقية .

اننا في الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، وباسم جماهير الطلبة والشباب الفلسطيني ، نعلن عن تضامننا الكامل مع نضال الجماهير المصرية ونشجب ونستنكر حملات الاعتقال والارهاب التي يشنها النظام المصري ضد القوى الوطنية والتقدمية في مصر . ونطالب بايقاف هذه الحملة وباطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، كما واننا ندعوا جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية الى رفع صوتها تضامنا مع نضال الشعب المصري والى تقديم كافة اشكال الدعم والتضامن له في

نضاله من اجل هزيمة سياسة السادات الخيانية والى اعادة مصر الى دورها الطبيعي في نضال امتنا العربية .

واننا لعلى ثقة من ان ليل مصر لن يطول وان نضال الشعب المصري سيكلل بالنصر .

ليطلق سراح المعتقلين السياسيين ولتتوقف حملات الارهاب ضد جماهيرنا في مصر .

الخزي والعار لسياسة السادات الخيانية .

النصر لنضال أمتنا العربية .

وإنها لثورة حتى النصر .

من لجنة الدفاع عن زياد أبو عين الى الاتحاد العام لطلبة فلسطين

حضرة الاخ رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين المحترم .

تحية عربية طيبة وبعد :

نكتب اليكم بشأن المناضل الفلسطيني المعتقل في سجن امريكا زياد ابو عين ، شاكرين لكم مواقفكم الوطنية المشرفة لدعم هذه القضية . كذلك نعلمكم بانه ستقوم بجميع انحاء امريكا مهرجانات ومظاهرات شعبية وطلابية لاحياء الذكرى السنوية الثانية لاعتقال زياد المصادفة ٨١/٨/٢١ .

ومن أجل ابقاء القضية حية في العالم العربي وعلى الساحة العالمية ، فاننا نمد اليكم ايدينا لطلب العون والدعم لهذه القضية لتشاركونا حملتنا العالمية من اجل الافراج وانقاذ الاخ زياد ابو عين وذلك عن طريق العمل والمساعدة كالتالي :

١ ـ القيام بتوزيع بيان شامل لكل الاتحادات والفروع الطلابية بالعالم لتقوم باحياء الذكرى وجعلها مظاهرة عالمية تسمعها واشنطن .

٢ ـ التحدث مع المسؤولين والكتابة اليهم ومن على صفحات الصحف ، ومناشدتهم اتخاذ مواقف جدية لدعم القضية .

٣ ـ بناء لجان شعبية وطلابية للدفاع عن القضية في منطقة تواجد الاتحادات ، وعقد مؤتمرات وندوات اجتماعية للتحدث عن القضية وادراج احتجاجات توجه للحكومة الامريكية بواسطة السفارات المختلفة .

٤ ـ جمع التبرعات المادية وتحويل مبالغ منها لمساعدتنا في نشاطاتنا على الساحة العالمية قانونيا وسياسيا واعلاميا .

اننا على ثقة تامة ، بان الاتحاد العام لطلبة فلسطين سيقوم بالعمل الصادق والمطلوب لنصر هذه القضية العربية العادلة من اجل اطلاق سراح الاخ زياد ابو عين .

في الوقت الذي نحيي فيه مسيرتكم الوطنية النضالية تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير .

عاشت فلسطين حرة عربية والحرية لزياد ابو عين .

شيكاغو ٢٢ حزيران ١٩٨١

فايزخزندار

لجنة الدفاع عن زياد ابو عين في امريكا

قواعد عمل الجلسات في الاتحاد العام لطلبة فلسطين

– الهيئة التنفيذية –

مادة (١) : يتم افتتاح الجلسة باسم فلسطين وباسم الثورة من قبل رئيس الاتحاد الذي يرأس جلسات الهيئة التنفيذية او من ينوب عنه في حال غيابه .

مادة (٢) : اذا لم يكتمل نصاب الاجتماع بعد مرور نصف ساعة عن الموعد المحدد يلغى الاجتماع ، ويمكن عقد اجتماع اخر فيما بعد ، حسب ما تنص عليه اللائحة .

مادة (٣) : في حالة تاخر احد الاخوة عن بداية الاجتماع يجب عليه عرض سبب التاخير على الهيئة التنفيذية التي لها الحق في قبول العذر والغاء الغياب ، أو رفض ذلك العذر وتثبيت الغياب ، وفي هذه الحالة يحق للاخ المعني حضور الاجتماع دون المشاركة في التصويت .

مادة (٤) : تحدد الهيئة التنفيذية جدول اعمالها بشكل نهائي في بداية الجلسة ولا يجوز البحث في اي موضوع خارج جدول الاعمال ، الا اذا اقر ذلك باغلبية الثلثين .

مادة (٥) : لا يجوز اعادة البحث في المواضع التي أخذ بها قرارات سابقة الا اذا اقرت الهيئة التنفيذية ذلك ، بالاغلبية النسبية ، ولا يجوز نقض قرار سابق الا* باغلبية الثلثين .

مادة (٦) : لا يتم مناقشة اي اقتراح او التصويت عليه ما لم يتم التثنية على هذا الاقتراح .

مادة (٧) : في حالة سحب الاقتراح من قبل صاحبه ، يقفل باب النقاش حوله الا اذا تم تبنيه من قبل احد الاخوة الآخرين ، وفي هذه الحالة يجب التثنية على الاقتراح مجددا .

مادة (٨) : عند اقتراح تعديل ما على اقتراح جاري مناقشته ، وفي حال قبول صاحب الاقتراح للتعديل ، تتم مناقشة الاقتراح المعدل ، والا يعرض التعديل على التصويت اولا ، وبناء على النتيجة يتم التصويت التالي على الاقتراح معدلا ، او على الاقتراح الاصلي ، ويشترط هنا ان لا يكون التعديل متناقضا مع الاقتراح الاصلي .

مادة (٩) : بعد مناقشة اي اقتراح بشكل كافي ، يحق لرئيس الجلسة انهاء النقاش وعرض الاقتراح على التصويت ، الا اذا عارض ذلك اغلبية الحاضرين فيستمر النقاش ويحق لاي عضو من الهيئة التنفيذية ، اقتراح قفل باب النقاش ، ويجب على رئيس الجلسة في حالة التثنية على هذا الاقتراح ، عرضه فورا على التصويت .

مادة (١٠) : عند التصويت وفي حالة وجود اكثر من اقتراح ، تعرض الاقتراحات على التصويت حسب أولوية اقتراحها ، ويعتمد أول اقتراح ينجح .

مادة (١١) : لأعضاء الهيئة التنفيذية حق الامتناع عن التصويت ، ولا يحق عدم المشاركة فيه ، كما يحق لكل عضو تسجيل

مبررات موقفه او تحفظه رسميا في محضر الجلسة .

مادة (١٢) : لا يجوز التحدث الا باذن من رئيس الجلسة الذي يعطي حق الكلام للأعضاء حسب أولوية طلبهم ، ولا يجوز للمتحدثين تكرار ما ورد سابقا .

مادة (١٣) : لا يجوز مقاطعة اي متحدث الا اذا خرج عن النظام ، وذلك من قبل رئيس الجلسة ، ويحق في نفس الحالة لأي عضو رفع نقطة نظام حيث يجب على رئيس الجلسة ايقاف المتحدث والاستماع لنقطة النظام التي يجب ان تستمد منه .

مادة (١٤) : تعطى الافضلية للطلبات التالية حسب التسلسل :

ا) نقطة نظام – تعني الخروج عن موضوع النقاش او الخروج عن تقاليد الاتحاد .

ب) نقطة استيضاح : وتعني الاستفهام عن نقطة معينة .

ج) نقطة توضيح : وتعني اعطاء معلومات حول نقطة محددة أو توضيح موقف سابق بشكل مختصر .

ويجب على رئيس الجلسة ايقاف المتحدث اذا اعطي الحديث حسب طلب من الطلبات السابقة ، ولم يلتزم به .

مادة (١٥) : يحق لرئيس الجلسة ، في حالة خروج احد الأخوة عن تقاليد الاتحاد تنبيهه لذلك ، كما يحق له في حالة تكرار ذلك اخراجه من الجلسة بشكل مؤقت كما يحق لأي عضو اقتراح توجيه عقوبة ما للاخ المعني في نفس الحالات ، حيث تتخذ الهيئة التنفيذية ما تراه مناسبا .

مادة (١٦) : تقر هذه القواعد باغلبية ثلثي اعضاء الهيئة التنفيذية .

المؤتمر العالمي للتضامن
مع الشعبين
اللبناني والفلسطيني

INTERNATIONAL CONFERENCE IN SOLIDARITY WITH THE LEBANESE AND THE PALESTINIAN PEOPLE.

LA CONFERENCE INTERNATIONALE DE SOLIDARITE AVEC LES PEUPLES LIBANAIS ET PALESTINIEN.



BEIRUT, 10-12 SEP, 1981.

بيروت ١٠ ـ ١٢/ أيلول/ ١٩٨١